الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/58/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/58/1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-١٠	١
الأول -	تحقيق السلم والأمن	١١-٦٩	٣
	العراق	١٤-١٨	٣
	منع نشوب الصراعات وصنع السلام	١٩-٣٨	٥
	حفظ السلام وبناء السلام	٣٩-٥٣	١٠
	الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية	٥٤-٥٧	١٥
	المساعدة في الانتخابات	٥٨-٦٠	١٦
	الإرهاب	٦١-٦٣	١٦
	نزع السلاح	٦٤-٦٧	١٧
	الجزاءات	٦٨-٦٩	١٨
الثاني -	الوفاء بالالتزامات الإنسانية	٧٠-١٠٤	١٩
	التحدي المتمثل في حماية ومساعدة اللاجئين والسكان المشردين	٧٢-٧٨	١٩
	إيصال المساعدة الإنسانية وتحدي قصور التمويل في حالات الطوارئ	٧٩-٩٦	٢٢
	إدارة الكوارث الطبيعية: الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرات	٩٧-٩٨	٢٧
	تنسيق المساعدة وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح	٩٩-١٠٤	٢٨
الثالث -	التعاون من أجل التنمية	١٠٥-١٦٦	٣٠
	القضاء على الفقر المدقع	١٠٧-١٢٤	٣٠
	تحقيق الأهداف الإنمائية	٢٥-١٣٢	٣٥
	التنمية المستدامة	١٣٣-١٣٧	٣٧

	أفريقيا	١٣٨-١٤٤	٣٨
	التصدي لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة	١٤٥-١٤٨	٤٠
	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٤٩-١٥٧	٤٠
	التنمية الاجتماعية	١٥٨	٤٢
	قضايا الشعوب الأصلية	١٥٩	٤٢
	المسنون والمعوقون	١٦٠-١٦٢	٤٢
	مكافحة التعاطي غير المشروع للمخدرات ومنع الجريمة	١٦٣-١٦٦	٤٣
الرابع -	النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان	١٦٧-١٩٩	٤٤
	تطوير حقوق الإنسان	١٦٧-١٧٧	٤٤
	المحكمة الجنائية الدولية	١٧٨-١٨٠	٤٧
	المحاكم الدولية	١٨١-١٩٠	٤٧
	تعزيز سيادة القانون	١٩١-١٩٤	٥٠
	الشؤون القانونية	١٩٥-١٩٩	٥١
الخامس -	تعزيز الإدارة	٢٠٠-٢١٨	٥٤
	الإدارة والتنظيم	٢٠٠	٥٤
	خدمات الدعم المشتركة	٢٠١-٢٠٢	٥٤
	إدارة الموارد البشرية	٢٠٣-٢٠٤	٥٤
	الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية	٢٠٥	٥٥
	الحالة المالية	٢٠٦	٥٥
	المساءلة والرقابة	٢٠٧	٥٥
	الرصد والتقييم وإسداء المشورة	٢٠٨-٢٠٩	٥٦
	إدارة مراجعة الحسابات	٢١٠-٢١١	٥٦

	التحقيقات	٢١٢-٢١٣	٥٦
	تعزيز المنظمة	٢١٤-٢١٨	٥٧
السادس -	الشراكات	٢١٩-٢٤٨	٥٩
	الاتصالات	٢١٩-٢٣٠	٥٩
	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	٢٣١-٢٣٤	٦١
	خدمات المشاريع	٢٣٥-٢٣٩	٦٢
	المجتمع المدني والشراكات التجارية	٢٤٠-٢٤٥	٦٣
	الخلاصة	٢٤٦-٢٤٨	٦٥

مقدمة

١ - هذا هو تقريري السنوي السابع عن أعمال الأمم المتحدة. ويعاود التقرير استعراض ما أنجزته المنظمة خلال السنة الماضية وكيف كانت استجابتها للتبعات الجسيمة المطلوبة منها. وتأتي فصول هذا التقرير شاهدا على العدد المتزايد والنطاق المتسع للمهام التي تضطلع بها المنظمة في مجالات شتى ومنها مثلا السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والبيئة. وقد أحرزت المنظمة تقدما طيبا في مجالات كثيرة ولكن ثمة ميادين مهمة أخرى تقتضي مزيدا من الوقت حتى تتحقق فيها الأهداف المنشودة.

٢ - ولا شك أنها كانت سنة صعبة في مجال السلم والأمن بالنسبة للأمم المتحدة. فقد جاءت الحرب في العراق بمثابة اختبار قاس لمبدأ الأمن الجماعي ولمدى صلابة المنظمة. وقلما شهدت السنوات الثماني والخمسون من تاريخ المنظمة مثل هذه التنبؤات القاتمة التي تكهنت بالمصير الذي ينتظر الأمم المتحدة. على أن الأمم المتحدة ستخرج أصلب عودا إذا ما توصلنا إلى تقدير محسوب لما حدث وإذا ما تأملنا في نوعية المنظمة التي نريدها في المستقبل وبدأنا نتخذ التغييرات اللازمة في هذا الشأن.

٣ - وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تعرض مقر الأمم المتحدة في العراق إلى هجوم وحشي مبيَّت، بل كان أشد ما تعرضت له الأمم المتحدة على مر تاريخها إذ جاء متعمدا وبالغ الفظاعة وفي غماره تعرض لقتل وحشي ممثلي الشخصي سيرجيو فييرا دي ميللو وغيره من أخلص العاملين في خدمة الأمم المتحدة فضلا عن إصابة الكثيرين منهم بجراح. وأود في هذا الصدد أن أشيد بهم جميعا على شجاعتهم وعلى إخلاصهم الملتزم بالمثل العليا للأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن خالص مواساتي العميقة والقلبية لأحبائهم. إن هؤلاء المتطرفين الذين قتلوا زملاءنا إنما ارتكبوا جريمة، لا في حق الأمم المتحدة وحدها ولكن في حق العراق نفسه.

٤ - ولقد ظلت الأمم المتحدة خلال العام الماضي تضطلع بعمليات سلام في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وسيراليون، وتيمور - ليشتي. وفي ليبريا، تعمل القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها مجلس الأمن في المساعدة على استعادة الأمن والاستقرار، وسوف تحل محلها في الوقت المناسب قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن اتفاقات السلام في حد ذاتها لا تشكل سوى الخطوة الأولى في إحلال سلام دائم وفي تحقيق الرخاء للمجتمعات التي تكون قد عصفت بها ويلات الحرب وهي المجتمعات التي أصبحت تعاني تمزقا صاعقا في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الجماعات والأفراد. ومن ثم فإن إقامة، أو إعادة بناء مجتمع مدني بات يشكل التزاما جوهريا طويل الأجل وأصبح أمرا لا غنى عنه لإقرار الديمقراطية وتعزيز دعائمها، إذ ينبغي غرس المؤسسات والمبادئ الديمقراطية في تربة مجتمع مدني قادر على الاستمرار بذاته. وعلى البلدان التي تخرج الآن من غمار الصراع الأهلي أن تجد لنفسها مساراتها نحو الحكم ذي الطابع الإنساني وصوب المصالحة الوطنية وإن كان هذا الأمر يتطلب تقديم مساعدة دولية في كثير من الأحيان.

٥ - وما زال المجتمع الدولي يتخذ إجراءات لمكافحة الإرهاب الدولي وخاصة في ضوء الهجمات الجديدة التي شُنت على إندونيسيا والمغرب والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وعلى مواقع أخرى. ومع ذلك لا ينبغي التضحية بحقوق الإنسان في غمار الكفاح ضد الإرهاب

الدولي. وفضلا عن ذلك، فإذا كانت الصلة بين الفقر ومعاناة المظالم وبين الإرهاب لا تعدو أن تكون صلة غير مباشرة ولا تشكل مبررا للإرهاب، فإن هذه الصلات غير المباشرة ينبغي رغم هذا كله أن تؤخذ في الاعتبار لدى وضع الاستراتيجيات الرامية إلى التقليل من وقوع أحداث إرهابية. كما أن تعزيز التدابير التي من شأنها تخفيف حدة الفقر والتصدي للمظالم ودعم سبل الحكم الرشيد وبناء التسامح أمور لا غنى عنها لتحقيق هذه الغاية، فضلا عن كونها أمورا مطلوبة في حد ذاتها. ومن أجل الحفاظ على تحالف عالمي بحق مناهض للإرهاب يظل العالم كله بحاجة إلى أن يرى التقدم متواصلا على الجبهات الأخرى في الكفاح من أجل نظام عالمي يقوم على أسس الإنسانية والعدالة.

٦ - وما زال نزع السلاح، بما في ذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل، يشكل أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. وقد جاءت التطورات الأخيرة لتؤكد الخطر المحتمل الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل عندما تقع في أيدي الإرهابيين. وتحتاج المعايير العالمية القائمة لنزع السلاح فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، إلى تعزيز وحماية بسبب ما طرأ من تآكل على بنيتها. كما أن نزع السلاح يتطلب تعاونا متعدد الأطراف وذلك أمر لا يمكن التوصل إليه إلا في ظل مناخ من الثقة.

٧ - وفيما تقتضي التحديات الفورية والعاجلة للسلم والأمن يقظة متواصلة، فمن المهم كذلك ألا يكون من شأنها صرف الاهتمام عما نقوم به من العمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثمة هوة واسعة تفصل في الوقت الحالي بين شعار الإدماج وحقيقة الإقصاء. ولن تُجدي جهودنا من أجل السلام فتيلا إلا إذا استطعنا أن نبدأ في ردم هذه الهوة من خلال إحراز تقدم حقيقي لصالح أفقر بلدان العالم. كما أن جهودنا لاحتواء وحل الصراعات لا ينبغي أن تؤدي إلى استنفاد مواردنا الموجهة للمعارك الأخرى التي نخوضها في طول العالم وعرضه لحماية اللاجئين والمشردين ولمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض ولتعزيز التنمية المستدامة.

٨ - وقد جاء اندلاع المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) بمثابة تذكرة موضوعية بمدى انكشاف العالم أمام المرض فضلا عن الأخطار الناجمة عن سرعة انتشاره عبر الحدود. وفي الوقت نفسه جاءت الاستجابة المتناسقة والفعالة لتدلل على قيمة التعاون المتعدد الأطراف في هذه الحالة من خلال التدخل المهني والسريع لمنظمة الصحة العالمية.

٩ - وللتصدي لطائفة واسعة من المشاكل الدولية المعاصرة يصبح من المهم إقامة شراكات وتحالفات. ولما كانت الحكومات وحدها لا تملك القدرة على التماس الحلول لهذه المشكلات، يظل من واجبنا أن نواصل التماس المزيد من الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنظمة.

١٠ - إن الأمم المتحدة ليست هدفا في حد ذاته. وإنها بالأحرى وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة. وتتوقف قوة المنظمة وفعاليتها على مدى الدعم النشط من جانب دولها الأعضاء وعلى سياسات تلك الدول. وفضلا عن ذلك، فإن تحقيق غايات المنظمة يتطلب توافقا مشتركا بين الآراء بشأن أهدافها الأساسية. ولا يعني هذا ضرورة أن تتفق الدول الأعضاء على جميع القضايا. لكنه يعني تحديدا أن عليها أن تكون مستعدة لاستخدام المنظمة سبيلا لتحقيق الأهداف المشتركة ووسيلة لاستيعاب مختلف المصالح الوطنية. وعند حساب المصالح الوطنية للدول فإن عليها أن تولي الوزن الواجب لقيمة وأهمية قيام نظام عالمي يقوم على أساس من العدل والاستقرار.

الفصل الأول
تحقيق السلم والأمن

١١ - خلال العام الماضي، ظلت أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن تركز على منع وحل الصراع، وعلى تقديم المساعدة إلى المجتمعات الخارجة من غمار الصراعات. وبينما سعت الأمم المتحدة إلى التصدي لطائفة من التحديات الجديدة في هذا الميدان، فإن ثمة قضايا كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ظلت مثار قلق واسع النطاق. ثم جاءت الحرب في العراق لتسلط الأضواء على الكيفية التي تتطور بها بيئة الأمن التي نعيش في ظلها فضلا عن تنوع التصورات بشأن كيفية تحقيق السلم والأمن في العالم.

١٢ - إن الصراعات المدنية تشكل باطراد تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين لأنها تخلق حالات ينشط في ظلها مرتكبو العنف دون خشية من عقاب. وفي ظل هذه النطاقات من الإفلات من العقاب، تنمو وتزدهر آفات عصرنا ما بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة إلى الاتجار بالبشر وتدريب الإرهابيين. كما أن شبكات التمويل والتجارة غير الشرعية عبر الحدود إنما تربط بين هذه النطاقات وتهيئ مرتعا لزعزعة الاستقرار مما يؤثر على مناطق بأسرها أو حتى على النظام الدولي ذاته. وعلى هذا فإن عقودا من الجهود الإنمائية وقرونا من الانسجام الاجتماعي يمكن أن تُدمَّر في فترة قصيرة من الزمن. كما أن الأثر الناجم بالنسبة للمرأة والفتاة ما برح قاسيا بشكل خاص على نحو ما جرى توضيحه في تقريري بشأن المرأة والسلم والأمن، المقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ولقد أفضى الطابع المعقد للأخطار الراهنة التي تهدد السلم والأمن إلى جعل منظومة الأمم المتحدة تواصل تركيزها على القضايا المواضيعية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، الممارسة المستمرة التي دأب عليها مجلس الأمن بعقد جلسات مفتوحة بشأن قضايا من قبيل: الأطفال والصراعات المسلحة، والمرأة والسلم والأمن، والمدنيون في غمار الصراع المسلح، والأسلحة الصغيرة. وقد ظلت هذه الممارسة تتوسع باستمرار لكي تشمل قضايا مواضيعية ضمن سياق إقليمي مثل الأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة باعتبارها أخطارا تهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا (١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣) وأزمة الغذاء في أفريقيا كتهديد للسلم والأمن (٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

١٣ - وتختلف الوسائل المتاحة للأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال السلم والأمن الدوليين ما بين الدبلوماسية الوقائية إلى صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي مجال الممارسة، فإن القضايا التي تندرج ضمن هذه المجالات الأربعة للعمل مترابطة لا انفصام بينها. ففي قبرص والصحراء الغربية على سبيل المثال، استمرت عمليات صنع السلام وحفظ السلام جنبا إلى جنب على مدار سنوات. وأي جهد لبناء السلام - وأفغانستان مثل طيب في هذا الصدد - ينطوي على عنصر قوي من الدبلوماسية الوقائية على نحو ما يطبق في سياق حالات ما بعد الصراع. ويضم هذا التقرير فرعا خاصا عن العراق من منطلق الاعتراف بالموقع الجوهري الذي تشغله هذه القضية سواء على جدول أعمال المنظمة أو على صعيد اهتمام الرأي العام العالمي عبر السنة قيد الاستعراض.

العراق

١٤ - في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أبلغني وزير خارجية العراق بأن حكومته قررت أن تسمح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة دون قيد أو شرط. وأعقب ذلك سلسلة من المناقشات التي عقدتُها مع الجانب العراقي في آذار/مارس وأيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٢ إضافة إلى النداء

الذي وجهتُه في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أحثُّ فيه العراق على الامتثال لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. وقد رحبتُ باستئناف عمليات التفتيش بواسطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الذي أعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع. لكنني لاحظت مع الأسف في التقرير المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الذي قدمه الرئيس التنفيذي للجنة المذكورة أنه فيما كان العراق يتعاون على الصعيد العملي إلا أنه لم يظهر وكأنه قد وصل إلى قبول حقيقي بالتزاماته.

١٥ - وفي أوائل آذار/مارس ٢٠٠٣ كان ثمة انقسامات في مجلس الأمن بشأن كيفية المضي قدما على الطريق. وقد واصلتُ الحث على اتخاذ إجراءات دولية موحدة فضلا عن ممارسة ضغوط حثيثة ومثابرة على قيادة العراق، من خلال تبادل يومي للآراء مع أعضاء المجلس وجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وغيرها من الأطراف سواء في نيويورك أو في العواصم. إلا أنه بحلول منتصف آذار/مارس أصبح واضحا أن بعض الدول الأعضاء اتخذت الموقف الذي يقول مؤداه إنه من المستحيل حل الأزمة دون استخدام القوة. وفي ١٧ آذار/مارس أحطتُ المجلس علما بأنني سوف أوقف أنشطة الأمم المتحدة في العراق وأسحب جميع من تبقى من موظفي منظومة الأمم المتحدة في اليوم التالي.

١٦ - وعقب نهاية الأعمال الحربية الرئيسية، التي أدت إلى احتلال العراق بواسطة تحالف تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اتخذ مجلس الأمن، بعد مداولات مطولة، القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي الفقرة ٨ من القرار طلب المجلس إليَّ تعيين ممثل خاص تشمل مسؤولياته تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في العراق على أن يعمل بالتنسيق مع السلطة المؤقتة للتحالف، ويساعد شعب العراق في مجالات مثل المساعدة الإنسانية والإعمار والتنمية وحقوق الإنسان والإصلاح القانوني والقضائي واستعادة حكومة ممثلة لشعب العراق ومعترف بها دوليا. وقد مضيتُ قدما إلى تعيين ممثل شخصي لفترة أولية قوامها أربعة أشهر.

١٧ - وقام ممثلي الخاص بعدة أسفار على نطاق واسع في جميع أنحاء العراق واجتمع إلى ممثلين عن مختلف المشارب والاتجاهات في المجتمع العراقي. كما تولى ممثلي الخاص والفريق العامل معه إنشاء صلات منتظمة مع مدير سلطة التحالف المؤقتة وغيره من موظفيها. وقد استهللت أنا وممثلي الشخصي حوارا مع قادة البلدان المجاورة للعراق ثم على نطاق أوسع مع أطراف المجتمع الدولي. وفي أول تقرير قدمتُه إلى مجلس الأمن (S/2003/715) أكدتُ على المبادئ الأساسية التي تنطلق منها أنشطة الأمم المتحدة بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بما في ذلك الحاجة إلى استعادة السيادة لشعب العراق بأسرع وقت ممكن والحاجة إلى احترام حق شعب العراق في أن يقرر مستقبله السياسي إضافة إلى رغبتنا في أن نراعي أشد المراعاة مصالح الشعب العراقي في إطار أنشطتنا لتقديم المساعدة. وقد طرح التقرير تقييما أوليا لمدى التحديات التي تصادف تنفيذ الولاية التي أنشأها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وأشار إلى المجالات التي أرتأي أن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي فيها دورا مفيدا على أساس من خبرتها وميزتها النسبية. ولهذه الغاية، اقترحتُ إنشاء بعثة من الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وفي ١٤ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) الذي قرر فيه إنشاء البعثة المذكورة لفترة أولية قوامها ١٢ شهرا. كما رحب المجلس بما تم في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ من إنشاء مجلس الحكم الذي يمثل القطاع العريض بوصفه خطوة هامة نحو تشكيل حكومة للعراق معترف بها دوليا وتتمتع بالسيادة فيه.

١٨ - ثم وقع الهجوم الغاشم على مبنى مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ليوجه ضربة قاسية لجهود المنظمة من أجل المساعدة على عودة العراق إلى أوضاعه الطبيعية. فقد فَقَدَ ممثلي الخاص، سيرجيو فييرا دي ميللو وعدد من الموظفين الدوليين والمحليين أرواحهم في هذا العمل الجبان بينما أصيب الكثيرون بجراح. بيد أن تضحيتهم لن تضيع هباءً، فلسوف تواصل الأمم المتحدة مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده واستعادة سيادته في ظل قيادات من اختياره. ولسوف أواصل التأكيد، في الوقت نفسه، على أنه لا غنى عن أن يرى الشعب العراقي جدولا زمنيا واضحا له سياق محدد للأحداث التي لا بد وأن تفضي إلى استعادته الكاملة لسيادته بأسرع وقت ممكن. وهذا يعني أن إنشاء مجلس الحكم ينبغي أن تعقبه عملية دستورية يديرها العراقيون من أجل العراقيين. ولهذه الغاية سوف تظل الأمم المتحدة تؤدي دورا فعالا في تيسير ودعم العملية السياسية. كما أن ممثلي الخاص الجديد سيواصل العمل مع مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، فيما يواصل إجراء المزيد من الحوار مع قادة بلدان المنطقة وما يجاورها.

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

١٩ - ثمة عملية شاملة جارية لتنفيذ تقريري لعام ٢٠٠١ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ومن المهام الحيوية في هذا الصدد، العمل على بناء قدرات تحول دون نشوب الصراعات على الصُّعد المحلية والوطنية، مع وضع استراتيجيات وقائية إقليمية يمكن أن تضم عناصر سياسية وإنمائية. وقد اختار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق موضوع منع نشوب الصراع المسلح موضوعا رئيسيا لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ فأتاح بذلك فرصة لتعزيز المزيد من التجانس والتنسيق بين الجهود المبذولة على صعيد المنظومة بأسرها في ميدان المنع الهيكلي لنشوب الصراعات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وجاء القرار الذي أصدرته مؤخرا الجمعية العامة بشأن منع نشوب الصراع المسلح ليكلِّف الأمم المتحدة بولاية قوية لا لكي تواصل أنشطتها فحسب في مجال منع نشوب الصراع المسلح بل كي توسِّع أيضا هذه الأنشطة وتضاعفها.

٢٠ - وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من العنف والمواجهة، لاحت أخيرا بشائر أمل جديد لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بعد توقفها. وفي أعقاب تعيين رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية، قُدِّمتْ رسميا إلى الطرفين يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ خارطة طريق من أجل التوصل لحل دائم، يقوم على أساس دولتين، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وهذا المشروع الأوَّلي الذي يستند إلى الأداء والذي وضعته المجموعة الرباعية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة) في سلسلة من الاجتماعات، يشمل مراحل وجداول زمنية ويصدر عن منطلقات واضحة، ويرمي إلى تحقيق تقدم من خلال خطوات متوازية ومتبادلة يتخذها كل من الطرفين في ميادين السياسة والأمن والاقتصاد والمجالات الإنسانية وبناء المؤسسات في إطار آلية فعالة من الرصد الدولي. ومن شأن هذه العملية أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قابلة للبقاء تقوم جنبا إلى جنب في إطار من السلام والأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين على نحو ما تأكد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وقد شجعتني بصورة خاصة نتائج اجتماع القمة بين الطرفين بحضور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في العقبة، الأردن، يوم ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ حيث تعهد الجانبان بالتزام قوي إزاء تنفيذ خارطة الطريق.

٢١ - وبرغم بشائر التقدم التي لاحت أخيرا، فإن الحلقة المغلقة المتمثلة بالعنف والرد الانتقامي والانتقام استمرت خلال معظم الفترة قيد الاستعراض فأفضت إلى المزيد من

الخسائر الجسيمة في الأرواح وإلى الدمار ولم يحل بين الاقتصاد الفلسطيني وبين الانهيار الكامل سوى دفق مساعدات خارجية كبيرة بما في ذلك ما تم تقديمه من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وأدت بيئة الأمن المتدهورة فضلا عن مشاكل الوصول إلى المستحقين، إلى إعاقة جهود الأمم المتحدة وغيرها في التصدي للأزمة الإنسانية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحو ما يرد بمزيد من التفصيل في الفصل التالي.

٢٢ - ومن خلال اتصالاتي المباشرة وعن طريق عمليات آلية المجموعة الرباعية وأحدثها اجتماع المجموعة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على شواطئ البحر الميت في الأردن لا أزالُ شخصيا أشارك في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد ظل مجلس الأمن على علم بهذه الجهود وبالتطورات ذات الصلة في الإحاطات الإعلامية الشهرية التي تقدمها الأمانة العامة. أما الهدف النهائي لخارطة الطريق ولعملية السلام برمتها فيبقى متمثلا في التوصل إلى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط بما في ذلك المسار الإسرائيلي - السوري والمسار الإسرائيلي - اللبناني على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا ثم مبادرة السلام التي أيدها مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٢٣ - على أنه يؤسفني أن أفيد بأنه رغم الممارسة المكثفة لمساعيّ الحميدة، فإن مشكلة قبرص ما زالت بغير حل. لقد كان رفع قيود السفر بين شمال الجزيرة وجنوبها في الأشهر الأخيرة أمرا موضع ترحيب لكنه ليس بديلا عن تحقيق تسوية سلمية للقضايا الأساسية. بل لقد تبددت فرصة فريدة للتوصل إلى تسوية كانت ستفسح المجال لقبرص بعد إعادة توحيدها أن توقع معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ظل نفاد الوقت قبل توقيع المعاهدة وفي ضوء تجدد الآمال بما تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ من انتخاب حكومة في تركيا بدت وكأنها على استعداد حقيقي لحل المشكلة، قدمتُ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ مشروع تسوية شاملة لزعيمي قبرص. وبرغم موافقتهما على التفاوض على أساس هذه الخطة، فشلت المفاوضات في أن تفضي إلى اتفاق، ومن ثم أغلقتُ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مكتب مستشاري الخاص. وإذا كان من شأن تسوية تتم قبل أن تدخل معاهدة الانضمام للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ - في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ - أن تتيح لقبرص المعاد توحيدها سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنني لا أتصور أن ثمة فائدة تعود من خلال اتخاذ مبادرة جديدة إلا إذا دلل الطرفان على التزامهما بتسوية تتم على أساس الخطة. فإذا توفر هذا الالتزام، فلسوف أواصل جهودي الفعالة لفض هذا النزاع الذي طال عليه الأمد. وفي الوقت نفسه، تواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مراقبة المنطقة العازلة على امتداد الجزيرة.

٢٤ - وفي أوائل عام ٢٠٠٣، أنجزت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تنفيذ الجوانب السياسية من بروتوكولات لوساكا لعام ١٩٩٤. وقد أدى ذلك إلى حل بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. كما رفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على يونيتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتم نقل المسؤولية عن الأنشطة المتبقية التي استهدف مجلس الأمن القيام بها، إلى مكتب معزز تابع لمنسق الأمم المتحدة المقيم الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة لدعم المجتمعات المحلية في استدامة استيعاب إدماج المقاتلين

السابقين والمشردين داخليا مع العمل كذلك على تعزيز القدرة الوطنية في الإجراءات المتصلة بالألغام وتنفيذ عمليات إزالة الألغام ورصد احترام حقوق الإنسان من خلال وحدة خاصة ملحقة بمكتب المنسق المقيم ثم دعم التنسيق الدولي لمساعدة الحكومة على تنظيم مؤتمر للمانحين.

٢٥ - وفي بوروندي، بدأت المرحلة الثانية من عملية الانتقال في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ بتنصيب الرئيس الجديد ونائبه. كما أن جهود التيسير التي تشارك فيها الأمم المتحدة أفضت إلى توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية وثلاث من الجماعات المسلحة الأربع وإنشاء لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أذن الاتحاد الأفريقي بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي للمساعدة على تنفيذ وقف إطلاق النار، كما أن وكالات الأمم المتحدة تواصل مساعدة الاتحاد الأفريقي على تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم دعما للتنفيذ الكامل لاتفاق آروشا. ومع ذلك، ما زال استمرار الاشتباكات وكان آخرها في تموز/يوليه ٢٠٠٣، يشير إلى الحاجة الماسة للتصدي لجميع القضايا المعلقة في عملية السلام وإنني أرحب بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار.

٢٦ - كما واصل ممثلي إلى الصومال تشجيع الأطراف على التوصل إلى اتفاق شامل وحقيقي في مؤتمر الصومال للمصالحة الوطنية الذي افتتح أعماله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في كينيا تحت إشراف السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وفي منتصف عام ٢٠٠٣ كان المندوبون الصوماليون قد أيدوا تقارير خمس من لجان المصالحة الست، تغطي قضايا مهمة تتصل بعملية بناء السلام في الصومال. وثمة تقرير ما زال مطروحا للمناقشة قبل أن يكون بوسعهم التحول إلى تقاسم السلطة ويتعلق بقضية ميثاق مؤقت لحكومة انتقالية تقوم مستقبلا. ويحدوني الأمل في أن يستند الزعماء الصوماليون إلى إعلان الدوريت المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وأن يتوصلوا إلى اتفاق نهائي شامل يستند إلى التزام جاد إزاء تنفيذه.

٢٧ - وقد أدى التقدم الذي تم إحرازه في مباحثات السلام المتعلقة بالسودان التي قادتها سلطة إيغاد إلى تحسين آفاق التوصل إلى سلم دائم هناك. كما أن قوة الدفع التي تولدت عن توقيع بروتوكول منشاكوس في تموز/يوليه ٢٠٠٢ يمكن إذا ما استمرت أن تفضي إلى اتفاق شامل في القريب العاجل. ولسوف يواصل مستشاري الخاص وموظفوه من الأمانة العامة دعم جهود الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعد منسق الأمم المتحدة المقيم في السودان برنامجا واسع النطاق لتعزيز الإنعاش الاقتصادي بما يدعم محادثات السلام.

٢٨ - وفي مواجهة ركود متواصل في الصحراء الغربية، طلب مجلس الأمن إلى مبعوثي الشخصي أن يطرح حلا سياسيا يكفل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية آخذا بعين الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها الطرفان مع التشاور، حسب الملائم، مع أطراف أخرى لها تجارب ذات صلة. وثمة خطة قدمت بالتالي إلى المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي آذار/مارس، أعربت المغرب وجبهة البوليساريو عن تحفظهما على الخطة. ومع ذلك، ففي أوائل تموز/يوليه، أبلغت جبهة البوليساريو مبعوثي الخاص قبولها خطة السلام. وفي ٩ تموز/يوليه أحيل إلى الطرفين نص آخر لخطة السلام تم تعديله لإضافة خيار انتخابي ثالث في الاستفتاء النهائي ويكفل حكما ذاتيا أو استقلالا ذاتيا. وفي ٣١ تموز/يوليه اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي أعرب فيه عن تأييده لخطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره ودعا الطرفين للعمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها. وفي الوقت نفسه واصلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية رصد وقف إطلاق النار بين الطرفين الساري منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٢٩ - ومنذ اجتماعي الأول في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مع رئيس الكاميرون ورئيس نيجيريا، أتيحت للبلدين مساعي الحميدة بينما كانا يتفاوضان على حل لمنازعاتهما الحدودية. وبناء على طلب رئيسي الدولتين، وعقب اجتماعنا الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في جنيف، أنشأت لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة التي ترأسها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا من أجل تسهيل تنفيذ سلمي للحكم الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن محكمة العدل الدولية بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا والمساعدة على بناء الثقة بين البلدين. وتعقد اللجنة المشتركة اجتماعات دورية بالتبادل في ياوندي وأبوجا. وقد أُحرز تقدم بإنشاء لجنتين فرعيتين الأولى معنية بترسيم الحدود البرية والثانية معنية بالسكان المتضررين. ولسوف تقوم اللجنة الفرعية الأخيرة بتقييم حالة السكان المتضررين من جراء حكم المحكمة وتنظر في الطرائق المتصلة بحماية حقوقهم.

٣٠ - وفي أمريكا اللاتينية، واصلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا الإشراف على تنفيذ اتفاقات السلام لعام ١٩٩٦ والتي يمتد جدولها الزمني إلى عام ٢٠٠٤. ورغم أن الحكومة كانت قد تعهدت بالتعجيل بالتنفيذ عقب اجتماع فريق استشاري في شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلا أن الفريق انتهى في اجتماعه اللاحق المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى أنه لم يحرز تقدم كاف في هذا الصدد، بل شُنت هجمات متزايدة على أنصار وقضاة حقوق الإنسان وإضافة إلى استمرار الاضطراب الاجتماعي مما كان مثارا لقلق خاص. ومن الناحية الأخرى فإن أنشطة المجتمع المدني المتجددة دعما لاتفاقات السلام أتاحت بعض مبررات للتفاؤل.

٣١ - كما واصلتُ تقديم مساعي الحميدة التماسا لحل سلمي للصراع الذي قارب عمره الأربعين عاما في كولومبيا. وبرغم انقطاع المحادثات بين حكومة كولومبيا وجماعتي حرب العصابات الرئيسيتين وهما القوات الثورية المسلحة لكولومبيا وجيش التحرير الوطني، فقد واصل مستشاري الخاص المعني بكولومبيا، من خلال اتصالات منتظمة مع الحكومة وجماعات حرب العصابات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، المساعدة في جهود صنع السلام. وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومع مستشاري الخاص على معالجة المشكلة المتفاقمة للأشخاص المشردين في البلد. وهذا الصراع المتوسع الذي تأجج بفعل الأموال الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل تحديا ملموسا أمام مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تخفيف حدة الآثار الإنسانية السلبية الناجمة عنه وتتصدى لمعالجة أسبابه الجذرية.

٣٢ - وقد تحسنت العلاقات بين الهند وباكستان بعد أن تم في أيار/مايو ٢٠٠٣ إعلان البلدين عن تعيين مفوضين ساميين في عاصمة كل منهما وكذلك إعادة خطوط السكك الحديدية والمواصلات البرية والجوية مع اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة. وآمل أن تفضي هذه التدابير إلى استئناف حوار متواصل وإحراز تقدم حقيقي نحو تسوية سلمية للمشاكل المعلقة بن الجارتين بما في ذلك المشكلة المثارة بشأن جامو وكشمير.

٣٣ - وبرغم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار وإجراء عدة جولات من المحادثات بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي لنيبال (الماوي) فما زالت عملية السلام الناشئة تتسم بالهشاشة. وما برحت الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة لتعزيز العملية بما في ذلك ما يتم في مجال حقوق الإنسان. كما أن منظومة الأمم المتحدة، أعادت توجيه مساعداتها الإنسانية والتعميرية والإنمائية لتقديم دعم أفضل لعملية السلام، وذلك عن طريق المنسق المقيم، ومن خلال

برامج من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٣٤ - أما عملية السلام في سري لانكا التي كانت قد بدأت في إحراز تقدم مشجع بعد وقف إطلاق النار في شباط/فبراير ٢٠٠٢، فقد عانت من نكسة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عندما أوقفت جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير مشاركتها في المفاوضات في حكومة سري لانكا. وإنني أدعم دعما كاملا الجهود الجارية من جانب حكومة النرويج وحكومة اليابان لمواصلة عملية السلام راجيا أن تتم استئناف المحادثات بأسرع وقت ممكن كما أن منظومة الأمم المتحدة، عن طريق المنسق المقيم وبالتعاون مع البنك الدولي ستواصل دعم العملية من خلال أنشطة التعمير والتنمية.

٣٥ - وقد أحرز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق سلام بوغنفيل المؤرخ آب/أغسطس ٢٠٠١ بين أطراف بوغنفيل وحكومة بابوا غينيا الجديدة. وفي أعقاب عمليات التحقق والإبلاغ بواسطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل بشأن إنجاز المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بنهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، فإن التعديلات الدستورية التي تنص على إنشاء حكومة بوغنفيل المستقلة ذاتيا وإجراء استفتاء بشأن الوضع السياسي لبوغنفيل مستقبلا قد أصبحت قيد التنفيذ. وفيما يتوقع من مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل أن ينجح في إنجاز ولايته مع نهاية عام ٢٠٠٣، فإن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيظلان بحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاق المذكور.

٣٦ - وقد أسعدني أن ألاحظ استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا دعما لما تقوم به الحكومة المذكورة من إصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا أزال مقتنعا بأن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لإندونيسيا يمكن تحقيقهما وكفالتهما من خلال احترام المعايير الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى ذلك فقد ناشدت جميع أطراف الصراع في ''اتشيه'' أن تفي بالتزاماتها لحماية المدنيين في غمار الصراع المسلح وأن تعود إلى استئناف الحوار فيما بينها. كما لا أزال أتابع عن كثب محكمة حقوق الإنسان الإندونيسية المخصصة للنظر في الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية وأعتقد جازما بأن مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٩ في تيمور - ليشتي (تيمور الشرقية حينذاك) لا بد وأن يساقوا إلى ساحة العدالة.

٣٧ - وما برحت أُولي اهتماما خاصا للأزمة الناشبة في شبه الجزيرة الكورية التي اندلعت بفعل الاعتراف الذي ادعت فيه جمهورية كوريا الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بأنها تقوم على تنفيذ برنامج لإخصاب اليورانيوم. وقد أعقب ذلك انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وادعاؤها امتلاك أسلحة نووية. وهناك ميراث من عدم الثقة المتبادل والعميق بل من العداء بين جمهورية كوريا الديمقراطية ودول أخرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية مما أسهم في استمرار التوترات في المنطقة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ساورني القلق إزاء احتمال أن يجف خط المعونات الإنسانية الواصل إلى جمهورية كوريا الديمقراطية ومن ثم أوفدت مبعوثي الشخصي إلى ذلك البلد في كانون الثاني/يناير وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ للمساعدة على الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية وتمهيد الطريق إلى تسوية متفاوض عليها. وقد أجرى مبعوثي محادثات مفيدة واسعة النطاق مع كبار مسؤولي الحكومة في بيونغ يانغ وفي العواصم الأخرى المعنية بالتطورات في شبه الجزيرة الكورية. على أن الأخطار الكامنة في الحالة الكورية تلقي بظل كثيف على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة. على أن ثمة توافقا دوليا بين الآراء

بوجوب أن تظل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ويؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية بالتماس حل سلمي في هذا الشأن مما يتيح قدرا من التفاؤل الحذر بإمكانية التوصل إلى حل شامل للأزمة. ولسوف أواصل تقديم دعمي الكامل للعملية الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في بيجين واتسع نطاقها منذ ذلك الحين.

٣٨ - وقد اضطلع مبعوثي الخاص إلى ميانمار ببعثتيه التاسعة والعاشرة إلى يانغون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣ على التوالي سعيا إلى تيسير تحقيق مصالحة وطنية وتحوّل إلى الديمقراطية. واجتمع مبعوثي إلى كبار الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية، أي إلى زعماء مجلس الدولة للسلام والتنمية ومسؤولي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية للأقليات الإثنية. ثم جاء ما حدث في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ وأدى إلى احتجاز كثير من مسؤولي العصبة الوطنية للديمقراطية بمن فيهم داو أونغ سان سوكي مما جدد المخاوف بشأن فرص تحقيق تقدم نحو المصالحة الوطنية ومن ثم التحول في نهاية المطاف إلى الديمقراطية. وقد حثثتُ وما زلت أحُثُّ حكومة ميانمار على أن تصغي إلى نداء المجتمع الدولي بما في ذلك بلدان المنطقة وأن تفرج عن داو أونغ سان سوكي وغيرها من زعماء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية دون مزيد من التأخير.

حفظ السلام وبناء السلام

٣٩ - حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة شريطة أن ينطويا على تقديم المساعدة للمجتمعات الخارجة من غمار الصراع بحيث يتم ترسيخ دعائم سلامها الهش. وسواء كان الأمر من خلال إرسال الخوذات الزرقاء أو الإذن بنشر قوة متعددة الجنسيات، فإن الأمم المتحدة دعمت بنشاط التحول من الحرب إلى السلام في أنحاء شتى من العالم. وفضلا عن ذلك، بذلت المنظمة جهودا لبناء السلام من خلال ما بذلته هي ومؤسسات الأمم المتحدة على نطاق أوسع، فقد قدمت مساعدات سياسية وإنسانية وإنمائية لتلبية الاحتياجات الفورية الطارئة واحتياجات التعمير فضلا عن إقامة مؤسسات قادرة على الاستمرار. وكم يسعدني أن أنوه بالنجاح في اكتمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا وكلتاهما تدللان على أن بوسع الأمم المتحدة أن تنجز ولايات معقدة ضمن إطار زمني واقعي.

٤٠ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أذن مجلس الأمن بزيادة تدريجية في قوام قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصل إلى ٨ ٧٠٠ فرد بغية المساهمة في نزع سلاح الجماعات الأجنبية المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وقع المشاركون في حوار الأطراف الكونغولية اتفاقا جامعا شاملا. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم اعتماد الوثيقة الختامية التي أيدت رسميا ذلك الاتفاق والدستور الانتقالي إضافة إلى ٣٦ قرارا كان قد تم اتخاذها في دورة عُقدت سابقا للحوار الكونغولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مما مهّد الطريق أمام تشكيل حكومة انتقالية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي ضوء التقدم المحرز على الصعيد الوطني، قدمتُ من جانبي إلى مجلس الأمن استراتيجية شاملة لدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لعملية الانتقال. ولكن برغم التقدم السياسي، استمر القتال في المناطق الشرقية من البلاد بل اشتدت حدته بالذات في إيتوري وكيفوس حيث ارتُكبت مجازر وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وفي معرض الرد على التدهور السريع في الأمن في إيتوري وإدراكا لكل ما يمثله من تهديد لعملية السلام، أذن مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو بنشر قوة مؤقتة طارئة متعددة الجنسيات في بونيا بمنطقة إيتوري. وهذه

القوة ترأسها الاتحاد الأوروبي وكانت فرنسا هي الدولة القائدة في هذا الصدد. وجاء نشر هذه القوة، حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ليتيح للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي فرصة العمل في الوقت نفسه على تعزيز المؤسسات السياسية المحلية وكفالة ألا تستمر الأزمة الإنسانية في التدهور. وقد تم تنصيب الحكومة الانتقالية رسميا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ حيث أدى القسَم ٤ من نواب رئيس الجمهورية الجدد فضلا عن الوزراء ونواب الوزراء. وأذن مجلس الأمن، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، بقراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٨٠٠ ١٠ فرد.

٤١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اجتاح كوت ديفوار صراع أهلي عندما شنت ثلة من الجنود عدة هجمات متزامنة على المنشآت العسكرية في أبيدجان وبوكي وكرهوغو في محاولة انقلابية. وبينما سارعت قوات الأمن الموالية للحكومة إلى استعادة السيطرة على أبيدجان، تمكن المتمردون من السيطرة على النصف الشمالي من البلاد. وقد أدت جهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بمراقبة من جانب القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقّع الأطراف الأيفوريون اتفاق لينـاس ماركوسيس الذي دعا إلى إقامة حكومة مصالحة وطنية تتمثل مهامها الرئيسية في إعداد جدول زمني لإجراء انتخابات وطنية تتميز بالنزاهة والشفافية ومع إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن ونزع سلاح سائر الجماعات المسلحة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بولاية تتمثل في تيسير تنفيذ اتفاق لينـاس ماركوسيس واستكمال عمليات القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد مضى نشر البعثة المذكورة قُدما بنجاح حيث وصلت طليعة قوامها ٢٦ من ضباط الارتباط العسكريين إلى أبيدجان يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وعلى مدى تقدم عملية صنع السلام، ظل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا يضطلع بدور جوهري في دعم الجهود الدولية التي أفضت إلى اتفاق لينـاس ماركوسيس.

٤٢ - وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تنفيذ خطة تقضي بالانسحاب الكامل للبعثة بنهاية عام ٢٠٠٤ مع مواصلة مساعدة حكومة سيراليون على تدعيم ركائز السلام. وتسترشد خطى تقليص البعثة، من حيث سرعتها، بقدرة قوات الأمن في سيراليون على ضمان أمن البلاد. وفيما اتخذت الحكومة خطوات إيجابية لدعم سلطتها إلاّ أن قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان في المناطق ما برحت محدودة. كما اتخذت الحكومة تدابير لاستعادة سيطرتها على استخراج الماس ولكن ما زالت عمليات الاستخراج غير المشروعة تتم على نطاق واسع. وقد أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ عملية إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا بينما تتواصل عملية إعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم من البلدان المجاورة. وما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على كفالة الانتعاش على الصعد المحلية ودعم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وتوفير بدائل اقتصادية للمقاتلين السابقين واللاجئين. وقد بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة أعمالهما، فيما أذن مجلس الأمن بنشر ١٧٠ من أفراد الشرطة المدنية إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة على تدريب الشرطة المحلية.

٤٣ - وخلال فترة التقرير، عملت مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي غينيا -

بيساو وفي ليبريا على مضاعفة جهودها لتيسير دعم إدارة الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية وتوطيد العمليات الديمقراطية وتعبئة الدعم الدولي في صياغة وتنفيذ برامج التعمير والتنمية. وظلت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في كل من تلك البلدان، ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الجهود. ومع ذلك فقد أدى نقص التعاون من جانب الأطراف الحاكمة وعدم مبادرة الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة إلى حل خلافاتها الرئيسية حول قضايا إدارة الحكم إلى إعاقة خطيرة لجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا.

٤٤ - ومما يدعو للأسف أن الحالة في ليبريا اتخذت منعطفا خطيرا بسبب تجدد القتال في مونروفيا في انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار الموقّع بين الأطراف المتحاربة في أكرا يوم ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى توجيه ضربة قاسية إلى الاحتمالات الواعدة باستعادة السلم في البلاد، فقد أدت الأعمال القتالية إلى كارثة إنسانية وهددت استقرار مجمل المنطقة الفرعية في غرب أفريقيا. أما الأمم المتحدة، فقد تعاونت مع أطراف دولية رئيسية أخرى لتقديم دعم فعال لجهود صنع السلام المتواصلة من جانب قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وجهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن طلبا لأن يتخذ المجلس إجراء عاجلا لكي يأذن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بنشر قوة متعددة الجنسيات تتسم بتدريب رفيع ومزودة بمعدات جيدة إلى ليبريا تحت قيادة إحدى الدول الأعضاء للحيلولة دون وقوع مأساة إنسانية كبرى وللعمل على استقرار الحالة في البلاد. وارتقابا لمشاركة أوسع من جانب الأمم المتحدة في تلك الجهود، عيّنتُ ممثلا خاصا إلى ليبريا تتمثل مهامه الرئيسية في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ودعم الترتيبات الانتقالية الناشئة وقيادة عملية سيتم تنفيذها في نهاية المطاف لحفظ السلام من جانب الأمم المتحدة في ذلك البلد. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ أذن مجلس الأمن بقراره ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، للدول الأعضاء بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبريا معلنا عن استعداده لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار للمتابعة في الأجل الطويل تابعة للأمم المتحدة لكي تحل محل القوة الأولى المذكورة. وفي ٤ آب/أغسطس بدأت عناصر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في الانتشار في ليبريا بدعم من الأمم المتحدة. ومن أجل تيسير وقف الأعمال الحربية والتوصل إلى اتفاق شامل للسلام، تخلى الرئيس تشارلس تايلور عن السلطة ثم غادر ليبريا يوم ١١ آب/أغسطس وفاء بالتزامه الذي كان قد تعهد به في السابق لدى افتتاح محادثات السلام في أكرا يوم ٤ حزيران/يونيه. وقد رحبت بما أعقب ذلك أيضا من توقيع الأطراف الليبرية في ١٨ آب/أغسطس في أكرا اتفاق سلام شامل ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل معا من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلاد.

٤٥ - كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا دعم عملية السلام من خلال رصد المنطقة الأمنية المؤقتة وتقديم الدعم اللوجستي إلى لجنة الحدود المشتركة بين إريتريا وإثيوبيا، وتنفيذ مشروعات سريعة الأثر، وتنسيق المساعدة الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. كما واصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالألغام ضمن المنطقة الأمنية المذكورة وتطهير الطرق الموصلة إلى المواقع الحدودية الرئيسية. ومن المهم أن يتعاون الطرفان تعاونا كاملا مع لجنة الحدود بما يكفل ترسيم الحدود دون تأخير لا مبرر له. ومن المهم بنفس القدر أن يبدأ الطرفان حوارا سياسيا وخاصة من أجل وضع الآليات الكفيلة بحل ما تبقى من المنازعات في الحاضر والمستقبل حلا سلميا.

٤٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، وقبيل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق من الكويت، تم تعليق ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وإجلاء معظم موظفيها. على أن البعثة احتفظت بمقر خلفي صغير في مدينة الكويت يكفل وجودا لحفظ السلام كما اضطلعت بمهام ارتباط سياسية وعسكرية ودعمت لبرامج المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة من أجل العراق. وفيما تعرّض جانب كبير من مقر البعثة في أم قصر وهياكل أساسية أخرى للدمار في غمار الصراع، فقد أعيد فتح كامب خور على الجانب الكويتي من الحدود في أيار/مايو لدعم العمليات الإنسانية. وفي ٣ تموز/يوليه، نوه مجلس الأمن، في القرار ١٤٩٠ (٢٠٠٣) بأن البعثة قد أتمت بنجاح ولايتها من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣ ومدد هذه الولاية لفترة نهائية قوامها ثلاثة أشهر. وأما أفراد البعثة المتبقون فيستعدون حاليا لتصفية البعثة ونقل كثير من أصولها المنقولة إلى بعثات أخرى.

٤٧ - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان رصد الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان والاتصال بالطرفين من أجل تجنب أو احتواء التوترات. وقد وقعت حوادث عنف قليلة ولكن لم تقع سوى انتهاكات ثانوية على الأرض للخط المذكور. ومع ذلك فإن الانتهاكات الإسرائيلية المتواترة للمجال الجوي اللبناني استدعت ردا من النيران المضادة للطائرات من جانب حزب الله. وقد واصلتُ تذكير الأطراف بأن تحترم الخط الأزرق احتراما كاملا. وزادت القوات المسلحة اللبنانية نشاطها في الجنوب رغم أن حكومة لبنان ما زال يتعين عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لاستعادة سلطتها الكاملة هناك. وقام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بمواصلة عمليات التطهير على مساحة ٤ ملايين متر مربع من المناطق الموبوءة بالألغام في الجنوب اللبناني.

٤٨ - وعملت حكومة جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على تدعيم مؤسساتها وتعزيز الأمن استنادا إلى المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومن وكالات الأمم المتحدة الأخرى. واضطلعت الإدارة المدنية للحكومة وقوة الشرطة بصورة مطردة بمزيد من المسؤولية من أجل إدارة الشؤون اليومية كل في مجالها. وفي خطوة مهمة من حيث الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان صدّق برلمان تيمور - ليشتي على ست معاهدات رئيسية لحقوق الإنسان وأربعة بروتوكولات اختيارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومع ذلك ففي معرض الرد على الشغب الذي وقع في ديلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والهجمات العنيفة التي شنتها عناصر مسلحة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣، قرر مجلس الأمن إبطاء جدول تقليص العناصر العسكرية والشرطة من بعثة الأمم المتحدة.

٤٩ - وفي أفغانستان ظلت الحالة الأمنية تشكِّل تحديا لتنفيذ اتفاق بون لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومع ذلك فقد تم إحراز تقدم حيث تم تشكيل جميع اللجان التي دعا إليها الاتفاق وقد بدأت أعمالها كل في المجال الذي اختصت به سواء كان في مجال حقوق الإنسان أو الإصلاح الدستوري والقضائي أو إعادة تشكيل الخدمة المدنية. وظلت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وكذلك الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تقدم دعما أساسيا إلى هذه اللجان. كما اتخذت الإدارة الانتقالية تدابير عملية لتوسيع نطاق سيطرتها على البلاد وشملت هذه التدابير طرح عملة جديدة ووضع ميزانية إنمائية وطنية. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٣ عملت الإدارة المذكورة على تأمين اتفاق مع حكام وقادة الأقاليم المهمين يدعو إلى مركزية إيرادات الجمارك ويحول بين زعماء الأقاليم وبين شغل مناصب مدنية وعسكرية في آن واحد معا. ولكن هذه الالتزامات لم تجد سوى تنفيذ

جزئي. وقد وضعت الإدارة الانتقالية موضوع إصلاح قطاع الأمن في قلب جدول أعمالها ويشمل ذلك إصلاح وزارة الدفاع بما يجعلها قائمة على أساس التمثيل الوطني باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتنفيذ خطة نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ثم جاء توقيع إعلان بشأن حُسن الجوار من جانب أفغانستان والدول المجاورة لها يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ خطوة أخرى نحو تحقيق هدف توطيد دعائم الاستقرار والأمن في المنطقة.

٥٠ - كما واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا رصد الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤. واجتمعت مجموعة الأصدقاء، برئاسة الأمم المتحدة، في جنيف في شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠٠٣ لاستعراض التقدم المحرز نحو الوصول إلى تسوية شاملة ولتدارس الخيارات التي تكفل مواصلة عملية السلام. وقد شارك الجانبان الجورجي والأبخازي في الاجتماع الثاني. وظل ممثلي الخاص، بدعم من مجموعة الأصدقاء، على اتصال وثيق مع الطرفين انطلاقا من قوة الدفع التي تولّدت عن هذين الاجتماعين إضافة إلى الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس بوتين والرئيس شيفرنادزه في آذار/مارس ٢٠٠٣ وخاصة في مجالات التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. كما دعّم ممثلي الخاص الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز التوصل إلى تسوية شاملة للصراع على أساس الورقة المعنونة ''المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي'' والرسالة المحالة بها. وما زلت أشعر بالقلق بشأن الأمن في وادي كودوري حيث أخذ أربعة من أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا رهائن لمدة ستة أيام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وهي الحادثة السادسة منذ إنشاء البعثة في عام ١٩٩٣ دون أن يتم لا تحديد مرتكبي تلك الأعمال ولا المسؤولين عن إسقاط طائرة هليكوبتر في عام ٢٠٠١ ولا تقديمهم إلى العدالة.

٥١ - وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دعم إنشاء مؤسسات ديمقراطية مؤقتة للحكم الذاتي على النحو المتوخى في الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو. كما استمر النقل التدريجي للسلطات غير المقيّدة، المدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري، من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات المؤقتة وبوتيرة راعت قدرة تلك المؤسسات على الاضطلاع بهذه المسؤوليات. أما السلطة الشاملة للبعثة والمسؤوليات غير المقيدة الوارد تعدادها في الفصل ٨ من الإطار الدستوري فلن يتم نقلها. وقد واصلت البعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة وخلق الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد سوقي قادر على الاستمرار. كما زادت جهودها من أجل تهيئة الظروف التي تكفل عودة الأقليات والبت في مطالبات حقوق الملكية من جانب الأشخاص المشردين. كما واصلت البعثة سعيها لحل القضايا التي تستوجب معالجتها لها مع السلطات في بلغراد وشجعت إجراء حوار مباشر حول المسائل العملية بين بلغراد وبريستينا.

٥٢ - ونجحت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إنجاز أعمالها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ بعد أن أنشأت مؤسسات لإنفاذ القوانين على مستوى الدولة وحوّلت قوة من الميليشيا تعدادها ٠٠٠ ٤٠ فرد نشطت وقت الحرب إلى قوة شرطة محترفة تعدادها ٠٠٠ ١٦ فرد. أما المسؤوليات المتبقية المتصلة بإصلاح الشرطة فقد تم نقلها إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. كما أنجزت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا أعمالها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بعد أن ساعدت على حماية هذا الموقع المهم استراتيجيا من القتال الدائر في المنطقة وهيأت السبل لحل سياسي للنزاع.

٥٣ - وانطلاقا من جهود العام الماضي لتعزيز مخزون الاحتياطي الاستراتيجي في بريندیزي، عمدت الأمانة العامة هذا العام إلى تحسين قدرتها على توزيع الموظفين من خلال وضع قائمة توزيع سريعة للأفراد المدنيين. كما أنشأت شعبة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام قائمة تضم ١٠٠ شخص من المهنيين المحترفين تكون متاحة بعد إخطار قصير. وإنني لأشعر بكثير من الامتنان إزاء تعاون الدول الأعضاء في هذا المضمار. وفضلا عن ذلك تعاونت الشعبة مع مختلف كيانات الأمم المتحدة على تعزيز قدرتها في مجالات الشرطة وفي المسائل القضائية والتأديبية بإنشاء وحدة للقانون الجنائي والمشورة القضائية، في أوائل عام ٢٠٠٣.

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

٥٤ - تواصل الأمم المتحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية والاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة مثل السلم والأمن الدوليين والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وقد جاءت الاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهي منتدى تم افتتاحه في عام ١٩٩٤، بمثابة أداة فعالة لتدعيم التعاون ولا سيما في مجالات منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وفي ضوء الحاجة المتزايدة لاستجابة مشتركة إزاء التحديات التي تواجه السلم والأمن حول العالم، دعوتُ إلى عقد الاجتماع الخامس الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠٠٣ حول موضوع ”التحديات الجديدة للسلم والأمن بما في ذلك الإرهاب الدولي“. وقد جاءت نتائج الاجتماع، التي أنوي إتاحتها للتوزيع على نطاق أوسع، لتؤكد الاهتمام العميق من جانب المشاركين في المواجهة المشتركة للتحديات الجديدة وفي عقد المزيد من الاجتماعات من أجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المشتركة.

٥٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنشأت الأمم المتحدة عددا من الشراكات المبتكرة مع منظمات إقليمية. وعلى سبيل المثال، وكما سبق ذكره آنفا، فقد جمع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤخرا بين جهودهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تم نشر قوة تابعة للاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في إطار سلطة مجلس الأمن للحفاظ على السلام في منطقة إيتوري. كذلك ففي أفغانستان وافقت منظمة معاهدة شمال الأطلسي على أن تتولى، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، قيادة قوة دولية للمساعدة الدولية، تعمل في إطار ولاية قضى بها مجلس الأمن. وفي مجال التنمية جاء توقيع اتفاق إطاري في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مع اللجنة الأوروبية ليسير على الأمم المتحدة فرص الحصول على تمويل من اللجنة في مسعاهما المشترك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - كما واصلت الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا للمساعدة على إدارة وحل الصراعات. وقد اعتمد رؤساء أركان الحرب الأفريقيون والمجلس التنفيذي للاتحاد، بمساعدة من الأمم المتحدة، عددا من المقترحات الرامية إلى تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، عمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، بدعم من وكالات الأمم المتحدة ومن الأمانة العامة، عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتطوير نهج متكامل دون إقليمي يكفل التصدي للتحديات التي تواجه دول غرب أفريقيا. وبناء على طلب مجلس الأمن، أوفدتُ بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لتلتمس السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المؤسسات دون الإقليمية بهدف التوصل إلى سلم مستدام. وقد شارك في البعثة ممثل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن جانبه، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع برنامج دعم شامل للاتحاد الأفريقي لبناء قدرته على إدارة الصراعات.

٥٧ - وفي آسيا، أرحبُ بتزايد الاتصالات والتعاون بين أمانات الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الإقليميين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عقدت في سنغافورة حلقة العمل الإقليمية الثالثة بشأن منع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام في جنوب شرقي آسيا وتركزت على تجارب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة فيما يتعلق باستباق اندلاع الصراعات والتوسط فيها. وفي أمريكا اللاتينية، ومنذ انطلاقة جهود الوساطة التي بذلت بغير كلل، أوليت ترحيبي ومؤازرتي لتلك الجهود التي بذلها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بالحالة في فنزويلا وفي هايتي. وفي منطقة المحيط الهادئ، يسعدني أن أنوه بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

المساعدة في الانتخابات

٥٨ - تنظر الأمم المتحدة إلى المساعدة في الانتخابات على أنها أداة لمنع نشوب الصراعات. فمن شأن عملية انتخابية تنفذ جيدا، وفي الوقت المناسب وتتمتع بالشفافية والشمول أن تَحول دون زيادة التوتر أو العنف اللذين كان يمكن بغير هذه المساعدة، أن يثورا بسبب الشعور بالسخط إزاء مخالفات انتخابية تكون قد وقعت أو يكون من المتصور وقوعها. وعلى سبيل المثال وفي معرض الاستجابة لطلب من السلطة الفلسطينية، أوفدت الأمم المتحدة فريقين انتخابيين للمساعدة على إنشاء اللجنة الفلسطينية الانتخابية المركزية وعلى التحضير لعملية تسجيل الناخبين. وقامت بذلك لتمكين اللجنة من القيام بصورة فعالة بإجراء انتخابات تتمتع بالشفافية والكفاءة أو استفتاء مما قد يصبح إجراؤه مطلوبا في إطار خارطة الطريق. ويستهدف ذلك ضمان ألا تتبدد قوة الدفع المتولدة عن عملية السلام بسبب الافتقار إلى سجل سليم للناخبين أو بسبب قصور الاستعدادات من جانب اللجنة الانتخابية. وفضلا عن ذلك كلف مستشار انتخابي أقدم بإسداء المشورة إلى ممثل الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بشأن أثر العملية الانتخابية على تنفيذ خارطة الطريق.

٥٩ - وقد أدى نقص القدرة لدى السلطات الجامايكية على حُسن الاستجابة إزاء الشكاوى الانتخابية إلى إثارة العنف في الانتخابات السابقة في جامايكا. ولتلبية طلب الحكومة المساعدة على منع تكرار حوادث العنف خلال الفترة الانتخابية الجديدة، ركزت الأمم المتحدة على تعزيز القدرات القانونية وقدرات التحقيق للسلطات الانتخابية الجامايكية ولأمين المظالم السياسية في جامايكا بما يمكنهم من البت في الطعون والشكاوى الانتخابية. وفيما يظل من الصعب التوصل إلى تقييم كمي لحجم هذه المساعدة، فلم تعز أي خسائر في الأرواح إلى الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أواخر عام ٢٠٠٢.

٦٠ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣، تلقت الأمم المتحدة ٣٢ طلبا رسميا لتقديم المساعدة في الانتخابات. وقدمت ردود إيجابية على ٢٠ من تلك الطلبات وما زال هناك تسعة طلبات قيد النظر وثلاثة لم يتسنَّ تلبيتها.

الإرهاب

٦١ - ما زال الإرهاب يشكِّل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وقد واصلت لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) استعراض التقارير الواردة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التدابير ذات الصلة بقمع ومنع الإرهاب، كما واصلت تيسير تزويد الدول بالمساعدة اللازمة لامتثال هذه الدول لالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن جانبه، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب ليشكل إطارا للعمل بالنسبة لأنشطته التشغيلية في هذا الميدان، وحصل على موافقة الجمعية العامة على تعزيز فرع منع الإرهاب في مركز منع الجريمة الدولية.

كما ستكفل إدارة الإعلام تغطية واسعة لأنشطة المنظمة ومواقفها المبدئية فيما يتصل بالإرهاب.

٦٢ - ولقد أصبحت مكافحة تمويل الإرهاب مثارا رئيسيا لاهتمام المجتمع الدولي. كما أن المساعدات المقدمة للحكومات من أجل تحديد وتتبع ومصادرة الأصول غير المشروعة تزيد من قدرة الدول على مجابهة النشاط الإجرامي التقليدي والنشاط الإرهابي على السواء. وتشمل المساعدة المقدمة في هذا المجال من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عمليات وضع التشريعات وبناء قدرات المحققين والمدعين والعاملين في القطاع المالي فضلا عن إنشاء وتعزيز وحدات للمعلومات المالية التي تشكِّل في مجموعها الأساس لاستهداف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٣ - وفيما نواصل بنشاط الكفاح ضد الإرهاب يظل من المهم أن نتأكد من عدم المساس بكرامة الأفراد ولا بحرياتهم الأساسية فضلا عن الحفاظ على الممارسات الديمقراطية واتباع الإجراءات القانونية حسب الأصول. ولهذه الغاية، تواصل مفوضية حقوق الإنسان التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان في سياق جهود مكافحة الإرهاب، كما عزَّزت المفوضية الاتصالات بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مكافحة الإرهاب. وفي البيانات التي أعلنتُها، وشددتُ بإصرار على أن ليس ثمة مبادلة بين حقوق الإنسان والأمن: فلا بد أن يشكِّل احترام حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في الحرب ضد الإرهاب كما أن تعزيز قيم التسامح والحوار بين الحضارات يتسم بدوره بأهمية فائقة.

نزع السلاح

٦٤ - يمثِّل عام ٢٠٠٣ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومع ذلك فإن مجموعة المعايير المتعددة الأطراف لنزع السلاح تعرضت لتآكل بطيء نتيجة لضعف الالتزام الدولي، في حين يعتري الركود الهياكل التي جرى إنشاؤها من أجل عمليات التداول والتفاوض على المزيد من التدابير في هذا الصدد. ويساورني القلق بشكل خاص إزاء الركود الطويل الأجل في مؤتمر نزع السلاح. فالافتقار إلى الاتفاق بشأن برنامج عمله أعاق بدوره أعماله الفنية حتى بالنسبة للقضايا التي يتوافر بشأنها توافق بين الآراء يقضي ببدء المفاوضات. وينبغي أن يُتاح للمؤتمر الاضطلاع بدوره المرسوم بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

٦٥ - وجاءت التطورات التي استجدت في عام ٢٠٠٣ لتشدد على قلق المجتمع الدولي من احتمال استخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية على يد دول أو عناصر من غير الدول. ومن ثم، أصبح الالتزام العالمي والامتثال الكامل والفعال بالاتفاقات المتعددة الأطراف المتفاوض عليها بمثابة أدوات قوية في غمار المعركة ضد استخدام وانتشار تلك الأسلحة. كما أن الخطر الذي ينطوي عليه احتمال أن تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين ما زال شاغلا عالميا رئيسيا. ومن ثم فالجهود المتناسقة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وأمن المواد المتعلقة بالأسلحة أصبحت أمورا لا غنى عنها للحيلولة بين الإرهابيين وبين الحصول على تلك الأسلحة.

٦٦ - ولقد رحبتُ ببدء سريان معاهدة موسكو بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعقودة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ومن شأن المزيد من الخطوات التي تتخذ لجعل التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية أمرا لا رجوع فيه ويتسم بالشفافية وإمكانية التحقق، أن يعزز إلى حد كبير السلم والأمن الدوليين. وفي الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أكدت الدول الأطراف على أن المعاهدة ما زالت محور النظام العالمي لعدم الانتشار وأنها الركيزة الأساسية لنزع السلاح النووي. ومع ذلك جاء قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة، وهو

الأول من نوعه منذ أن دخلت المعاهدة حيز النفاذ منذ ٣٣ سنة مضت، لينال بصورة خاصة من الثقة في فعالية تنفيذها. وفيما طرأت زيادة ملحوظة على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلاّ أن الأمر ما زال بحاجة إلى المزيد من الجهود لكفالة دخول هذه المعاهدة حيِّز النفاذ.

٦٧ - وعقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣ اجتماع السنتين الأول للدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها ومكافحتها والقضاء عليها. وبعد سنتين من النشاط لا أكثر، أصبحت ٩٩ دولة قادرة على تقديم تقارير موقف وطنية. وقد شجعني الكثير من المبادرات التي تتخذ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء على الاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة. وقد أكد الاجتماع ضرورة إقامة شراكات على جميع الأصعدة بما في ذلك شراكات مع المجتمع المدني لمساعدة الدول على تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده عام ٢٠٠١. ولسوف تواصل الأمم المتحدة أداء دورها في تشجيع ومساعدة الدول في جهودها لتخفيف أثر هذه التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

الجزاءات

٦٨ - ما زالت الجزاءات أداة مهمة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين ومع ذلك فقد كان تواتر استخدامها في أواخر عقد التسعينات مدعاة لشواغل أثيرت بشأن أثرها على السكان المدنيين ونتائجها على الحالة الإنسانية في البلد المستهدف أو المنطقة المقصودة. ولقد شجعني التقدم الذي تم إحرازه خلال الفترة قيد الاستعراض نحو صقل الجزاءات الدولية بحيث يتم من خلالها تشديد الضغط على الأهداف المقصودة مع تخفيف الآثار السلبية إلى أدنى حد بالنسبة لعامة السكان والدول الثالثة. وبات مجلس الأمن يطلب الآن كثيرا تقارير تقييم بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على أنظمة الجزاءات الحالية والأنظمة التي يمكن أن تقوم مستقبلا. وقد كلف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، بولاية إجراء تلك التقييمات. وبالإضافة إلى تشكيل أفرقة خبراء وآليات للرصد فإن تحسين تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف يتطلب بدوره تقديم تقارير من جانب الدول على أساس منتظم ودقيق ومتسم بالشفافية. وهذا الإبلاغ بالتقارير يساعد لجان الجزاءات على التحقق من مستوى الامتثال، فضلا عن جدواه في تحديد المساعدات التقنية التي تطلبها الدول لتحسين التنفيذ. وإنني لأشعر بالارتياح عندما أنوه بأن بعض النتائج المتحصلة من عملية استوكهولم لتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف قد انعكست في تعزيز مقتضيات الإبلاغ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣). كما أود أن أشجع على إجراء المزيد من مناقشات الخبراء بشأن الاستخدام الممكن للتدابير المحددة الأهداف من أجل منع أو احتواء الصراع.

٦٩ - وقد تم تعزيز أو توسيع الجزاءات المفروضة ضد الصومال وليبريا وأعضاء الطالبان والقاعدة. على أن مجلس الأمن رفع الجزاءات المفروضة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ضوء انتهاء الحرب في أنغولا وتحوُّل يونيتا إلى حزب سياسي، وقرر ألا يجدد تدابير الحظر ضد استيراد الماس الخام من سيراليون في ضوء المشاركة الكاملة من جانب الحكومة في عملية كمبرلي. كما أنهى المجلس جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق باستثناء تلك المتعلقة بالتزويد بالأسلحة.

الفصل الثاني

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

٧٠ - طرأت تحسينات ملموسة كما حدثت نكسات مثيرة للقلق في مجال الشؤون الإنسانية على مدار العام الماضي. ففيما بدت صراعات طويلة الأجل في أنغولا وسيراليون والسودان وكأنها تحركت نحو الحل على ما يبدو وبما يخفف من وطأة الحالة الإنسانية في تلك البلدان، جاء اندلاع القتال في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوت ديفوار وليبريا ليزيد تفاقم المعاناة الإنسانية المدمّرة أصلا في تلك المناطق. كما أن الصراعات الطويلة الأجل في كولومبيا وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت مثارا لقلق عميق. وقد حدثت كوارث طبيعية عديدة فنجم عنها مزيد من المعاناة وخسائر الأرواح وأدت في بعض الأماكن إلى إلحاق أذى شديد بالسكان الذين كانت قد عصفت بهم فعلا نوازل الحرب أو الأمراض المعدية كالملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوجه خاص.

٧١ - وكم سعت منظومة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات الإنسانية المتعددة بصورة منصفة وحاذقة على السواء وحرصت في صميم جهودها على اتباع مبادئ الإنسانية والحيدة وعدم التحيز. وبُذلت أنشطة واسعة النطاق على مدار العام بما يكفل استجابة إنسانية أكثر تجانسا وتناسقا من الناحية الاستراتيجية وتم ذلك من خلال المزيد من تدعيم عملية النداءات الموحدة والشراكات مع البلدان المستفيدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية الأخرى.

التحدي المتمثل في حماية ومساعدة اللاجئين والسكان المشردين

٧٢ - على مدى العام الماضي أتاحت عمليات السلام الوليدة في كثير من البلدان التي كانت في السابق قد مزقتها الحرب، فرصا لإضفاء تحسين واسع النطاق على حياة الكثيرين ممن عادوا من اللاجئين والمشردين داخليا. ففي أفغانستان، عاد مليونا لاجئ و ٧٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى ديارهم بعد سقوط نظام الطالبان. وفي أنغولا، أعيد إلى ديارهم ما يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين من البلدان المجاورة كما أن أكثر من مليون من الأشخاص المشردين داخليا عادوا إلى قراهم. وفي سيراليون، عاد نحو ٧٥ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم من غينيا وليبريا وما يقرب من مجموع السكان المشردين داخليا عادوا أو أعيد توطينهم بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي سري لانكا، عاد نحو ٢٤٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين أخرجوا عنوة من ديارهم إلى مناطقهم الأصلية بعد بدء مفاوضات السلام كما أن غالبية الأشخاص البالغ عددهم ١٧٠ ٠٠٠ نسمة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ممن كانوا قد فروا من ديارهم في عام ٢٠٠١ أصبحوا بإمكانهم العودة وجاء ذلك كمؤشر لنهاية حالة الطوارئ.

٧٣ - وتتجسد المأساة في أن ملايين من اللاجئين حول العالم ما زالوا ضحايا لحلقات مفرغة تدور بين الصراع والاضطراب دون أن يلوح أمامهم سوى بصيص ضئيل من آمال العودة. ففي أفريقيا وحدها يوجد ثلاثة ملايين نسمة يعيشون حالات لجوء ''طال أمدها'' بما في ذلك لاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا والصومال والسودان. وفي الصحراء الغربية ما زال نحو ١٦٥ ألفا يعانون في المخيمات لأكثر من ربع قرن منذ بدء النزاع وما زالوا بانتظار حل سياسي. وبرغم ما أحرز من تقدم في أفغانستان فلا يزال أكثر من ١.١ مليون من اللاجئين الأفغان مقيمين في جمهورية إيران الإسلامية و ١,٢ مليون في باكستان. وبشكل عام، قدر مجموع عدد اللاجئين في أوائل عام ٢٠٠٣ بما يقرب من ١٠,٣ مليون نسمة، وهو رقم يقل بمقدار ١,٣ مليون نسمة، أو بنسبة ١٤ في المائة بالمقارنة

بعام مضى. بيد أن مجموع الأفراد الذين تنشغل بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمن في ذلك اللاجئون، وطالبو اللجوء، والأشخاص المشردون داخليا، فضل عمن عادوا خلال السنة، زاد زيادة طفيفة من ١٩,٨ مليون نسمة في أوائل عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٢٠,٥ مليون نسمة في أوائل عام ٢٠٠٣. وفيما تمكن لاجئون كثيرون من العودة إلى درياهم، فقد أجبر نحو ٣٠٠ ألف شخص آخر على أن يفروا من ديارهم ليصبحوا لاجئين في عام ٢٠٠٢ وأغلبهم من بوروندي (٠٠٠ ٢٩) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ٣٩) وليبريا (٠٠٠ ١٠٥). وقد حدثت أكبر تدفقات من اللاجئين إلى الخارج في أفريقيا. وأفضت الصراعات في كوت ديفوار وليبريا إلى حالات تشريد مأساوية على طول المنطقة الفرعية بأسرها وأطلقت شرارة زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة فيما هددت بالخطر جهود توطيد دعائم الاستقرار في سيراليون.

٧٤ - وبرغم أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأولية عن رعاية مواطنيها، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر انشغالا بالاستجابة للحالات التي تكون فيها احتياجات حماية الأشخاص المشردين داخليا مماثلة لاحتياجات اللاجئين. وما زال أكثر من ٦ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا يكابدون المعاناة والأذى في بوروندي وكولومبيا والسودان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شابت التفاؤل بشأن نجاح مفاوضات السلام، أحداث الاستمرار في سفك الدماء وحالات التشرد وخاصة في منطقة إيتوري. أما في إندونيسيا، فقد جاء استئناف هجوم عسكري ضد الحركة الانفصالية في أتشيه ليفضي إلى تشريد آلاف من البشر. وثمة ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧٠ من الأشخاص المشردين داخليا موجودون الآن في الاتحاد الروسي. من ناحية أخرى فإن أعمال ممثلي المعني بالأشخاص المشردين داخليا أسهمت إسهاما ملموسا في جذب الاهتمام الدولي وتعزيز الاستجابة إزاء مشكلة التشريد الداخلي. ومن شأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا، التي شارك في وضعها ممثلي ومعه فريق من الخبراء القانونيين، أن توفر التوجيه لجميع العناصر ذات الصلة وأن تطرح حقوقا وضمانات قابلة للتطبيق في جميع المراحل المتصلة بالقضية، أي خلال التشرد والعودة وإعادة التوطين وإعادة الدمج. كما أن هذه المبادئ التوجيهية ما برحت تراعى باطراد في أعمال المنظمات الإقليمية بل أنها أعانت على وضع تشريعات بشأن حالات التشرد الداخلي في عدد من البلدان. وقد حافظت الوحدة المعنية بالتشريد الداخلي ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على محور اهتمامها بشأن تقديم العون في أزمات محددة من التشريد الداخلي، فيما عملت على تعزيز التحسينات التي تمّت على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتصل بمعالجة هذه الأزمات. فحلقات العمل التدريبية ومشورة الخبراء وتوجيهاتهم التي تقدمها الوحدة بالتعاون مع شركائها الإنسانيين الآخرين أفضت على سبيل المثال إلى إثارة الاهتمام لدى السلطات في السودان بشأن وضع سياسة وطنية معنية بالأشخاص المشردين داخليا.

٧٥ - على أن عودة اللاجئين والسكان المشردين تطرح تحديات هائلة. فالتوصل إلى حلول مستدامة ينطوي على المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء الاقتصادات المدمرة وإيجاد فرص عمل مجزية للسكان الذين لا يكادون يعرفون شيئا سوى الحرب. ومن النُهج المتبعة في هذا الصدد ما أشير إليه على أنه ''الإعادات الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الدمج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير) ومن شأنه أن يجمع على صعيد واحد بين العناصر الإنسانية والإنمائية في سياق حالات ما بعد الصراع. وفي سيراليون وسري لانكا، دأبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التوجيه الفعال

للمساعدات الإنمائية ومساعدات إعادة الدمج المقدمة إلى المناطق التي تضم أعدادا كبيرة من العائدين. كما يستمر تعاون خاص في مجال ''الإعادات الأربع'' في كل من أفغانستان وإريتريا على السواء. وتؤكد دراسة لجامعة الأمم المتحدة على أن إدارة تحركات اللاجئين وحماية الأشخاص المشردين ينبغي أن تشكِّل جزءا لا يتجزأ من تسوية الصراعات وبناء السلام والأمن الإقليمي.

٧٦ - وفي البلدان النامية التي تستضيف اللاجئين، ظل انعدام الأمن مشكلة كبرى. فقد تسللت عناصر مسلحة لتخترق مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. كما أن التجنيد القسري للاجئين وخاصة الأطفال - بمن في ذلك مَن تم تسريحهم في السابق - من جانب القوات الحكومية وجماعات المتمردين كان بدوره مثار قلق كبير. ومثل هذه المشاكل كانت سائدة بالذات في منطقة غرب أفريقيا على مدار السنة الماضية. ففي غينيا، اضطرت مفوضية الأمم المتحدة إلى نقل نحو ٠٠٠ ٣٣ لاجئ من مخيم قرب الحدود الليبرية إلى موقع أكثر أمنا على مسافة ٢٥٠ ميلا تقريبا عقب غارات متكررة شنتها جماعات ليبرية مسلحة.

٧٧ - وقد رصدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالات الشريكة موارد لا يستهان بها على مدار العام لتحسين حماية النساء والأطفال اللاجئين لأن الفتيات والنساء كن يُستهدفن بانتظام بحملات عنف جنسانية الطابع بما في ذلك الاغتصاب والتشويه والبغاء والحمل القسري والاسترقاق الجنسي. وفي معرض الرد على حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في مخيمات اللاجئين اتخذت سلسلة من التدابير الوقائية والعلاجية بما في ذلك إيجاد نظم التحقيق وآليات الانتصاف وبرامج مؤازرة المجني عليهم. وفي غينيا، قامت المفوضية والمنظمات غير الحكومية الشريكة معها بتعزيز إنشاء رابطات للاجئين في المخيمات دعما لإجراءات منع حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني والتصدي لها. وفي سيراليون نُظمت حملة توعية بواسطة المفوضية في جميع المخيمات وفي المجتمعات المحلية المحيطة بها وفي أربعة من مراكز الرعاية المؤقتة. كما اتخذت تدابير أخرى في سيراليون وشملت ما يلي: إقامة نظام رصد محلي وآلية للشكاوى في المخيمات، وتدريب العاملين في المجالات الإنسانية فيما يتعلق بقضايا الاعتداء والاستغلال الجنسي، وتدريب الشرطة على إجراء المقابلات في قضايا الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والعنف الأسري. كما شاركت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الشريكة في قيادة عمليات تدريب لموظفي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشريكة لمنع الاستغلال الجنسي في ستة بلدان بالجنوب الأفريقي وسبل التصدي له.

٧٨ - وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض تحديات جديدة لحماية اللاجئين وجاء كثير منها مرتبطا بتطورات أوسع نطاقا في الساحة الدولية. وقد أفضت شواغل الأمن إلى اتباع إجراءات مراقبة جديدة ودقيقة من جانب الدول عند نقاط الدخول إلى أقاليمها بما زاد باطراد من الصعوبة التي يلاقيها ملتمسو اللجوء لكي يحصلوا على موافقة على إجراءات اللجوء. وتبدو كثير من الحكومات وكأنها انصاعت لإغراء تطبيق تدابير تمييزية لتقييد إمكانية دخول جميع المهاجرين المحتملين بمَن في ذلك طالبو اللجوء. كما أصبحت حالات الاحتجاز التعسفي أمرا شائعا في بعض البلدان. وأدى ذلك إلى النيل كثيرا من المؤازرة الشعبية لعملية اللجوء، كما بات اللاجئون يواجهون مشاعر مجحفة من التشكك والتحيز وبُغض الأجانب. وإدراكا لمشروعية الشواغل الأمنية التي تساور الدول وترتبط بمحور اللجوء - الهجرة، فقد عكفت مفوضية شؤون اللاجئين على اكتشاف سبل للعمل مع الحكومات بشأن هذه القضايا. وشهد عام ٢٠٠٢ إنجاز

المشاورات العالمية المتعلقة بالحماية الدولية، وشاركت فيها الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأكاديميون وممارسو القانون واللاجئون. وكان من نتيجة هذه العملية اعتماد خطة للحماية تعكس التزاما متجددا بمعالجة الثغرات القائمة في مجال الحماية الدولية. وباعتبار أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جزء من هذا الالتزام إزاء تلك العملية فقد أطلقت مبادرة ''ما بعد الاتفاقية'' التي يتمثل هدفها في وضع ترتيبات خاصة تعزز حلولا دائمة وتقاسما أكثر عدلا للأعباء.

إيصال المساعدة الإنسانية وتحدي قصور التمويل في حالات الطوارئ

٧٩ - على نحو ما ذكرتُ آنفا، ظلت عملية النداءات الموحدة تتعزز بوصفها أداة للتخطيط الاستراتيجي للأمم المتحدة وشركائها. وخلال فترة الإبلاغ، أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها ٢٧ نداء موحدا للمساعدة الإنسانية فطلبت ما مجموعه ٥,٨ بليون دولار من المجتمع الدولي. أما الاستجابة الشاملة لهذه النداءات فكانت قد وقفت يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عند نسبة ٥٢ في المائة. ومن خلال الأموال التي أتيحت، حتى ولو لم تكن عند المستوى المرغوب به، استطاعت الأمم المتحدة أن تقدم الأغذية والمأوى والأدوية وغير ذلك من مساعدات إنقاذ الحياة إلى ٤٥ مليونا من ضحايا الصراعات والجفاف وغير ذلك من حالات الطوارئ.

٨٠ - وقد دعم مجتمع المانحين بسخاء العمليات الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي فقدم ما يقرب من ١,٨ بليون دولار على مدار عام ٢٠٠٢. ومع ذلك فمن بين عمليات البرنامج عمليات ما لم يتم تمويلها كاملا. ومن ثم فإن أوجه النقص الكبيرة نالت من جهود المساعدة في مواقع مثل كولومبيا وإريتريا والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان وطاجيكستان. وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن إدراك المنافع العائدة من المعونات الغذائية إلا عندما تقترن ببرامج أخرى. فالتمويل الكافي للمساعدات غير الغذائية يعد بالتالي أمرا جوهريا لكفالة نجاح الإجراءات الإنسانية. ويتعين لمثل هذه المساعدات غير الغذائية أن تشمل دعما لاستعادة سبل كسب العيش بما في ذلك ما يتم في قطاعات مثل الزراعة. وقد أدى قصور التمويل لحالات الطوارئ ولأنشطة إعادة التأهيل المبكرة التي تتولاها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى تهديد قدرتها على مساعدة الأشخاص المشردين وغيرهم من الأفراد المتضررين من جراء الكوارث من أجل استعادة قدرتهم الإنتاجية.

٨١ - وما زالت برامج القطاع الصحي في النداءات الموحدة تعاني معاناة شديدة من قصور الموارد إذ أنها لا تتلقى في المتوسط سوى ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة. ومع ذلك فقد عملت منظمة الصحة العالمية على مكافحة وباء الملاريا والحمى المخية الشوكية والكوليرا في بوروندي وساعدت على التصدي لوباء الحمى الصفراء في غينيا وكانت قادرة على الاستجابة إزاء اندلاع لحمى لاسا في مخيمات اللجوء في سيراليون في غضون ٤٨ ساعة. ثم جاءت المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) بمثابة أول مرض مستجد يشهده القرن الحادي والعشرون. وعندما تمكنت منظمة الصحة العالمية من تحديده لأول مرة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أصبح واضحا أن هذا المرض ينتشر بسرعة في المستشفيات، وأنه ينتقل من خلال الطائرات وأن ليس ثمة علاج فعال له في حين أن بإمكانه أن يسبب أضرارا هائلة للاقتصاد. وقامت منظمة الصحة العالمية بتنسيق الإجراءات العالمية لتحديد أسباب وباء سارس ومكافحة حالات تفشيه والحيلولة بين المرض وبين أن يصبح أمرا مستقرا حيث أنه كان ينتقل من بلد إلى بلد آخر. من ناحية أخرى استطاع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدِّم الرعاية الأساسية

للأمومة وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف المشردين واللاجئين في أكثر من عشرة من البلدان. ومع ذلك، لأن دعم المانحين لهذه الاحتياجات في مجالات الصحة الإنجابية كان قاصرا بل كان مركّزا فضلا عن ذلك على قلة من حالات الطوارئ الشديدة الوضوح، فإن المساعدات المقدمة لكثير من السكان الذين يواجهون حالات الصراع لم تكن كافية. على أن الاهتمام الكافي بجوانب الصحة ما زال أمرا جوهريا في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية وهو يتطلب إجراءات متناسقة وتقديم الأموال اللازمة من جانب المانحين في الوقت المناسب.

٨٢ - وينجم عن نقص التمويل أثر مباشر بالذات على حياة الأطفال والنساء. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض التمويل على مدار السنة الماضية كان معناه أن أعمال اليونيسيف من أجل تقديم المساعدات الصحية في حالات الطوارئ في جمهورية الكونغو اضطرت إلى التركيز على مناطق الخطر الجسيم لا على البلد بأكمله. وفيما كان ينبغي تحصين ١,٢ من ملايين الأطفال ضد مرض الحصبة فإن التغطية التي تحققت لم تشمل إلا ٢٠٠ ٠٠٠ طفل فقط نظرا لانخفاض مستوى الموارد التي تم تلقيها. وفي مجال التعليم لم يتم تغطية سوى ١٢٠ مدرسة من المدارس التي كانت بحاجة إلى إعادة تجهيز وكان عددها ١ ٧٠٠ مدرسة. وفي جمهورية كوريا الديمقراطية، لم يكن متاحا سوى أنواع محدودة من الأدوية وبالذات لعلاج أمراض الأطفال.

٨٣ - وقد استمر النقص الشامل في الموارد الذي عانت منه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مدى العام عائقا أمام الجهود المبذولة لكفالة الحماية والمساعدات المادية التي كانت الحاجة تمسّ إليها وخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، كانت الميزانية العامة لدى المفوضية والبالغة ٨٢٩ مليون دولار ناقصة التمويل بنحو ١٠٠ مليون دولار. وأدى ذلك في حالات كثيرة إلى تقليص المساعدات والخدمات، المخفضة أصلا، إلى أكثر من أربعة ملايين لاجئ وغيرهم من الأفراد الذين يعدون موضع اهتمام المفوضية ولا سيما في أفريقيا حيث الاحتياجات أكبر ما تكون.

٨٤ - وبرغم قيود التمويل، وما أدت إليه من تقليص العمليات، فإن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاءهما غير الحكوميين شنّوا حملات لمكافحة الحصبة وللتزويد بفيتامين ألف في أفغانستان وأنغولا وفي بوروندي والصومال وفي أماكن أخرى. وبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣، تم تحصين ١٥,٣ من ملايين الأطفال بين ستة أشهر و ١٢ سنة من العمر ضد الحصبة، كما تلقى الأطفال مكمِّلات فيتامين ألف في أفغانستان (بنسبة تغطية بلغت ٩٣ في المائة) مما حال دون وفاة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٥ طفل. وفي أنغولا، تم تحصين ٧,٢ من ملايين الأطفال بين تسعة أشهر و ١٤ سنة من العمر في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣ ضد الحصبة كما تلقوا مكملات فيتامين ألف (نسبة ٩٥ في المائة تحصين) مما حال دون وفاة ما يقدر بعشرة آلاف طفل. كما نظمت هيئات الأمم المتحدة وشركاؤها أياما وطنية ناجحة للتحصين من أجل القضاء على شلل الأطفال في أفغانستان وليبريا والصومال والسودان. وبين شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٣، قُدمت ٣٤ مليون جرعة من تطعيم شلل الأطفال الفموي إلى ٦,٥ مليون طفل دون الخامسة من العمر في أفغانستان وذلك من خلال جولات مختلفة لأيام التحصين الوطنية والمحلية. ومن المشجع ملاحظة أنه لم يتم الإبلاغ حتى الآن سوى عن حالة واحدة من شلل الأطفال في هذا العام في أفغانستان.

٨٥ - وشهد العام الماضي عددا من المنجزات المهمة في أفغانستان مما أتاح إحراز تقدم اقتصادي ملموس. ثم جاء هطول الأمطار الغزيرة في بعض أجزاء البلد، فضلا عن

سقوط الثلوج بغزارة مما أدى إلى تحسين المحاصيل حيث أصبح المزيد من السكان قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. على أن عددا لا يستهان به من الأفغان، ولا سيما من النساء والأطفال ما زال في حال من الاستضعاف حيث ما برحوا يعتمدون على المعونات الغذائية. وفي عام ٢٠٠٢، قدم برنامج الأغذية العالمي الغذاء إلى أكثر من ٧٠٠ ٣٢٣ طفل في أفغانستان من خلال برنامج العودة إلى المدرسة، ودعَّم عودة وتوطين ٠٠٠ ٣٣٠ أسرة، وساعد على تعزيز الخدمة المدنية من خلال تقديم مكملات الرواتب إلى ٠٠٠ ٢٥١ من الموظفين المدنيين. وبرغم ما طرأ من تحسن ملموس، إلا أن حالة الأمن ما زالت تشكل عقبة كأداء أمام الإجراءات الإنسانية في أفغانستان.

٨٦ - وفي جمهورية كوريا الديمقراطية، أشار تقييم حكومي للحالة التغذوية للأطفال تم إجراؤه بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، إلى تحسن ملموس طرأ بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. وقد أدت المساعدات الغذائية إلى الإسهام مباشرة في تحسين الحالة التغذوية للفئات المستضعفة رغم أن احتياجات تلك الفئات ما زالت كبيرة، بل إن الحالة يمكن أن تتدهور من جديد وقد اضُطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف عمليات التوزيع التي يقوم بها إلى ثلاثة ملايين مستفيد نظرا لأوجه النقص في التمويل في نهاية سنة ٢٠٠٢.

٨٧ - وفي أنغولا، أدت نهاية الصراع في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى عودة كثيفة للأشخاص المشردين داخليا وللاجئين وإلى فتح مناطق كان متعذرا الدخول إليها في السابق. وتقدر الحكومة أن ٢,٣ من ملايين المشردين داخليا عادوا إلى ديارهم وما زال مشردا ١,٤ من ملايين الناس. وقد استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يزيد عدد الأشخاص الذين يساعدهم بما يفوق نسبة ٨٠ في المائة مما يدعم بقوة عملية توطيد السلام الذي تحقق في الآونة الأخيرة كما أن اليونيسيف وسَّعت فرص الالتحاق بالمدارس.

٨٨ - على الجانب الآخر ما زالت الحالة الإنسانية تزداد سوءا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما في منطقتها الشرقية. وما زالت إمكانية الوصول إلى أشد الفئات استضعافا تشكل التحدي الرئيسي بفعل انعدام الأمن والملاحقات التي تشنها الأطراف المتصارعة فضلا عن سوء حالة الهياكل الأساسية. فالعنف الموجه ضد المدنيين ضارب أطنابه ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. كما أن اليونيسيف تعاونت مع شركائها من المنظمات غير الحكومية على تقديم مساعدات سيكولوجية لما يقرب من ١ ٠٠٠ امرأة ممن عشن بعد تعرضهن للعنف الجنسي في جنوب كيفو فضلا عن تعزيز شبكات الدعم للمجتمعات المحلية. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توعية قادة العسكريين والشرطة بالحاجة إلى منع العنف الجنساني.

٨٩ - وفي إثيوبيا وإريتريا، ساد الجفاف من جديد ليزيد زيادة حادة من عدد السكان الذين باتوا في حاجة إلى مساعدة غوثية. ويستلزم الأمر مثل هذه المساعدة من أجل إنقاذ الأرواح ومنع الهجرات الجماعية والحفاظ على الأصول التي يمتلكها المزارعون والرعاة. وفي معرض الاستجابة إلى حالة تتفاقم نُذُرها باستمرار، عيَّنت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبعوثا خاصا معنيا بالأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي فقام بزيارة إثيوبيا وإريتريا في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفيما تؤدي ظروف الجفاف المستمرة وما ينجم عنها من آثار طويلة الأجل إلى زيادة مطردة في عدد السكان الذين باتوا في حاجة إلى مساعدة إنسانية في كلا البلدين، فإن إثيوبيا هي التي أصيبت بالذات بمعاناة أشد. وبرغم الدعم السخي من جانب المانحين مما كفل ما يقرب من ١٠٠ في المائة من احتياجات التمويل للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لصالح إثيوبيا لعام ٢٠٠٣، إلا أن مستويات سوء التغذية في

مناطق شتى من البلاد ما زالت تزداد. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣ تحدد أن هناك ٢,٣ مليون نسمة آخرين يحتاجون إلى مساعدة حتى نهاية العام وبهذا يصل العدد الإجمالي للمستفيدين إلى ما يزيد على ١٣,١ مليون نسمة.

٩٠ - وتهدد الأزمة الإنسانية في الجنوب الأفريقي بأن تكون إحدى أشد الكوارث الإنسانية المعقدة خلال العقد الماضي. وقد جاءت نتيجة مزيج من العوامل التي من بينها تذبذب هطول الأمطار، والفقر والتدهور الاقتصادي، وقصور سياسات الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات الإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال عام ٢٠٠٢، ارتفع عدد الأفراد المعرضين لمخاطر الانعدام الشديد للأمن الغذائي من ١٢,٨ مليون نسمة إلى ١٤,٤ مليون نسمة. وبفضل سخاء دعم المانحين استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يعبئ قدرته بسرعة لمساعدة ملايين من البشر في ليسوتو وملاوي وموزامبيق وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي. وعكفت كيانات الأمم المتحدة على العمل معا في إطار المكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق من أجل زيادة الوعي والتشديد على ضرورة التحول مما يتجاوز مجرد الاستجابة التقليدية في حالات الطوارئ إلى التماس حلول دائمة.

٩١ - وقد اضطلعت مبعوثتي الخاصة للاحتياجات الإنسانية في الجنوب الأفريقي بدور مهم في زيادة وعي المانحين إزاء الطابع الفريد لهذه الأزمة، بوصفها أول حالة طوارئ رئيسية تلعب فيها المعدلات المرتفعة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دورا ملموسا في تفاقم حالة اللاأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد جاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليضيف تعقيدا جديدا إلى الأزمات الإنسانية مما يتطلب إعادة التفكير في أمر المساعدة الإنسانية. ومن شأن الدروس المستفادة من هذه الاستجابة الإقليمية ألا تقتصر فقط على تعديل الطرائق التي يتم بها تحليل الأمن الغذائي أو المخصصات من الأغذية و/أو الأنشطة المتصلة بالتغذية فهي تشير أيضا إلى أن مثل هذه الجهود بحاجة إلى أن تقترن بإجراءات إنمائية تتخذ في حالة الطوارئ على مستوى القطاعين الاجتماعي والصحي.

٩٢ - وقد أدت الصراعات القديمة والجديدة التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا إلى ضغوط شديدة الوطأة تعرضت لها جهود التدخل الإنساني خلال العام الماضي وهددت استقرار البلدان المجاورة الهشة. وفي إطار اتجاه مثير للقلق، جاء تصعيد الصراع في ليبريا وتجدد القتال في كوت ديفوار علامة على تجاهل صارخ لحماية المدنيين فضلا عن الزيادة في عمليات تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح والاستهانة بالأعمال الإنسانية. وفي بيئة لا يسودها القانون أو النظام ثبت أن الجهود الإنسانية أصبحت من الصعوبة بمكان وخاصة في ليبريا حيث نجم عن تصعيد الحرب الأهلية في البلد في آذار/مارس ٢٠٠٣ أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. وأدى القتال المتواصل في العاصمة منروفيا إلى انهيار كامل للقانون والنظام وإلى تشريد نحو ٥٠ في المائة من سكان العاصمة وإلى إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين. وجاء وصول حفظة السلام في آب/أغسطس ٢٠٠٣، فضلا عن الترتيبات السياسية الانتقالية، بمثابة فرصة جديدة متاحة أمام الوكالات الإنسانية لتقييم الحالة واستئناف عمليات الإغاثة لأكثر الفئات استضعافا. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أطلقت الأمم المتحدة نداء منقحا وموحدا مشتركا بين الوكالات تطلب فيه ٦٩ مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وما زالت الجهود متواصلة لدعم القدرة الشاملة للمجتمع الإنساني من أجل التعامل الفعال مع الحالة السائدة هناك.

٩٣ - وفي العراق اضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور رئيسي في إنشاء وصيانة آليات التنسيق الإنساني سواء قبيل اندلاع الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣ أو بعدها على

صعيد الميدان والمقر معا. وقد نجح برنامج الأغذية العالمي في إرسال ما يزيد على ١,١٣ من ملايين الأطنان من السلع الغذائية الأساسية إلى العراق في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٣. كما تولى البرنامج إدارة مركز سوقيات مشترك للأمم المتحدة معني بالأزمة في العراق يقوم على تنسيق القدرات اللوجيستية للوكالات الإنسانية، وقدم المركز خدمات الجسر الجوي المشتركة لعملية الإغاثة من خلال تسيير الدائرة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وقادت منظمة الصحة العالمية الجهود المبذولة في قطاع الصحة من خلال تقديم الأدوية التي تمسّ الحاجة إليها وغير ذلك من الأصناف الطبية إضافة إلى برامج الصحة العامة وإعادة تأهيل المرافق الصحية. أما اليونيسيف فقد تصدرت جهود الأمم المتحدة المبذولة في حالات الطوارئ من خلال تقديم المساعدات غير الغذائية بما في ذلك الإمدادات اللازمة لبقاء الأطفال ومواد مكملات التغذية والتعليم الأساسي فضلا عن التزويد بالإمدادات المائية في حالة الطوارئ بالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتركيب مولدات وإصلاح مرافق الكهرباء التي هيأت إمدادات الطاقة الكهربية لتشغيل المستشفيات ومحطات ضخ المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي.

٩٤ - واستمر برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يقوم على إدارته مكتب برنامج العراق في تقديم اللوازم التي تتطلبها تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي. وقبيل نشوب الحرب، كان البرنامج قد حقق منجزات شتى من بينها النجاح في تخفيض معدلات سوء التغذية إلى النصف بين الأطفال دون الخامسة من العمر. وبقراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، قضى مجلس الأمن بإنهاء البرنامج بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وحتى ذلك الحين سوف تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، بالتنسيق مع سلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية الناشئة، استعراض العقود وتحديد الأولويات المتعلقة بها فضلا عن تيسير شحن السلع المدنية إلى العراق من عملية توريد تقدر قيمتها بنحو ١٠ بلايين من الدولارات. وبخلاف ذلك، أطلقت الأمم المتحدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ نداء عاجلا للتعامل مع الأزمة العراقية ملتمسة في ذلك ٢.٢ بليون دولار، وقد تم تنقيح النداء المذكور في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عندما قُدمت الاحتياجات المستحقة بمبلغ ٢٥٩ مليون دولار مما يعكس توفرا فعليا للموارد المقدمة من جانب المانحين ومن خلال برنامج النفط مقابل الغذاء فضلا عن الأولويات الجديدة التي نشأت بعد نهاية الأعمال الحربية الرئيسية.

٩٥ - ولقد ظلّت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل بالتعاون مع مكتب منسِّق الشؤون الإنسانية للعراق، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إطار التنسيق الشامل الذي تولاه ممثلي الخاص للعراق، من أجل تحديد الأولويات لإعادة إعمار العراق من خلال تقييم مشترك للاحتياجات. وتتم هذه العملية في ضوء مراعاة قضايا نوع الجنس وحقوق الإنسان والبيئة وبناء القدرات. كما شكلت المجموعة المذكورة فريقا للاتصال بالمانحين يتألف من أكثر من ٥٠ عضوا يتقاسمون المعلومات بصورة منتظمة بشأن احتياجات عملية التقييم وبشأن مؤتمر المانحين المعني بإعمار العراق المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٩٦ - وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما زال متوقعا أن تبدي الحالة الإنسانية علامات على التحسُّن بعد أن بدأ الطرفان خارطة الطريق التي أعلنتها المجموعة الرباعية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبالنسبة لمعظم السنة الماضية، ظلت الحالة مضطردة التدهور وظل السكان المحليون يكابدون مستويات غير مسبوقة من المعاناة. ولقد أدَّت قرارات الإغلاق وحظر التجول إلى شلّ الاقتصاد فدفعت بـ ١,٣ من ملايين الفلسطينيين إلى ربقة الفقر. ثم شُنَّت العمليات العسكرية فخلَّفت أكثر من عشرة آلاف نسمة بلا مأوى. واستمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة في حالة الطوارئ إلى أكثر من مليون من الفلسطينيين

المتضررين بما في ذلك المعونات الغذائية وإعمار المساكن وإيجاد فرص العمل. على أن قسوة القيود المفروضة على التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة شكّلت عقبات كأداء في وجه عمليات الأونروا وغيرها من الوكالات الدولية. وفي الوقت نفسه لم تتلق الأونروا سوى ٣٧,٣ مليون دولار من التمويل استجابة إلى نداء بمبلغ ٩٤ مليون دولار لتغطية العمليات المنفذة في حالة الطوارئ بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٣. وبرغم نقص بلغ ٣٧,٥ مليون دولار في الميزانية العادية للأونروا لعام ٢٠٠٣ اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه، واصلت الوكالة تقديم خدماتها العادية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى عدد من السكان يزيد على أربعة ملايين نسمة مسجلين كلاجئين فلسطينيين في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت منظمة الصحة العالمية دورا رئيسيا في تنسيق القطاع الصحي وفي تقديم المساعدة الفنية في مجالات أساسية مثل التغذية والصحة العقلية. كما دعت إلى تهيئة سُبُل حصول السكان الفلسطينيين على الخدمات الصحية وحقهم فيها. أما برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد قدم قدرا من المساعدات في حالة الطوارئ بالإضافة إلى مساعدات ضخمة في مجال العمالة والمساعدة التقنية.

إدارة الكوارث الطبيعية: الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرات

٩٧ - تكرر حدوث فيضانات عاتية عبر آسيا بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. وقد نجم دمار جسيم عن العواصف الاستوائية في منطقة المحيط الهادئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ وقع زلزالان في الجزائر وتركيا إضافة إلى سيول أفضت إلى أسوأ حوادث فيضان وانهيارات أرضية في سري لانكا منذ عام ١٩٤٧. كذلك بدأ هطول الأمطار غزيرة ومتواصلة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مما أدى إلى فيضانات في عدد من مقاطعات الصين وألحق أضرارا بـ ١٣٠ مليون نسمة وأفضى إلى إجلاء أكثر من ٣ ملايين من بيوتهم ووفاة أكثر من ٨٠٠ شخص. من ناحية أخرى ظلت حالات الجفاف تؤثر على قطاعات كبيرة من السكان في بلدان أفريقية وآسيوية مما أدى إلى تفاقم الحالات التي كانت في الأصل تنطوي على تحديات حيث اقترن ذلك بالصراعات وبالأوبئة المهلكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، استجاب مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى ٧٥ كارثة طبيعية وعمل على تعبئة المساعدة الدولية من خلال النداءات وتقارير الموقف وتقديم المساعدات الطارئة مثل المنح النقدية وتوجيه المنح من الحكومات المتبرعة وإيفاد البعثات الميدانية للأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث.

٩٨ - لكن جهود الأمم المتحدة من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن المخاطر الطبيعية من خلال تخفيف حالات الانكشاف ومخاطر الكوارث أعيقت بشدة بسبب التمويل المحدود. إن المانحين الإنسانيين ينأون بأنفسهم عن توجيه الأموال إلى الأنشطة التي ينجم عنها أثر أطول أجلا بينما لم يتحمل المانحون الإنمائيون بعد مسؤوليتهم كاملة. ومع ذلك فقد كفلت جهود الدعوة زيادة الوعي بحتمية تخفيف المخاطر وحالات الانكشاف أمام الأخطار الطبيعية وغيرها من الكوارث التكنولوجية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد جرى بصورة متزايدة استخدام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، التي تقوم على تنسيقها أمانتها الخاصة من أجل توجيه الالتزامات والإجراءات المتخذة من جانب كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إضافة إلى الحكومات. كما تدعم التشديد الخاص على وضع الخطط على الصعيدين دون الإقليمي والوطني في أفريقيا بفضل إيجاد برنامج للاتصال لأفريقيا منبثق عن

الاستراتيجية الدولية المذكورة أعلاه وكذلك الأنشطة التي شارك في تنفيذها أمانة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من الأطراف. وقد أجريت مشاورات إقليمية في آسيا وأوروبا وجنوب المحيط الهادئ إضافة إلى مشاورات أخرى مزمع إجراؤها في أفريقيا والأمريكيتين. وأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زيادة قدرات الحد من الكوارث في ٣٣ بلدا في طول العالم وعرضه بما في ذلك نظم الإنذار المبكِّر ودعم المكاتب الوطنية المعنية بالكوارث وأدوات واستراتيجيات تخفيف الخطر وتعزيز النظم التشريعية ودعم شبكات المعلومات. كما تعمل كيانات أخرى بالأمم المتحدة بالتدريج على وضع برامج وأنشطة فنية للحد من الكوارث ضمن إطار الاستراتيجية الدولية.

تنسيق المساعدة وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

٩٩ - تقتضي الاستجابات الإنسانية تنسيقا فعالا وتعبئة سريعة للموارد. ويعمل مكتب منسق الشؤون الإنسانية جاهدا، من خلال النظام المشترك بين الوكالات على كفالة استجابة كافية إزاء الأزمات الإنسانية من خلال تعبئة الموارد وتعزيز فرص حصول السكان المستضعفين على ما يلزمهم والقيام بالتنسيق الميداني. وفضلا عن ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة ككل ملتزمة بأن تكفل سبل التحوُّل السلس من مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى مجال الأنشطة الإنمائية في حالات ما بعد الصراع.

١٠٠ - ومن أمثلة النُهُج المتناسقة الفعالة لمعالجة الأزمات الإنسانية، الاستعدادات الواسعة النطاق المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ بالنسبة للصراع في العراق. فقبل مرحلة معقولة من اندلاع الحرب، أنشئ مكتب إقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية وتم من خلاله تخطيط وتنسيق الاستجابة الإنسانية في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية.

١٠١ - وثمة نشاط ملموس اضطلعت به المنظمة على مدار السنة الماضية من أجل وضع قضايا الحماية في صلب السياسات وعمليات صنع القرار بالدول الأعضاء وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة بشكل عام بما في ذلك المناقشات التي دارت في مجلس الأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ سلطت الأضواء في تقريري الثالث إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح على ثلاثة تحديات ناشئة: (أ) العنف القائم على أساس نوع الجنس في الأزمات الإنسانية وحالات الصراع؛ (ب) العواقب الضارة الناجمة عن الاستغلال التجاري للصراعات؛ (ج) التهديد المتصاعد للإرهاب العالمي.

١٠٢ - إلا أن التحدي المستمر يتمثل في تحديد واستخدام سبل أنجع لتنفيذ المبادئ والسياسات الموضوعة وإدماجها في صلب الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومن ثم ترجمتها إلى تدابير محددة في الميدان. وقد اتخذت خطوات هامة في هذا المضمار. وعلى سبيل المثال فإن كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وبوروندي والعراق استخدمت المذكرة التي صيغت بواسطة مجلس الأمن (S/PRST/2002/6، المرفق) لوضع إطار عمل فعال ومشترك لحماية المدنيين مما أدى إلى استجابة أكثر تجانسا بين الوكالات. وفي العراق قام مسؤولو حقوق الإنسان المكلفون بالعمل في مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق بوضع إطار عمل للسياسات بشأن حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئات الإنسانية للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى من أجل توجيه المساعدة الإنسانية. كما قاد مستشارو حقوق الإنسان الأفرقة التقنية العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا المتصلة بالحماية في العراق وكوت ديفوار. وثمة تطور بارز آخر تمثَّل في إدراج مبادئ الحماية في صلب الولايات الموكلة إلى بعض بعثات حفظ السلام، بما في ذلك

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والقوات الفرنسية في كوت ديفوار.

١٠٣ -وقد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي عُقدت بشأن مسائل حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ومنذ ذلك الحين عُقدت حلقات عمل في منطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ وفي أوروبا وجنوب المحيط الهادئ والجنوب الأفريقي وغربي أفريقيا فضلا عن حلقات عمل أخرى مزمع تنظيمها في الأشهر القادمة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وهذه الحلقات ترمي إلى تدارس طبيعة التحديات الإنسانية التي تستجدّ خلال حالات الطوارئ المعقدة في كل منطقة مع استكشاف الطرق الممكن من خلالها التصدي لتلك التحديات من منظور إقليمي. وجميع هذه الأنشطة تتسق مع دعوتي إلى نشر ''ثقافة للحماية'' في إطار المجتمع الدولي. كما أن الالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء إزاء هذه القضايا سيكون أمرا حيويا في ترسيخ المكتسبات الإيجابية التي تتم بفضل جهودنا الجماعية التي بذلناها حتى الآن.

١٠٤ -وما زال الأطفال الجنود يشكلون جانبا مأساويا من كثير من الصراعات. فعلى سبيل المثال ثمة عدد يقدر بنحو ٨ ٤٠٠ طفل تعرضوا للاختطاف في شمالي أوغندا بين حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٣. وتلك زيادة حادة بالمقارنة إلى عدد آخر يبلغ ١٢ ٠٠٠ من حالات اختطاف الأطفال على مدى السنوات الإحدى عشرة الواقعة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١. ومع ذلك فقد أُحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الأطفال الجنود وتسريحهم وإعادة دمجهم على مدى العام. وفي أفغانستان ظلت اليونيسيف تساعد على دعم عنصر يتعلق بالأطفال بصورة خاصة كجزء من برنامج البدايات الجديدة لأفغانستان بهدف نزع سلاح جميع الجنود القاصرين وتسريح صفوفهم وإعادة دمجهم بحلول عام ٢٠٠٥. وفي ظل قيادة البنك الدولي، فإن برنامج التسريح وإعادة الدمج المتعدد الأقطار في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا يجمع على صعيد واحد الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية لتيسر سبل تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في سبعة بلدان من تلك المنطقة الفرعية. وقد وُضعت مشاريع محددة من أجل تسريح الأطفال الجنود في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم بالتعاون مع اليونيسيف ويوشك هذا البرنامج على الانطلاق.

الفصل الثالث

التعاون من أجل التنمية

١٠٥ -على مدار السنة الماضية، دعمت المنظمة الدول الأعضاء في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتصدت لقضايا محددة منبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدت مؤخرا.

١٠٦ -ويسعدني أن أفيد بما أُحرز من تقدم طيب استجابة للتوجيه الذي قدمته الدول الأعضاء واتساقا مع رؤيتي لإصلاح الأمم المتحدة. كما أن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة، واصلت العمل جاهدة على تحقيق المزيد من تجانس سياساتها واتساق برامجها بغية تحسين كفاءة وأثر الدعم الذي تقدمه على الصعيد القطري.

القضاء على الفقر المدقع

١٠٧ -الفقر المدقع ظاهرة متعددة الأبعاد متباينة من حيث الأسباب التي تشمل قصور النمو الاقتصادي والاستثمارات والمظالم المجتمعية المزمنة وعدم كفاية شبكات الضمان الاجتماعي ونقص الاستثمار في مجالات التعليم والصحة ونقص التمويل الإنمائي إضافة إلى علاقات سائدة في مجال التمويل والتجارة الدوليين تضع البلدان المنخفضة الدخل في حالة لا تحسد عليها. ولتعزيز عملية التنمية، فإن العناصر التالية تعد من الأهمية بمكان: تمويل جديد ومتزايد للتنمية؛ التعاون من جانب القطاع الخاص؛ جولة إنمائية ناجحة للمفاوضات التجارية؛ تخفيف حدة الفقر في الحضر والريف؛ ضمان سبل الحصول على الأغذية وعلى الصحة الطيبة والتعليم؛ تحسين إدارة دفة الحكم؛ إتاحة فرص أمام المرأة التي تعيش في ربقة الفقر ثم استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل القضاء على الفقر. ولا تألو المنظمة جهدا في ضمان التصدي لتلك القضايا على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والدولي.

١٠٨ -وفي إطار متابعتها للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، نظمت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والخمسين، الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل لأغراض التنمية إضافة إلى مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، الذي باشر نشاطه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ولسوف يكون الحوار الرفيع المستوى بمثابة محور للتواصل على المستوى الحكومي الدولي من أجل المتابعة الشاملة للمؤتمر. كما ستتعاون منظومة الأمم المتحدة مع الأطراف الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الاضطلاع بالأنشطة التي تساعد على التعجيل بعملية تنفيذ توافق آراء مونتيري التي اعتمدها المؤتمر.

١٠٩ -وعلى النحو المتوخى أيضا في توافق آراء مونتيري، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أول حلقة في سلسلة جديدة من الاجتماعات الرفيعة المستوى في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية شارك فيه وزراء المالية والتعاون الإنمائي ومحافظو المصارف المركزية وكبار المسؤولين من عدة منظمات دولية. وقد شملت نتائج المؤتمر، التي وردت في موجز رئيس المجلس (A/58/77-E/2003/62) عددا من التوصيات من أجل المضي قدما بتنفيذ التزامات السياسات في توافق آراء مونتيري، فضلا عن تيسير عملية المناقشة في الحوار الرفيع المستوى المقرر أن يلتئم أول اجتماعاته التي تُعقد كل سنتين من جانب الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

١١٠- والنمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر المدقع. وفي تقريره عن التنمية البشرية

٢٠٠٣: الأهداف الإنمائية للألفية، يقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثمة نموا سنويا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩ في المائة مطلوب من الآن وحتى عام ٢٠١٥ لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما يمثل ضعف المستوى الحالي. ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يسايره نمو في القطاع الخاص المحلي الذي يشكل القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل.

١١١- وفي إطار متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وعلى نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٥٧، فقد استهلت في تموز/يوليه ٢٠٠٣، في نيويورك، اجتماعات اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية. ويتمثل الغرض الرئيسي من اللجنة، المؤلفة من كبار القادة في قطاع التجارة والأعمال والقطاع العام والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني، في وضع التوصيات الاستراتيجية بشأن كيفية تعزيز قطاع خاص قوي وأصيل في البلدان النامية وبدء برامج ينتج عنها أبجع آثار ممكنة بالنسبة لتنمية القطاع الخاص. ولسوف تقدم اللجنة تقريرا إليَّ بنهاية عام ٢٠٠٣ مشفوعا بتوصيات محددة في مجال السياسات لصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فضلا عن الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف. كما ستسعى اللجنة إلى تسليط الأضواء على المبادرات الناجحة المنفذة بالفعل في ميدان تنمية القطاع الخاص. كذلك سوف تقدم التوصيات الشاملة للجنة من أجل أن ينظر فيها رؤساء الوكالات الإنمائية الوطنية والمتعددة الأطراف فضلا عن قادة القطاع الخاص.

١١٢- وتنطوي التجارة العالمية المتزايدة حجما والأكثر إنصافا على آفاق مساعدة الدول على مكافحة الفقر والجوع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك ما يتم من خلال زيادة الدخل للمُزارع الصغير. وما زالت المنظمة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تدعو إلى الأخذ بسياسات تعزز التجارة الحرة والمنصفة. وقد بدأ إعلان الدوحة الوزاري، الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، برنامج عمل للمفاوضات التجارية المقرر إنجازها في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ومن خلال جعل التنمية محورا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن إعلان الدوحة يهيئ فرصة كبرى، فضلا عن تحد مطروح على جميع الأطراف صاحبة المصلحة، من أجل العمل على الدمج الكامل لشواغل ومصالح البلدان النامية في المفاوضات التجارية وبرنامج العمل. كما أن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانكون، المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ سوف يستعرض آفاق التقدم الذي تحقق في برنامج عمل الدوحة ويقدم التوجيه السياسي ويتخذ ما تقتضيه الضرورة من القرارات. وهذا الاختتام الناجح لتلك الجولة الإنمائية للمفاوضات التجارية أمر حيوي من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي. ويمثل المؤتمر الوزاري الخامس معلما هاما على طريق اختتام ناجح لجولة الدوحة وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تبذل كل جهد لضمان محصلة ناجحة تنجم عن الاجتماع فضلا عن نجاح الجولة ككل.

١١٣- ويتحول الفقر المدقع إلى حيث يصبح ظاهرة حضرية باطراد حيث أن ما يقرب من نصف سكان العالم باتوا يعيشون الآن في المدن ومنهم بليون نسمة يعيشون في الأحياء العشوائية. كما أن معدل الهجرة من الريف إلى الحضر في البلدان النامية يزداد من حيث وتيرته التي فاقت بكثير معدل التحول الحضري ككل. وتلك ظاهرة ينجم عنها آثار ملموسة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذوي للمنتجين والمستهلكين في البلدان النامية على السواء. لكن في الوقت نفسه فإن ما يزيد على ٦٠ في المائة من السكان من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط ما زالوا يعيشون بالمناطق

الريفية ويعتمدون على الزراعة في سبل حياتهم. ومن ثم يتعين على استراتيجيات الحد من الفقر أن تأخذ في الاعتبار كلتا المجموعتين فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة بهما. وخلال عام ٢٠٠٢، شنت الحكومات الحملة العالمية بشأن الحيازة المأمونة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة – الموئل) في البرازيل وبوركينا فاسو وجامايكا ونيكاراغوا والفلبين والسنغال. والحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري بدأت في جامايكا والفلبين حيث دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوارات مدنية بشأن المسائل الإنمائية الأساسية. كما أن الاستعدادات وعمليات الإطلاق والمتابعة لكلتا الحملتين زادت من الوعي الشعبي بالقضايا المطروحة وأفضت إلى قيام شراكات بشأنها بين المجتمع المدني والحكومات مما أدى في كثير من الحالات إلى نتائج فورية فيما يتعلق بسياسات وتشريعات محددة. وعلى سبيل المثال فإن الحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري هيأت مدخلات إلى استعراض قانون الحكم المحلي في كينيا حيث استندت إلى نماذج من التشريعات عن الحكم التشاركي من الفلبين وبوليفيا وجنوب أفريقيا. وفي الهند، بدأت سياسة لتحسين الأحياء العشوائية في الحضر وأنشئ صندوق حوافز لإصلاح المدن. وفي نيجيريا أُنشئت وزارة جديدة للإسكان والتنمية الحضرية وفي ناميبيا وضع قانون بشأن الحيازة المرنة للأراضي بما يكفل أمن الحيازة لساكني الأحياء العشوائية.

١١٤- على أن التصدي للفقر في الحضر بحاجة إلى أن يمضي جنبا إلى جنب مع محاربة الفقر في الريف. وفي الجزء الرفيع المستوى، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٣، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعلانا وزاريا بشأن ''تشجيع الترويج لاتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة''. وتمثلت رسالة رئيسية للإعلان المذكور في دعوة لتجديد الإرادة السياسية من أجل جعل الشراكة العالمية أمرا مفيدا للتنمية الريفية. وقد أكدت بلدان كثيرة شدة الأثر الناجم عن السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو بالنسبة للتنمية الريفية ولا سيما تلك المتعلقة بتقييد فرص الوصول إلى الأسواق وبالإعانات المقدمة للمنتجين الزراعيين وبقصور المعونة. وسلم الجميع بأن التنمية الريفية هي مسؤولية كل بلد وأنها تتوقف على تهيئة بيئة تمكين وطنية. وعليه فقد عادت قضية الفقر في الريف لتدرج على جدول الأعمال الدولي.

١١٥- ويعد الرفاه الاقتصادي والتغذية والصحة الجيدة أمورا مترابطة بحيث يعزز بعضها بعضا. فمن شأن القضاء على الفقر أن يؤدي إلى تحسين التغذية والصحة، بينما ينطوي سوء التغذية واعتلال الصحة على تكاليف اقتصادية فادحة ويعوق الجهود الرامية للقضاء على الفقر. وتواصل المنظمة التركيز على الأنشطة التي يمكن أن تساعد على تحسين فرص الحصول على الغذاء وضمان الصحة الجيدة. كما تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حاليا على مساعدة البلدان من أجل تنقيح وتحديث استراتيجياتها في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وقد أدى ذلك حتى الآن، عبر مناطق العالم، إلى إعداد ما يزيد على ١٥٠ من الاستراتيجيات الوطنية من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. كما أيدت الحكومات رسميا نحو ١١٧ من تلك الاستراتيجيات. ويواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعوة إلى استراتيجيات تنطلق من مبادرات وقدرات المنتجين الفقراء في الريف. ويعمل الصندوق المذكور كوسيط حافز من أجل أن يجمع على صعيد واحد الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، ويعبئ الموارد والمعارف والسياسات لتمكين فقراء الريف من تخطي حاجز الفقر. وبصفة خاصة فإن مشاريع الصندوق تقدم التمويل وتساعد على حشد المزيد من الموارد لزيادة فرص حصول فقراء الريف على الأراضي والمياه وغير ذلك من الموارد اللازمة مع

تطوير الخدمات المالية الريفية دعما للمشاريع الصغيرة وتشجيعا على الإنتاج الزراعي المستدام فضلا عن زيادة فرص التسويق والوصول إلى الأسواق.

١١٦- وستبقى المعونة الغذائية أداة مهمة من أجل الحد من الجوع وخاصة في حالات الطوارئ وحالات ما بعد الصراع. وفي عام ٢٠٠٢ قدم برنامج الأغذية العالمي معونة غذائية إلى ٧٢ مليون نسمة من أفقر سكان العالم. وبصفة عامة فإن ٧٧ في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي، أو أكثر من بليون دولار، تم استخدامها في أنشطة منفذة في البلدان الخمسين التي حددها تقرير منظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٢ بوصفها تضم أكبر عدد من ضحايا الجوع كنسبة مئوية من مجموع سكانها.

١١٧- وفي مجال الصحة، أدت المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال التي قادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومراكز الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الأمراض، ومنظمة الروتاري الدولية إلى قطع مزيد من الأشواط في عام ٢٠٠٢. وكان هناك سبعة بلدان تفشى فيها مرض شلل الأطفال بنهاية عام ٢٠٠٢ وهو رقم أقل من عشرة بلدان شهده عام مضى. وقد تحقق رقم قياسي قوامه ٥٠٠ مليون طفل ممن تلقوا اللقاح الفموي ضد شلل الأطفال في ٩٣ بلدا. كما أن اليونيسيف اشترت وسلمت أغلبية هذه اللقاحات في حدود نحو ١,٣ بليون جرعة من اللقاح المذكور. كذلك فإن اليونيسيف وغيرها من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة دعمت أيام التحصين التي أُعلنت على الصعيدين الوطني ودون الوطني حيث غطت أكثر من ٢٠٠ مليون طفل. وعملت اليونيسيف كذلك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولي وغير ذلك من الشركاء على الاستجابة إزاء اندلاع وباءات الكوليرا أو الحمى المخية الشوكية أو الملاريا.

١١٨- وترتبط كفاية التعليم الابتدائي ارتباطا وثيقا بإمكانية الهروب من ربقة الفقر. وفي عام ٢٠٠٣ كان هناك ما يقرب من ثلث جميع الأطفال في البلدان النامية وقد فاتهم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات التعليم على مستوى التعليم الأساسي. كما يقدر أن ١٣٤ مليون طفل في تلك البلدان ليسوا ملتحقين بمدرسة بل و لم يسبق لهم الالتحاق بمدرسة قط. ومن بين الأطفال الفقراء، تشكل البنات أغلبية الذين لم يتح أمامهم أي فرصة للحصول على تعليم نظامي. ومع ذلك فإن تعليم البنات يعد بغير جدال أحد المفاتيح التي تفضي إلى الحد من الفقر. وقد دعمت اليونيسيف التعليم الأساسي بالتركيز على تعزيز الجوانب المعرفية والسيكواجتماعية لرعاية الطفولة المبكرة. ويشمل ذلك الترويج لإتاحة الفرص الشاملة لتعليم أساسي جيد، مع استكمال هذا التعليم بما في ذلك تهيئة بيئة تعلّم صحية وفعالة وحمائية. ومن الجوانب المهمة للدعم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي والوالدين في أمور المدارس.

١١٩- وعلى مدار السنة الماضية واصلت المنظمة التصدي للتحدي المتمثل في ضعف الهياكل المؤسسية وقصور القدرة الإدارية. وفي عام ٢٠٠٢ ، اقترحت لجنة الأمم المتحدة لخبراء الادارة العامة مجالات أولوية للدول الأعضاء لكي تبني المزيد من قدراتها في مجال أسلوب إدارة الحكم والإدارة العامة، بما في ذلك ما يتم بالنسبة إلى إدارة الموارد البشرية وإدارة المعارف وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولامركزية الإدارة. ولهذه الغاية، تعاونت إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة على تعزيز الإدارة المحلية والجهوية في رواندا من خلال إعداد تشريعات ذات صلة واستحداث هياكل جديدة للإدارة وتهيئة سبل التدريب. كما تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) على بناء قاعدة بيانات

إلكترونية مباشرة بشأن ممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد في المنطقة بما في ذلك بيانات عن سيادة القانون وحقوق الإنسان والحرية.

١٢٠- ويعد تعزيز المزيد من الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة أمرا جوهريا بالنسبة للقضاء على الفقر باعتبار أن غالبية الذين يعيشون في الفقر هم من النساء وخاصة في البلدان النامية. وخلال عام ٢٠٠٢، تعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الاسكوا ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اسكاب) لمساعدة المؤسسات الوطنية على أن تدمج المنظورات الجنسانية في صلب أنظمتها الإحصائية للنهوض بعمليات تقصّي مشاركة المرأة في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية. كما يفيد من هذه المبادرة استقصاء دخل الأسر ونفقاتها لعام ٢٠٠٣ في المكسيك. ويساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كذلك على وضع الاستراتيجيات الكفيلة بالربط بين المنتجين المنخفضي الدخل والأسواق في بوركينا فاسو ونيجيريا ورواندا وكوريا الشمالية وجنوب آسيا والدول العربية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تيسير وصول المرأة إلى المشترين المحتملين لمنتجاتها بما في ذلك ما يتم من خلال تنظيم التعاونيات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها المواقع المتاحة على الشبكة العالمية من أجل تبادل المعلومات وعقد الأسواق التجارية لمنتجات المرأة. كما عُقد المنتدى الثاني الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا للنساء صاحبات الأعمال، في آذار/مارس ٢٠٠٣ في جنيف، وتم فيه تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتحسين فرص الحصول على التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمشاريع التجارية الصغيرة التي تديرها نساء.

١٢١- وفي الأردن بدأت شراكة بواسطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ٢٠٠٢ مع مؤسسة نظم سيسكو والحكومة الأردنية وبدأت الشراكة تسفر عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بزيادة قدرة المرأة على الوصول إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشكيله من خلال تطوير عشر أكاديميات للتواصل الشبكي تابعة لسيسكو. وقد حقق المشروع ٦٣,٣ في المائة من انضمام الإناث إلى الأكاديميات وأنتج معلومات وبيانات أفضل عن المرأة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن زيادة الاهتمام بين صفوف المخططين العاملين في هذا المضمار باستخدام هذه المعلومات أساسا لوضع السياسات والبرامج.

١٢٢- وفي عام ٢٠٠٢، واصلت فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات معالجة قضايا السياسات ومن ذلك مثلا دمج الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ضمن الاستراتيجيات الشاملة للتنمية والقضاء على الفقر، إضافة إلى اتخاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للنهوض بالمرأة وتمكينها على نحو ما أكدته لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٢، اتخذت فرقة العمل عددا من المبادرات الرامية إلى معالجة مختلف جوانب برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أطلقت فرقة العمل شبكات الشتات الرقمية لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وهذه المبادرات ترمي إلى إيجاد شبكة تصل ما بين الموارد التكنولوجية والتنظيمية والمهنية والمالية للمقيمين في المهجر في أمريكا الشمالية وأوروبا وبين نظرائهم في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

١٢٣- وتعد الجامعة العالمية الإلكترونية التي أطلقتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبادرة مشتركة بين جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي نموذج عملي للتعاون على بناء جسور رقمية لتعزيز الأمن والرخاء البشري من خلال التنمية المستدامة بيئيا. وهذه الجامعة عبارة عن شبكة دولية بين الجامعات والمؤسسات المتعاونة وقد تم

تنظيمها كفرع من جامعة الأمم المتحدة ولها مركز إداري في إريندال، النرويج. أما المؤسسات الأساسية التي قامت عليها هذه المبادرة فهي جامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز أريندال في النرويج (شبكة أريندال)، وكلية أغدار الجامعية في النرويج. ولسوف تقدم دورات وبرامج بالاتصال الإلكتروني المباشر في إطار قدرة عالمية للاتصال بشأن البيئة والتنمية. وبالاضافة إلى ذلك، فمن بين المشاركين في هذا المشروع جامعات من غانا وأوغندا وجنوب أفريقيا.

١٢٤- وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون الاسكوا مع منظمة العمل الدولية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وعدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية من أجل تنفيذ جدول العمل الإقليمي ''التكنولوجيا والعمالة وتخفيف حدة الفقر''. وهذه المبادرة ترمي إلى استغلال تكنولوجيات جديدة مختارة من أجل خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر مع التأكيد على المجتمعات الريفية المحرومة اقتصاديا. ويشمل جدول العمل المذكور إمكانية إنشاء مراكز محلية للتكنولوجيا تتيح سبل محو الأمية والتعليم الأساسي والتدريب المهني للمجتمعات المحرومة. وسوف يشهد لبنان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إنشاء الحلقات الثلاث الأولى من سلسلة هذه المراكز، على أن يعقب ذلك قريبا إنشاء مراكز أخرى في لبنان وغيره من البلدان الأعضاء. وفي أفريقيا، تكفل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبل المساعدة على تدعيم الإدارة المالية العامة وبناء القدرة من أجل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية دعما للمبادرة الأفريقية لمجتمع المعلومات.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٢٥- في تموز/يوليه ٢٠٠٢، أيدت منظومة الأمم المتحدة بأسرها اتباع استراتيجية أساسية لدعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية رصد التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي وتقديم الدعم التشغيلي للأولويات الوطنية ولعمليات البحوث والدعوة.

١٢٦- وتتعاون مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي على رصد التقدم في تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وتحسين عملية الإبلاغ وتحليل المؤشرات على الصعيدين الوطني والدولي. ولسوف يعمل تقريري السنوي بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على توثيق التقدم المحرز والسلبيات التي تعوق تحقيق تلك الأهداف. وعلى الصعيد القطري، كان قد أُنجز في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ سبعة وثلاثون من التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإنني أتوقع أن يتم إنجاز ٦٠ تقريرا على الأقل بنهاية عام ٢٠٠٣. وهذه التقارير تساعد على كفالة أن تُصبح الأهداف الإنمائية المذكورة جزءا جوهريا من الحوار الإنمائي على صعيد المجتمعات بأسرها.

١٢٧- وفي إطار استجابتها التنفيذية إزاء الأهداف الإنمائية للألفية، عملت منظومة الأمم المتحدة جاهدة على المستوى القطري من أجل أن تستجمع خبراتها المشتركة على صعيد واحد لدعم تنفيذ الأهداف الوطنية. ويجدر التنويه إلى أنه تم إنجاز ١١٧ من التقييمات القطرية المشتركة و ٨٦ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١٢٨- ثم جاء طرح أوراق استراتيجية الحد من الفقر، بوصفها أداة وطنية أساسية لتركيز النفقات والمساعدة الإنمائية على أولويات الحد من الفقر بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتيح فرصة أمام منظومة الأمم

المتحدة لمزيد من تعزيز الأهداف الإنمائية المذكورة من خلال دعمها الحكومات الوطنية. وحتى الآن فقد أنجز ٣٠ بلدا الأوراق الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر بينما أنجز ٤٨ بلدا الأوراق المؤقتة منها.

١٢٩- وكمساهمة في الحوار الدائر بشأن العقبات والسياسات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يتدارس الجزء الثاني من الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٣ الصلات التي تربط بين بعض سياسات الاقتصاد الكلي وبين الفقر باستعراض العلاقات بين السياسات الموجهة نحو النمو وبين الفقر وآثار السياسات التجارية على الفقر والنتائج المترتبة بالنسبة لفقراء الحضر على استجابات سياسات الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات. كما أنه يحلل آثار بعض السياسات الموجهة على نحو مباشر أكثر نحو الحد من الفقر ومنها مثلا النُهج ذات الأساس السوقي إزاء الإصلاح الزراعي وتحرير وخصخصة أسواق الأغذية الرئيسية في أفريقيا. ويفحص كذلك زيادة الفقر في بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية منذ عام ١٩٩٠، فضلا عن استجابات الحكومات والأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الإطار البحثي، تعاون مشروع الألفية وفرق العمل المنبثقة عنه وأمانته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستعدادات المتخذة لإعداد تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣: الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نُشر في تموز/يوليه.

١٣٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أطلقت حملة الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الترويج لالتزاماتها بصورة أفضل على نطاق العالم كله وبما يكفل لها أن تُصبح محورا للإجراءات العالمية التي يتم اتخاذها. وأنشئت وحدة تعنى بحملة الألفية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وهي تقوم بتجميع فريق أساسي من رعايا بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو كما شرعت في بناء شبكات وشراكات على مستوى المجتمع المدني والبرلمانيين ووسائل الإعلام وغير ذلك من الجماعات الرئيسية على الصعيد العالمي كله.

١٣١- وقد اجتمع فريق حملة الألفية مع مسؤولين من المنظمة ومع برلمانيين ووزراء للتنمية وقادة دينيين وممثلي وسائل الإعلام والمجتمع المدني ومنظمات غير حكومية ونقابات عمالية ومؤسسات بحثية. وأقامت الحملة علاقات عمل مع شبكات برلمانية ومنها الاتحاد البرلماني الدولي والشبكة البرلمانية للبنك الدولي. كما يُشارك الفريق بنشاط في اجتماعات الشبكة البرلمانية الرئيسية عندما تبدأ عملية التعاون بشأن أدلة الأهداف الإنمائية للألفية الموجهة للبرلمانيين. وفي البلدان النامية تعمل الحملة على ربط أو بناء التحالفات من أجل العمل على تشجيع الحكومات على تنفيذ سياسات لصالح الفقراء. ومن خلال فعاليات عديدة مثل المناسبات الخطابية العامة وعقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات بما في ذلك جولات للحملة في شمالي أوروبا وفي إيطاليا، احتل الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يركز على بناء شراكات عالمية لأغراض التنمية مركز الصدارة في كثير من الحوارات الوطنية التي دارت بشأن الأهداف المذكورة أعلاه. ومن خلال كثير من مناسبات التواجد أمام نوعيات مختلفة من الجمهور، أمكن نشر الرسالة التي مفادها أن الأمر بحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الديون والمعونة والتجارة ونقل التكنولوجيا.

١٣٢- ولسوف يقتضي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المشاركة في التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال التنمية. أما نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة وخاصة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة،

المعقودة في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فقد أغنت وأضافت إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية الصادر في قمة الألفية المعقود بمقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفضلا عن ذلك، ففي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣، أكد رؤساء الدول الثمانية من جديد دعمهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتهم التي تعهدوا بها في مونتيري. وما زال التحدي الرئيسي يتمثل في تحويل هذه الالتزامات الدولية من خلال التعاون لأغراض التنمية إلى حياة أفضل للبشر في جميع أنحاء العالم. وما أدت المؤتمرات واجتماعات القمة إلى جلائه بصورة أوضح هو أن هذا التنفيذ يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعهد بالمشاركة من جانب الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني ودوائر التجارة والأعمال وغيرها.

التنمية المستدامة

١٣٣ - أدت خطة التنفيذ، المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، إلى مزيد من التركيز على التنفيذ من خلال اعتماد عدة غايات وأهداف. وهذه الغايات والأهداف شملت مجالات مثل المياه والصرف الصحي والصحة والطاقة إضافة إلى استخدام وإنتاج الكيماويات وصون الأرصدة السمكية وتجديدها. وقد شجعت هذه الخطة على وضع إطار عشري للبرامج للتعجيل بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج على أساس مستدام.

١٣٤ - وقد تم إعلان أكثر من ٢٠٠ شراكة للتنمية المستدامة كجزء من عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي. وشاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة في كثير من تلك الشراكات. كما تم الالتزام بقدر كبير من الموارد لصالحها. وإنني لعلى ثقة من أن هذه الشراكات ستساعد على إشراك عناصر رئيسية في عملية التنفيذ.

١٣٥ - واطلاقا من قوة الدفع المتولدة عن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، أعادت لجنة التنمية المستدامة توجيه أعمالها بما يكفل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في جوهانسبرغ. ولسوف تعمل المنظمة على إيلاء دعمها الكامل لأعمال لجنة التنمية المستدامة في الأنشطة التي تضطلع بها. كما أن مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة عاكف حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على الآليات المشتركة بين الوكالات لصالح متابعة المؤتمر العالمي المذكور على نطاق المنظومة بأسرها في مجالات مثل المياه العذبة والصرف الصحي والطاقة والمحيطات والمناطق الساحلية والاستهلاك والإنتاج على أساس مستدام. ومن شأن هذه الآليات أن تتيح تنسيق مبادرات السياسات من جانب الكيانات المعنية ضمن منظومة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الميداني، تساعد المنظمة الحكومات على دمج نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في صلب الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالتنمية المستدامة. وكثير من الكيانات الأعضاء في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنها مثلا اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والموئل - الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قطعت أشواطا مشجعة فيما يتعلق بدمج الجوانب التشغيلية والمعيارية من أعمال المنظمة في مجال التنمية المستدامة من خلال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وثمة هدف رئيسي لهذا التعاون التقني يتمثل في إيجاد القدرة الوطنية على تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة وما سبق انعقاده من مؤتمرات واجتماعات للقمة.

١٣٦ - في عام ٢٠٠٢، باشرت أمانة أعمالها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي تم الاعتراف به في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بوصفه آلية حكومية دولية رئيسية لتيسير وتنسيق

الإدارة المستدامة للغابات على صعيد العالم كله. وفي دورته الثالثة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في جنيف قرر المنتدى إنشاء أفرقة خبراء مخصصة لحماية الغابات. وسوف تعالج هذه الأفرقة قضايا عديدة من بينها قضية تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل صيانة الغابات.

١٣٧ -وما زالت قضية المياه والصرف الصحي تحتل موقع الأسبقية على جدول الأعمال الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠٠٣ ليكون السنة الدولية للمياه العذبة. وفي رسالتي إلى منتدى المياه في العالم الثالث، المعقود في كيتو، شيغا وأوساكا، اليابان، في آذار/مارس ٢٠٠٣، دعوت إلى اتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وتحسين الصرف الصحي ولا سيما للفقراء والمستضعفين. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، يوم المياه العالمي، أصدرت المنظمة أول تقرير لها عن تنمية المياه في العالم: الماء من أجل البشر، الماء من أجل الحياة وهو أشمل استعراض مستكمل لحالة الموارد المائية في العالم.

أفريقيا

١٣٨ -في دورتها السابعة والخمسين، رحبت الجمعية العامة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامج الاتحاد الأفريقي الذي من شأنه أن يكون إطارا للدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا. كما أيدت الجمعية العامة القرار بإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا في الأمانة العامة. وتشمل المهام الرئيسية التي سيضطلع بها المكتب مؤازرة الدور الذي أقوم به بشأن التنسيق والدعوة على الصعيد العالمي لصالح أفريقيا، فضلا عن تقديم تقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاتهما بشأن أفريقيا.

١٣٩ -وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الإقليمي. وتترأس اللجنة اجتماعات المشاورة الإقليمية السنوية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، التي تمثل منبرا من أجل تعزيز التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة بأسرها دعما للشراكة الجديدة. كما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ما برحت تشارك بفعالية في وضع المدونات والمعايير المتعلقة بالإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات من أجل آلية استعراض النظراء في أفريقيا. وهي تتولى حاليا الأعمال التقنية المشتركة مع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سعيا إلى وضع إطار مؤسسي للمساءلة المشتركة ولتجانس السياسات استجابة لطلب لجنة رؤساء الدول والحكومات لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي عام ٢٠٠٢، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء دراسات، وأصدرت تقارير ونظمت اجتماعات وحلقات عمل بشأن قدرة القطاع العام الأفريقي على الإدارة الفعالة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات التنمية وإدارة شؤون الحكم. كما أن التعاون التقني من جانب اللجنة المذكورة بعزز التوصل إلى قدر كبير من توافق الآراء بشأن ما يشكل دولة قادرة وفهما أفضل لعمليات إدارة الحكم والحفاظ على قضايا إدارة الحكم مدرجة على جداول أعمال صانعي السياسات وتقييم القدرات المؤسسية.

١٤٠ -وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطارا استراتيجيا لدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والأمانة المنبثقة عنها ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز أسلوب الحكم الديمقراطي. وقد واصل البرنامج الإنمائي تنفيذ مشروع ”مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأفريقيا“ المنبثق عن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا من أجل تحديث قطاع الاتصالات في أفريقيا. واستطاع المشروع حتى الآن أن يساعد على صياغة أربع استراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكاميرون ونيجيريا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا مع إنشاء ٣٦ من

أكاديميات شبكات سيسكو في أفريقيا. وقد عقدت حلقتا عمل في ماليزيا وبنن كان من شأنهما دعم الشراكات بين دوائر القطاع الخاص في آسيا وأفريقيا. كما أتاحت حلقات العمل لـ ٣٠ بلدا أفريقيا تقاسم الخبرات مع نظرائها من آسيا وتحديد سبل العمل بصورة أوثق في إطار جهد لدعم التعاون بين بلدان الجنوب.

١٤١ -وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، تعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم مؤتمر أفريقي شامل لوزراء الخدمة العامة عقد في ستلنبوش، جنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٣، من خلال تقديم خدمات استشارية ومساعدات تقنية في مجال بناء القدرات للنهوض بالإدارة العامة في أفريقيا. كما تناول منتدى شؤون الحكم الأفريقي الخامس المعقود في مابوتو، في أيار/مايو ٢٠٠٢ موضوع ''الحكم المحلي من أجل القضاء على الفقر في أفريقيا'' وقد نال دعما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأفضى إلى مجموعة من المبادئ الداعية إلى الأخذ باللامركزية وإلى أسلوب للحكم يجعل الناس محورا له. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادئ إلى إصلاح إدارة القطاع العام وتعزيز المعارف والمهارات لدى كبار الموظفين المدنيين.

١٤٢ -ولسوف تتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في القريب العاجل مع الاتحاد الأفريقي على إصدار كتاب أبيض بعنوان ''الوجه الشاب للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' دعما لإعطاء أولوية عليا للاستثمار في الأطفال الأفريقيين وتحقيقا لمستقبل أفضل للقارة. ولسوف يأتي الدعم المقدم إلى الحكومات الأفريقية لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة متسقا مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة فيما يتعلق بوفيات الأطفال والأمهات. ومن شأن الأعمال المواضيعية لليونيسيف في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو مجال تعليم البنات أو التحصين أن تشكل مساهمات لها بدورها أهمية في التقدم نحو تحقيق أهداف الشراكة الجديدة. فعلى سبيل المثال، جاءت نهاية عام ٢٠٠٢ لتشهد ٣٧ بلدا أفريقيا وقد طلبت دعما من التحالف العالمي للقاحات والتحصين. ويواصل موظفو اليونيسيف الفنيون تقديم المساعدة إلى نظرائهم الوطنيين في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أعانوا بذلك على كفالة أن ينجم عن استراتيجيات الحد من الفقر وتخفيف الديون أثر إيجابي على الخدمات الأساسية المقدمة للأطفال والنساء وهو ما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية للشراكة الجديدة. وعلى سبيل المثال، ساعد الموظفون الفنيون لليونيسيف النظراء الوطنيين على إعداد مقترحات عملية يتم تمويلها من التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

١٤٣ -وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع واعتماد خطة عمل للتنفيذ في عام ٢٠٠٣ تركز على خمسة من أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا: الحد من الفقر والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والزراعة. ومن خلال برامجه الوطنية والإقليمية في أفريقيا يدعم الصندوق أهداف وأنشطة الشراكة الجديدة من خلال جمع وتحليل البيانات وتقديم الخدمات الإنجابية وبناء القدرات في مجالي السكان والتنمية.

١٤٤ -وما زالت المعونات الغذائية أمرا مهما بالنسبة لأفريقيا. وفي عام ٢٠٠٢ قدم برنامج الأغذية العالمي ٢,١ مليون طن من المعونات الغذائية أو ٥٥ في المائة من مجموع ما قدمه من الأغذية إلى أفريقيا جنوبي الصحراء، وأنفق ٥٦ في المائة من موارده على تلك المنطقة بما وصل إلى مبلغ ٨٩٩ مليون دولار. واشترى برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٥٩٠ ألف طن من الأغذية في أفريقيا جنوبي الصحراء

بقيمة إجمالية زادت على ١٢٠ مليون دولار مما أدى إلى حفز الإنتاج المحلي وتنشيط الأسواق المحلية.

التصدي لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

١٤٥ - من أجل أن تصبح التنمية أكثر شمولا، يتطلب الأمر ضمان أن لا تترك مجموعة معينة من البلدان المستضعفة، ومنها بالذات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، خارج نطاق الاقتصاد العالمي وعملية التنمية. وخلال عام ٢٠٠٢، واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة جهوده لتعزيز دمج برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، في صلب جداول أعمال مختلف وكالات المنظمة وصناديقها وبرامجها. كما اتخذت منظمات أخرى متعددة الأطراف خطوات مماثلة، ومنها المصرف الأفريقي للتنمية، والمصرف الآسيوي للتنمية ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والاتحاد البرلماني الدولي. ومن جانبي شجعت وزراء خارجية أقل الدول نموا على اتخاذ الترتيبات الوطنية التي تكفل تنفيذ برنامج عمل بروكسل ومتابعته ورصده واستعراضه.

١٤٦ - وعلى مدار العام الماضي، قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مساهمات موضوعية وتشغيلية من أجل تنفيذ البرامج والمبادرات الدولية المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، فيما واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم ثلثي موارده إلى أقل البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا، لصالح البرامج التي تغطي الصحة والحقوق الإنجابية مع تركيز الاهتمام على الوقاية والرعاية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستراتيجيات السكانية والإنمائية.

١٤٧ - كما انصب الاهتمام الرئيسي على التحضير لعقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال تجارة العبور والمنعقد في ألماتي في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ويمثل هذا المؤتمر أول حدث من نوعه للأمم المتحدة يتم على صعيده التصدي للاحتياجات المتعلقة تحديدا بالبلدان النامية غير الساحلية وسوف يعقد في ألماتي في آب/أغسطس ٢٠٠٣.

١٤٨ - كما أولي اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ من أجل تمكين المنظمة من التصدي للتحديات الإنمائية للدول النامية الجزرية الصغيرة، الناجمة عن صغر حجمها وضعف مقاومتها إزاء الكوارث الطبيعية وهشاشة نظمها الإيكولوجية ومحدودية أو انعدام مواردها الطبيعية واحتياجاتها من المياه العذبة. وتشارك المنظمة بنشاط في الاستعدادات المتخذة للمؤتمر الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس المقرر عقده في موريشيوس في عام ٢٠٠٤.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٤٩ - في العام الماضي، شارك الممولون الثمانية وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال لإعلان الالتزام الصادر من جانب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عام ٢٠٠١. وكان قد نشأ توافق عالمي بين الآراء بشأن السياسات والبرامج اللازمة لمكافحة المرض المذكور. كما دعم برنامج الأمم المتحدة المشترك الجهود الرامية إلى زيادة

الوعي العالمي بالمرض من خلال التثقيف ونشر المعلومات على مستوى الجمهور العام وتحسين فرص الحصول على العلاج في المناطق المنكوبة بندرة الموارد وإضافة إلى دعم قدرة المجتمعات المحلية بمشاركة من جانب المجتمع المدني في كفاحها ضد المرض.

١٥٠ -وعلى مدار العام الماضي، ظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للأنشطة التنفيذية للمنظمة في مجال التنمية. وخلال عام ٢٠٠٢، قدمت أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المساعدة إلى البلدان من أجل وضع خطط متعددة القطاعات ودمج المرض المذكور في صلب صكوكها المتعلقة بالتخطيط الإنمائي. ويسرني أن أنوه بأنه في نهاية عام ٢٠٠٢ كان عدد إجمالي من البلدان بلغ ١٠٢ قد وضع خططا استراتيجية وطنية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٥١ -كما تعاونت منظمة الصحة العالمية مع منظمة اليونيسيف وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إعداد ونشر المعلومات الاستراتيجية بشأن عدد من المجالات الرئيسية لدعم البلدان على ترشيد اختيارها واستعمالها لأدوية فيروس نقص المناعة البشرية. وواصلت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك وكذلك منظمة أطباء بلا حدود جمع وتقديم معلومات مستكملة بشأن أسعار ومصادر الأدوية المذكورة على الصعيد العام. ويتم توسيع هذه المبادرة لكي تشمل معلومات عن تسجيل العقاقير في مختلف البلدان. ومن جانبه، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير إجراء حوارات مجتمعية في إثيوبيا وجنوب أفريقيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل التصدي للعوامل الكامنة التي تسبب الوباء مع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على استهلال وصون برامج الوقاية والرعاية والعلاج في هذا المجال.

١٥٢ -كما تعاون برنامج الأغذية العالمي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على تقديم المساعدات الغذائية إلى ٣٤ من المشاريع المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أكثر من ٢٠ بلدا على مستوى العالم كله سعيا إلى كفالة أن تتلقى الأسر المعيشية المتضررة من جراء الإيدز المقررات الغذائية وسلال الأغذية التي تتواءم مع احتياجاتها. كما واصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة التقنية إلى وزارات الزراعة تدعيما لقدرتها على معالجة أوجه النقص في العمالة الزراعية بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الاضطلاع بالتدخلات التي تخفف آثاره وتقوم على أساس الأغذية والتغذية.

١٥٣ -وقد دللت المكاتب القطرية لمنظمة اليونيسيف على التزامها الموضوعي بتحقيق الأهداف المتوسطة الأجل. فقد تضاعفت الزيادة في النفقات التي صرفت على الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأكثر من ثلاثة أضعاف، من مبلغ يقدر بـ ٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى مبلغ ٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ ومن ثم إلى ٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢. كما أن المكاتب القطرية البالغ عددها ١٢٧ مكتبا دعمت جميعها الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و/أو حملات التوعية التي تم شنها في عام ٢٠٠٢.

١٥٤ -ويعكف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على العمل مع مجالس الإيدز الوطنية في عشرة بلدان لدعم قدرة تلك المجالس على تعزيز برامجها من منظور جنساني. وفي إطار جهد لدعم الإجراءات التي تراعي نوع الجنس على مستوى العالم، أطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، أول موقع إلكتروني معني بنوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٥٥ - وكثيرا ما يجد الأفراد الذين يعيشون حالات اللجوء أنفسهم، وقد تعرضوا بالذات للإصابة بالمرض. وعليه، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها الدعوة من أجل التعجيل بتنفيذ مشاريع الوقاية والعناية إزاء مرض فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في حالات اللجوء. وفي تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، أنجزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، خطة استراتيجية بشأن الوباء المذكور للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ ويتم تنفيذها في أفريقيا.

١٥٦ - وفي العام الماضي، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنشطة شاملة متعلقة بالمخدرات ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدة بلدان في وسط وشرقي أوروبا إضافة إلى آسيا الوسطى وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا.

١٥٧ - وما برح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أداة لا غنى عنها بالنسبة للمجتمع الدولي، إذ يعمل جاهدا على تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية ''مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى''. ويتمثل التزام مجلس وأمانة الصندوق في أن يظل آلية للتمويل دون أن يصبح وكالة تنفيذية. ومن ثم فإن النجاح في هذا الميدان سوف يتوقف على فعالية تعاون شركاء الصندوق بما فيهم الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بأن يحقق الصندوق العالمي نجاحا. وقد أقر الصندوق حتى الآن مقترحات بمبلغ ١,٥ بليون دولار لأنشطة تتم في ٩٢ بلدا. ويمكن للمنح المقدمة إلى فرادى البلدان أن تشكل نسبة لا يستهان بها من مجموع الإنفاق العام على الصحة.

التنمية الاجتماعية

١٥٨ - تعمل الأمم المتحدة على الترويج للسياسات والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تركز على تحقيق هدف ''مجتمع للجميع'' من شأنه أن يضم فئات اجتماعية محددة ويتيح فرصا أمامها. ويتمثل الهدف في دمج القضايا والشواغل والمصالح التي تهم بالذات هذه الفئات في صلب عملية صنع السياسات بحيث تصبح هذه الفئات عناصر تشارك بالكامل في المجتمع وتسهم بصورة فعالة في التنمية الوطنية.

قضايا الشعوب الأصلية

١٥٩ - من أمثلة الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز مشاركة الجميع، الدعم الذي تقدمه للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد أنشئت أمانة ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٣ لهذا الغرض. ولسوف يسدي المنتدى المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات التنمية والبيئة والصحة والتعليم والثقافة وحقوق الإنسان.

المسنون والمعوقون

١٦٠ - تولت خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة المعتمدة في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، صياغة أهداف وتوصيات لاتخاذ إجراءات في ثلاثة من مجالات الأولوية: المسنون والتنمية، وتعزيز الصحة والرفاه مع التقدم في السن وكفالة بيئة تمكين ودعم لكبار السن. وينصب الاهتمام على بناء القدرات من أجل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية ودمج قضية الشيخوخة في صلب السياسات الوطنية والبرامج الدولية.

١٦١ - وتشمل أعمال المتابعة المنفذة على الصعيد الإقليمي اعتماد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني

بالشيخوخة، المعقود في برلين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ''إعلانا وزاريا واستراتيجية تنفيذ إقليمية'' لخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة. وهذه الاستراتيجية تتصدى لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالمجتمعات المتقدمة في السن بالمنطقة. كما اعتمدت الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ استراتيجية تنفيذ شنغهاي بوصفها مبدأ توجيهيا إقليميا لمتابعة خطة مدريد وخطة عمل مكاو بشأن الشيخوخة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد هيأت الاستراتيجية للحكومات إطار عمل واسعا للسياسات يكفل وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة والتشجيع على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ومع كبار السن أنفسهم.

١٦٢ - وتشكل حقوق المعوقين حاليا محور أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم. ولسوف تتصدى المنظمة لمعالجة القضايا التي تهم المعوقين على صعيد العالم بأسره.

مكافحة التعاطي غير المشروع للمخدرات ومنع الجريمة

١٦٣ - تولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم مشاريع بديلة مدرّة للدخل ترمي إلى إفادة النساء والأطفال في الريف. ومن ذلك مثلا ما تم في فييت نام حيث عكف المكتب على مدار السنة الماضية على وضع منهجية يمكن احتذاؤها للاستعاضة عن الدخل المتولد من إنتاج الأفيون بين صفوف الأقلية الإثنية في مقاطعة كي سون. وتلك الأنشطة أسهمت بدورها في تخفيض الطلب على المخدرات من خلال دعمها قدرة المؤسسات الوطنية وتشجيعها للبرامج الإنمائية ذات الأساس المجتمعي.

١٦٤ - ومع عودة إنتاج الأفيون على نطاق واسع إلى أفغانستان، مما أدى إلى طرح ٣ ٤٠٠ طن من الأفيون في عام ٢٠٠٢، تعد أفغانستان مصدرا لثلاثة أرباع الإنتاج العالمي السنوي من الأفيون. وفي عام ٢٠٠٢، ركّزت تدابير إنفاذ القوانين التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقديم الدعم لتعزيز قدرات إنفاذ القوانين في البلدان المجاورة وبلدان المرور العابر. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٣، استهل المكتب مجموعة متكاملة من أنشطة التدخل الجديدة لإنفاذ القوانين بالنسبة إلى غرب ووسط آسيا بما يزيد على ٢٥ مليون دولار. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز القدرات على مراقبة الحدود بما في ذلك التعاون عبر الحدود في البلدان المجاورة لأفغانستان ودعم إيجاد وحدات جديدة لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات في كابل وفي المقاطعات الأفغانية المهمة وإقامة سبل جديدة للمراقبة على طول الحدود الأفغانية الرئيسية.

١٦٥ - كما طرح المكتب برنامجا تدريبيا مسجلا على قرص الليزر المدمج (سي دي روم) للتدريب على إنفاذ القوانين في جنوب شرقي آسيا وتركيا، فضلا عن مشاركته في إقامة مراكز تدريب على إنفاذ القوانين وقواعد بيانات وطنية بشأن الجريمة والأمن العام في البرازيل.

١٦٦ - وخلال العام الماضي، أدار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع مساعدة تقنية لمكافحة الفساد والاتجار في الأشخاص. وكانت مشاريع مكافحة الفساد في كل من نيجيريا وكولومبيا وجنوب أفريقيا وهنغاريا ورومانيا ترمي إلى دعم وضع وتنفيذ برامج قومية لمكافحة الفساد ومساعدة تلك البلدان على تدعيم نزاهة وقدرات الجهاز القضائي. كما أن مشاريع مكافحة الاتجار في الأشخاص في الجمهورية التشيكية وهولندا والفلبين وغرب أفريقيا كانت ترمي إلى تحسين استجابة العدالة الجنائية إزاء الاتجار في الأشخاص، وتشجيع تنفيذ المبادرات الرامية إلى مؤازرة الضحايا، والمساعدة على تنفيذ بروتوكول منع الاتجار في الأشخاص ولا سيما النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

تطوير حقوق الإنسان

١٦٧ - ما زالت حقوق الإنسان هي المحور الأساسي لأعمال الأمم المتحدة. وعلى مدار العام الماضي، شجعني باستمرار ما لمسته من توافق متنام دوليا بين الآراء فيما يتعلق بعالمية حقوق الإنسان إضافة إلى الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، والتعاون الدولي في بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتزايد دمج حقوق الإنسان في صلب الأنشطة المتصلة بالتنمية ومنع الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والمساعدات الإنسانية فضلا عن القوة المتزايدة لحركة حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

١٦٨ - ولكن في الوقت نفسه، ففي أنحاء كثيرة من العالم ما زال ثمة مشاكل تصادف تنفيذ حقوق الإنسان إضافة إلى عدم توقف الانتهاكات الجسيمة في هذا الشأن. ومما نال من قدرة الحكومات على دعم الحد الأدنى من معايير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، تعثر خطى الاقتصاد الدولي والسلبيات التي شابت أساليب الحكم. كما أن حكومات بعض البلدان المتقدمة تبدي علامات تدل على الاستياء عندما تطبّق عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فثمة قلق يواكب هذه الظاهرة من جانب البلدان النامية في لجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة التعامل مع الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الموجهة إلى بعض منها.

١٦٩ - وفيما تسلِّم المنظمة بإحراز تقدم في مثل هذه المجالات، وكذلك بالتحديات التي تصادفها في ميدان حقوق الإنسان، يظل من المهم التنويه بالمجالات الواسعة للاتفاق المشترك فيما بين الأعضاء بشأن تلك القضايا والانطلاق منها لتعزيز التعاون الدولي من أجل الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في المستقبل. كما أن عدد التصديقات التي تمت على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ما برح في ازدياد بما يتسق مع أحد أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. فعلى مدى الإثني عشرة شهرا الماضية، أصبحت خمس دول جديدة أطرافا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ودولة واحدة أصبحت طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ودولة أخرى أصبحت طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأربع دول أصبحت أطرافا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة والمعاقبة عليها، ودولة واحدة أصبحت طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، وخمس دول أصبحت أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وثلاث دول أصبحت أطرافا في العهد الدولي لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وثمة تصديقات أخرى على البروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد، مرة أخرى، الدول التي لم تصدِّق بعد على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان أو تنضم إليها أن تفعل ذلك.

١٧٠ - وما زالت أعمال هيئات الخبراء المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تشكِّل أهمية جوهرية. وعلى مدى السنة الماضية، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة

المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل ولجنة مناهضة التعذيب، في ١١٢ من تقارير الدول الأطراف واعتمدت خمسة تعليقات عامة توضح مغزى المعاهدات وتطرح محددات عملية بشأن تنفيذها. كما أن إجراءات الالتماسات المعمول بها في إطار عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تتيح فرصا عظيمة لتعزيز الحماية الدولية. وعلى مدى السنة الماضية اعتمدت هيئات الخبراء أكثر من ١٠٠ قرار ورأي بشأن حالات فردية معظمها يسهم بسبل مرموقة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك فقد اتخذ عدد من التدابير العملية لتحسين أعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتعزيز التعاون فيما بينها، ومن ذلك مثلا ما قامت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب من اعتماد آليات لمتابعة ما تم إبداؤه من ملاحظات ختامية.

١٧١ - كما واصل المقررون الخاصون والخبراء المعينون من جانب لجنة حقوق الإنسان أداء دور لا غنى عنه بوصفهم عناصر للحماية المتقدمة. ويوجد الآن نحو ٤٠ من هؤلاء المعينين بصفة خاصة ممن يمارسون العمل بالفعل. وعبر السنة الماضية فقد جاءت تقاريرهم لكي تعرض لعدة مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان وتتصل بما مجموعه نحو ٦٠ من الحالات في بلدان شتى. وهؤلاء الخبراء الأفراد الذين يعملون بصفتهم الشخصية أصدروا ما يزيد على ٧٠٠ نداء عاجل إلى الحكومات سعيا إلى إسباغ الحماية على أشخاص وفئات كانوا في حاجة إليها. كما استمرت الجهود خلال العام الماضي لتعزيز طرائق عملهم بما في ذلك اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين وضوح العلاقات بينهم وبين موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع بدء العمل بدورات توجيهية وطرح مواد للإحاطات الموجزة بالنسبة للعناصر الجدد من المكلفين بولايات خاصة مع تحسين التنسيق ومتابعة المراسلات مع الحكومات وزيادة التفاعل مع الشركاء الاستراتيجيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما أن الحوار المتفاعل بين المكلفين بولايات ذات إجراءات خاصة وبين أعضاء اللجنة، الذي استرشد بالحوار المماثل الذي يتم في إطار اللجنة الثالثة المنبثقة عن الجمعية العامة، أثبت نجاحه ولا شك أنه سوف يتعزز في السنوات القادمة. وقد أنشئ فرع جديد معني بالإجراءات الخاصة ضمن مكتب المفوض السامي لتعزيز فعالية المقررين الخاصين والخبراء بما في ذلك المساعدة على وضع معايير للتعيين ومواءمة معايير التشغيل وزيادة الوعي بأنشطة الإجراءات الخاصة وتوفير مستوى كاف من دعم الموظفين.

١٧٢ - وفي تقريري المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، دعوت إلى بذل جهود مكثفة لتعزيز التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة دعما لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وهذا مجال نشهد ما يتم فيه من تطورات إيجابية لها أهميتها. وعلى مدار العام الماضي، ساعدت مفوضية حقوق الإنسان، باستخدام التبرعات بشكل رئيسي، نحو ٥٠ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن أمانات إقليمية تعمل في خدمة تلك المؤسسات. كما شاركت المفوضية في مشاريع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في ٣٢ بلدا وما زال لها وجود ميداني في ٢٩ بلدا. وعليه فإن أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تؤكد باستمرار على أهمية الأداء الفعال للنظم الوطنية للحماية. ولنفس الغاية، أُحرز تقدم ملموس في دمج حقوق الإنسان في صلب الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، اعتمدت حلقة العمل الثانية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنهج الإنمائية القائمة على أساس الحقوق عددا من التوصيات التي من شأنها دعم أنشطتنا المبذولة في هذا المجال. وبناء على طلبي، قام المفوض السامي لحقوق الإنسان،

متعاونا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بإعداد خطة عمل مشتركة لتعزيز حقوق الإنسان المتصلة بالإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وهذه الخطة، المقرر اعتمادها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ومن ثم تنفيذها على مدى السنوات الثلاث القادمة، سوف تشمل تدابير محددة مطلوبة لتحسين قدرة الوكالات الإنمائية والإنسانية بالأمم المتحدة على التعاون لمساعدة الدول في جهودها الرامية إلى إنشاء وتطوير نظم وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٧٣ -على أن انتهاكات حقوق الإنسان كثيرا ما تكون جسيمة بشكل خاص في المجتمعات التي تجتاز مرحلة انتقالية كبرى في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثمة دراسة لجامعة الأمم المتحدة تؤكد من جديد على أولوية ممارسات حقوق الإنسان في المجتمعات المارة بمرحلة انتقالية، لا بحكم قيمتها الجوهرية فحسب، ولكن أيضا بسبب أثارها المضاعفة على التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية وحل الصراعات.

١٧٤ -وقد ضمت الدورة التاسعة والخمسون للجنة حقوق الإنسان، المعقودة في عام ٢٠٠٣، جزءا غير مسبوق رفيع المستوى دام أربعة أيام واجتذب نحو ٧٠ من كبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه شاركت أكثر من ٤٠ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال اللجنة حيث طرحت منظوراتها وتقييماتها ورؤاها. وكان هذا تطورا ملموسا في نشاط اللجنة. كذلك فقد دُعيت للمرة الأولى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في صياغة مشروع صك دولي لحقوق الإنسان من خلال أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

١٧٥ -وكانت المشاركة في دورة لجنة حقوق الإنسان مشاركة مرموقة بكل معيار. ففي العام الماضي، وبالإضافة إلى ٥٣ من الدول الأعضاء، و ١٠٠ من الحكومات المراقبة ونحو ١ ٦٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية ممن تجمعوا على صعيد واحد مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة. وعليه، تطورت اللجنة لتصبح منتدى رئيسيا للشراكة بين ممثلي الأطراف الحكومية والأطراف الحكومية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

١٧٦ -ومع ذلك لا تخلو لجنة حقوق الإنسان من المشاكل. فقد ساد قلق عام إزاء حقيقة أن حكومات متهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجدت طريقها إلى عضوية اللجنة. وساد قلق بشأن لهجة المناقشة في اللجنة وحقيقة أنها لا تتصدى لبعض حالات الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وهذه قضايا تعد من الأهمية بمكان وأرجو أن يتصدى لها بجدية مكتب اللجنة قبل انعقاد الدورة القادمة.

١٧٧ -وفي نهاية المطاف، لا بد لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أن تكون ملهمة لثقة الجمهور. فالأنشطة الترويجية إذا ما افتقرت إلى الحماية الكافية والفعالة لن تفوز بتلك الثقة لا من جانب الجمهور بصفة عامة ولا من جانب المنظمات غير الحكومية وأطراف المجتمع المدني التي نعتمد عليها إلى حد كبير للغاية في أعمالنا في مجال حقوق الإنسان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع المنظمات والأفراد العاملين في إطار حركة حقوق الإنسان لأن بفضلهم يصبح عملنا في مجال حقوق الإنسان أمرا ممكنا، سواء كان ذلك من خلال إجراء البحوث أو تقصي الحقائق أو إسباغ الحماية أو التثقيف أو نشر المعلومات بشأن حقوق الإنسان.

المحكمة الجنائية الدولية

١٧٨ -منذ أن دخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أحرز قدر كبير من التقدم في تحويل المحكمة لتصبح مؤسسة قضائية فاعلة. فقد عقدت جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي أولى دوراتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ واتخذت قرارات مهمة بما في ذلك اعتماد عدد من الصكوك الإضافية اللازمة لتشغيل المحكمة على نحو يجمع بين الكفاءة والفعالية. وفي مقدمة هذه الصكوك عناصر الجريمة وقواعد الإجراءات والإثبات للمحكمة. وفي دورتها الأولى المستأنفة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، انتخبت الجمعية القضاة الثمانية عشر للمحكمة ومنهم ٧ من النساء و ١١ من الرجال يمثلون جميع المناطق وجميع النظم والأعراف القانونية. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، وفي جلسة افتتاحية في لاهاي، أدى القضاة الـ ١٨ اليمين الرسمية بأن ينهضوا بواجباتهم ويمارسوا سلطاتهم على نحو يجمع بين النزاهة والإخلاص والحيدة وإعمال الضمير، كما انتخبوا رئاسة المحكمة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ولدى اجتماعها المستأنف لدورتها الأولى، اتخذت الجمعية وبعد عدة أشهر من المشاورات، الخطوة الإضافية المتمثلة في انتخاب أول مدع للمحكمة. كما أصدرت توصيات بشأن انتخاب المسجل. وأعقب ذلك أن أدى المدعي اليمين الرسمية في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ثم انتخب القضاة مسجل المحكمة في ٢٥ حزيران/يونيه. وبعد أن استقرت الأوضاع بتولي كل من القضاة والرئاسة والمدعي والمسجل مناصبهم، اكتملت بذلك عملية اختيار كبار المسؤولين ليشكلوا هيئات المحكمة. وفي العام القادم، سوف يتحول التركيز من بناء المؤسسة إلى إعداد المحكمة لكي تمارس سلطاتها في مجالي التحقيق والادعاء ومن ثم تزاول مهامها القضائية.

١٧٩ -وقد استمر عدد الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه في الازدياد المضطرد. وقد أصبحت إحدى وتسعون دولة من جميع المناطق أطرافا في النظام الأساسي مقارنة مع ٧٦ دولة في مثل هذا الوقت من العام الماضي. وإنني لأشعر بارتياح عميق إزاء هذه الزيادة المضطردة في الدعم ولسوف أناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي أو تنضم إليه أن تفعل ذلك وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكامه.

١٨٠ -وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٣/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تولت الأمانة العامة للأمم المتحدة مهام الأمانة المؤقتة لجمعية الدول الأطراف. ومن المتوقع أن تبت جمعية الدول الأطراف، لدى انعقاد دورتها الثانية في أوائل أيلول/سبتمبر في أمر إنشاء أمانتها الخاصة. وفي كل حال فأنا على ثقة من استمرار الروابط بين الأمم المتحدة والمحكمة، ذلك لأن المنظمة والمحكمة سوف يربطهما اتفاق علاقة رسمي ووشائج تاريخية، فعلى مدى نصف قرن ظلت الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة وكان ذلك تأكيدا للقناعة المشتركة بأن العدالة والسلام لا انفصام بينهما من أجل التنمية البشرية. كما جاء إنشاء محكمة من هذا القبيل ليشكل إسهاما دائما من جانب الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على صعيد العالم بأسره.

المحاكم الدولية

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٨١ -أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكامها في قضيتين خلال السنة الماضية. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أدانت الدائرة الثانية للمحكمة ميتار فاسيليفيتش المتهم بارتكاب أعمال ضد السكان المسلمين في محيط فايز غراد في البوسنة والهرسك إلى جانب أعمال اضطهاد وقتل. وقد حكمت عليه بعشرين سنة

سجنا. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، أدانت الدائرة الأولى، الفرع ألف، ميلادين ناليليتش وفنكو مارتينوفيتش على معاملتهما المدنيين والأسرى المسلمين البوسنيويين وارتكابهما جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب ومخالفات صارخة لاتفاقيات جنيف وحكمت عليهما بالسجن ٢٠ عاما و ١٨ عاما على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك فقد دفع خمسة من المتهمين بالإقرار بالذنب. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دفعت باليانا بلاسيتش التي كانت ناشطة في السابق في رئاسة الجمهورية الصربية في البوسنة والهرسك وكانت بعد ذلك عضوا في الرئاسات الجماعية والموسعة لجمهورية صربسكا، بإقرار الذنب بارتكاب جريمة الاضطهاد. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ حكمت عليها المحكمة بالسجن أحد عشر عاما. وأعقب ذلك في أيار/مايو ٢٠٠٣ أن أقر بالذنب كل من مومير نيكوليتش ودراغان أوبرونوفيتش بارتكابهما جرائم فيما يتعلق بسقوط سربرينتشا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أقر بالذنب في ارتكاب جريمة الاضطهاد بريدراغ بانوفيتش المتهم بارتكاب جرائم في معسكر قيراتيرم. وتستمر حاليا أربع محاكمات أخرى تشمل سبعة متهمين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، أقر بالذنب داركو ماردیا، وهو قائد سابق لوحدة الشرطة الصربية الخاصة في البوسنة بارتكاب جرائم القتل والأعمال غير الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ رفضت دائرة الاستئناف الطعون المقدمة من جانب زيدرافكو موسيتش وهو كرواتي بوسنوي وحازم ديليتش وأسد لاندزو وكلاهما من مسلمي البوسنة وأكدت الأحكام الصادرة ضدهم بتهمة القتل والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية المرتكبة عندما كانوا من الأفراد العاملين في معسكر سجن سيليبيتشي في وسط البوسنة والهرسك. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وُجد أن ميلومير ستاكيتش وهو شخصية قيادية سابقة في بلدية بريدور بالبوسنة والهرسك التي ارتُكبت فيها مذابح ضد أفراد من غير الصرب مذنب بارتكاب جرائم الإبادة والقتل والاضطهاد والترحيل.

١٨٢- وبعد أن تلقت المحكمة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ تأييد مجلس الأمن بإنجاز استراتيجيتها المتمثلة في التركيز على محاكمة القادة السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين ونقل القضايا التي تشمل المتهمين من الرتب الوسطى إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم، شرعت المحكمة في تنفيذ تلك الاستراتيجية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عدَّلت قواعد الإجراءات والإثبات الخاصة بها لكي تنص على إمكانية إحالة بعض القضايا على المحاكم الوطنية التي تتمتع بالولاية القضائية في الموقع الذي تكون قد ارتُكبت فيه الجريمة أو يكون قد قُبض فيه على أحد المشتبه بهم. وعلى مستوى عملي أكثر، فقد زودت المحكمة مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك بالمشورة فيما يتعلق بمشروعه إنشاء دائرة متخصصة لجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك بحيث يمكن للمحكمة أن تحيل عليها بعض القضايا للنظر فيها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ وقَّعت المحكمة ومكتب الممثل السامي اتفاقات مشتركة تنشئ أساس خطة مشتركة لتنفيذ المشروع المذكور. ولسوف تتخذ المحكمة والمفوض السامي مزيدا من الخطوات في هذا الشأن في الأشهر القادمة.

١٨٣- وفي العام الماضي، تم نقل أحد عشر متهما آخرين إلى لاهاي بحيث أصبح العدد الإجمالي للمحتجزين هو ٥٠ فردا مع وجود سبعة محتجزين رهن الإفراج المؤقت. ومن بين الذين تم احتجازهم ميلان ميلوتينوفيتش رئيس صربيا السابق وفويسلاف سيسلي، رئيس الحزب الراديكالي الصربي وعضو في البرلمان الصربي وجوفيكا ستانيسيتش رئيس دائرة أمن الدولة بجمهورية صربيا.

١٨٤- وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وجَّهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن ذكرتُ فيها أنني توصلتُ إلى رأي مفاده أن الأوان قد حان للفصل بين منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ومنصب المدعي العام

للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بحيث يشغلهما شخصان مختلفان. ولما كانت المحكمتان مقبلتين على بدء تنفيذ استراتيجيات كل منهما لاستكمال هياكلها، رأيتُ أن من الأفضل، لما فيه خدمة كفاءتهما وفعاليتهما، أن يكون لكل منهما مدعٍ عام يمكنه، أو يمكنها، تكريس كل طاقاته والتفرغ بالكامل لما ينتظر كل محكمة من أعمال تنظيمية وإشراف وإدارة وتوجيه للتحقيقات والمحاكمات. وقد أيَّد مجلس الأمن هذا الاقتراح بقراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١٨٥- أجرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تسع محاكمات على مدار السنة الماضية تشمل ما مجموعه ٢٣ متهما. وفي ثلاث من تلك المحاكمات أصدرت أحكامها. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أدانت الدائرة الأولى جيرارد نتاكيروتيمانا، وهو طبيب بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن ٢٥ سنة. كما انتهت إلى أن والده إليسافان نتاكيروتيمانا وهو راعٍ لكنيسة الأدفنتست لليوم السابع مذنب بتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فحكمت عليه بالسجن عشرة أعوام. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ أدانت الدائرة الابتدائية بالمحكمة إليزير نيتيغيكا، وزير الإعلام في حكومة رواندا المؤقتة في عام ١٩٩٤، بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وفي اليوم نفسه، انتهت الدائرة الثالثة بالمحكمة إلى إدانة لورنت سيمانازا، وهو الرئيس السابق لمقاطعة بي كومبي بتهمة التواطؤ لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن ٢٥ عاما. وبهذا يصل مجموع الأحكام التي أصدرتها المحكمة إلى ١١ حكما منذ أن بدأت المحاكمات في عام ١٩٩٧. وهناك أربع قضايا أخرى ما زالت قرب الاكتمال. وتتوقع المحكمة أن تكون قد أصدرت ١٥ حكما تشمل ما مجموعه ٢١ متهما بنهاية عام ٢٠٠٣. وهناك محاكمتان قيد النظر أخريان تضمان عشرة متهمين وأتوقع أن يبدأ العمل في موعد لاحق من هذا العام في أربع محاكمات أخرى تضم ١٠ متهمين آخرين.

١٨٦ -وبالإضافة إلى تسيير المحاكمات، فقد أشرفت دوائر المحكمة الثلاث على استعدادات ما قبل المحاكمة في ٢١ قضية خلال العام الماضي شملت ٣١ متهما. ومن جانبها أصدرت دائرة الاستئناف حكما في استئناف يطعن في إدانة فرفضت الاستئناف وأكدت الحكم الأصلي بالإضافة إلى ستة قرارات بشأن استئنافات تمهيدية و ١٥ قرارا وأمرا آخر. كما عقد القضاة جلستين عامتين نظروا فيهما في عدد من التغييرات على قواعد الإجراءات والإثبات بالمحكمة واعتمدوها، مما يساعد على التعجيل بإجراءات النظر في الدعاوى. وفي أعقاب ما انتهى إليه مجلس الأمن في قراره ١٤٣١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ من إنشاء مجموعة من القضاة المخصصين في المحكمة بغية تمكين المحكمة من التعجيل بإنجاز عملها، انتخبت الجمعية العامة ١٨ من هؤلاء القضاة يوم ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لكي يخدم كل منهم لفترة أربع سنوات مع التنفيذ فورا.

١٨٧ -وقد واصلت المدعية تحقيقاتها ومن المتوقع أن تقدم عرائض الاتهام ضد ما يصل إلى ٢٦ متهما آخر بنهاية عام ٢٠٠٤. وفي تلك الفترة تكون تحقيقات المدعية قد اكتملت. ويمكن للمحكمة أن تحيل عددا من القضايا الأخرى التي حققتها المدعية إلى المحاكم الوطنية للنظر فيها بما في ذلك قضايا رواندا. أما قلم المحكمة فقد طرأت عليه تغييرات لتعزيز قدرته على دعم الأجهزة الأخرى للمحكمة ومحامي الدفاع على السواء. وفضلا عن ذلك يجتمع حاليا مجلس تنسيق كل شهر لتنسيق أعمال أجهزة المحكمة الثلاثة فيما تجتمع لجنة للإدارة كل أسبوعين لتكفل أفضل توجيه للدعم الإداري والقضائي من قلم المحكمة إلى دوائرها.

المحكمة الخاصة لسيراليون

١٨٨ -في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدى قضاة الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لسيراليون اليمين القانونية في فريتاون وانتخبوا رئيس المحكمة الخاصة.

١٨٩ -وعلى مدى السنة الماضية، عكف المدعي ومكتبه على التحقيق في مسرح الجرائم التي وقعت في سيراليون كما أجروا تحقيقات في الخارج ومقابلات مع شهود محتملين. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ أعلن المدعي أول لوائح اتهام من جانبه شملت قائد الجبهة الثورية المتحدة، فوداي سنكوح ووزير في حكومة سيراليون هو هينجا نورمان. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أعلن المدعي لائحة اتهام تشارلز تايلور رئيس ليبريا وبموجبها يوجه إلى السيد تايلور تهم ''تحمل أكبر مسؤولية'' عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكانت المحكمة قد أكدت في واقع الأمر اتهام السيد تايلور قبل ذلك الحين بثلاثة أشهر، في ٧ آذار/مارس، ولكنها قضت بأن يظل هذا الأمر دون إعلان. وحتى الآن وجه المدعي لائحة اتهام بحق ١٢ فردا منهم ٨ موقوفون في الوقت الحالي. وقتل أحد قادة الجبهة الثورية المتحدة السابقين وهو سام بوخاري في ليبريا وتجري المحكمة فحصا بالطب الشرعي لرفاته. كما أن المحكمة تتابع التقارير التي أفادت بأن القائد السابق للقوات المسلحة للمجلس الثوري، جوني بول كوروما، وهو بدوره على لائحة الاتهام، قد قتل في ليبريا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣ توفى فوداي سنكوح بينما كان رهن الاحتجاز وبانتظار أن يمثل أمام المحكمة.

١٩٠ -وقد وجهت، مع اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة، عدة نداءات للدول الأعضاء طلبا للتمويل منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ بما يتيح للمحكمة مواصلة أنشطتها بعد هذه السنة الميلادية. وأود أن اغتنم الفرصة لكي أناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تساهم في الصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة.

تعزيز سيادة القانون

١٩١ -على نحو ما اتضح من تقاريري السابقة، فقد جعلت من دعم سيادة القانون الدولي أولوية بالنسبة للمنظمة. ومن السبل الرئيسية التي يمكن للأمم المتحدة أن تساهم من خلالها في تحقيق ذلك الهدف، تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للدول في النظام القانوني الدولي. ومن دواعي الارتياح الشديد في هذا الشأن أن ننوه بنجاح فعاليات المعاهدات التي تنظم كل سنة منذ عام ٢٠٠٠ بغية التشجيع على زيادة المشاركة في إطار المعاهدات المتعدد الأطراف. أما فعالية السنة الماضية، التي تمت خلال انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، فقد نجمت عن اتخاذ ٤٨ دولة إجراءات بشأن ما مجموعه ٨٣ معاهدة تتصل بـ ٣٩ معاهدة في ميدان التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ولقد دعوت الحكومات إلى المشاركة في إحدى الفعاليات المتصلة بمعاهدات وعنوانها ''محور عام ٢٠٠٣: المعاهدات المتعددة الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب'' يجري عقدها خلال المناقشة العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

١٩٢ -بيد أن هناك دولا كثيرة لم توقع بعد على المعاهدات ولم تصدق عليها، لا بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية ولكن لأن ذلك يرجع إلى نقص بسيط في الخبرة الفنية اللازمة لأداء إجراءات المعاهدة. كما أن بعضها يفتقر إلى الخبرة لإعمال القوانين اللازمة لتنفيذ المعاهدات التي وقعتها أو صادقت عليها أو إلى تدريب الموظفين اللازمين لتطبيق تلك القوانين. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، دعوت الدول إلى إحاطتي علما بأي مجالات محددة تكون فيها بحاجة إلى مساعدة تقنية، كما كيَّفت المساعدة التي تقدمها المنظمة

حاليا في ضوء ردود تلك الدول. ويعكف الآن قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على تنظيم دورات تدريبية بشأن قانون المعاهدات وممارستها، مرتين كل سنة في المقر، للمسؤولين الحكوميين وموظفي هيئات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية. وقد تم هذا العام توسيع البرنامج بحيث يشمل المستوى الإقليمي حيث عُقدت حلقة عمل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وسوف تتلوها حلقة أخرى في فيجي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد طلب عدد يقرب من ١٥ من البلدان النامية عقد دورات تدريبية في عواصمها. وأعكف حاليا على استكشاف سُبُل التمويل بحيث أستطيع تلبية هذا الطلب. وبصفة أعم، وبغية تبسيط جميع شروط تقديم المساعدة القانونية الفنية من جانب منظومة الأمم المتحدة، طلبت إلى جميع الإدارات والصناديق والوكالات والبرامج في آذار/مارس ٢٠٠٢ استعراض المساعدة التي تقدمها حاليا. ومن نتائج هذه الممارسة إنشاء موقع على الشبكة العالمية للمساعدة القانونية الفنية يمكن الوصول إليه بسهولة، ومن خلاله تستطيع الحكومات أن تحدد نوعية المساعدة التي تتيحها المنظمة وأن تصل إليها ويتلقى هذا الموقع حاليا ما بين ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٦ زيارة كل شهر.

١٩٣ - وعلى مدى السنة الماضية، اتخذت المنظمة أيضا مزيدا من الخطوات نحو إنفاذ القانون الدولي. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ طلبت إليَّ الجمعية العامة استئناف المفاوضات لعقد اتفاق مع حكومة كمبوديا بشأن العمل، في إطار مساعدة دولية، على إنشاء دوائر استثنائية ضمن الهيكل الحالي لمحاكم كمبوديا للمحاكمة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الكمبودي والقانون الدولي المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. وقد أسفرت هذه المفاوضات عن إعداد مشروع اتفاق بين الأمم المتحدة وكمبوديا تم توقيعه في فنوم بنه يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ وافقت الجمعية العامة على مشروع الاتفاق وطلبت إليَّ وإلى حكومة كمبوديا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضعه موضع التنفيذ وتم توقيع الاتفاق في احتفال أُقيم في فنوم بنه يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١٩٤ - ولا يزال الأمر يستوجب عملا كثيرا سواء من جانب الأمم المتحدة أو كمبوديا قبل أن يدخل الاتفاق حيِّز النفاذ. إذ سوف يتعين على حكومة كمبوديا أن تقدم الاتفاق إلى السلطات الوطنية ذات الصلة من أجل تصديقه واتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل القانون الكمبودي بما يتواءم مع الاتفاق وكفالة أن ينطبق الاتفاق، فور تصديقه بوصفه قانونا في كمبوديا. كذلك سوف يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تقوم بالكثير من جانبها وبالذات سوف يقتضي الأمر مني تأمين التبرعات اللازمة لتمويل المساعدة التي سوف تقدمها الأمم المتحدة بموجب الاتفاق. ولهذه الغاية، سوف أُطلق نداء في القريب العاجل موجها إلى الدول، وإن كُنت بحاجة في المقام الأول أن أكوّن صورة أفضل عن الاحتياجات المحتملة للدوائر الاستثنائية فيما يتعلق بالموظفين والمعدات والأثاث والإمدادات وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية. وآمل أن أتمكن من إيفاد بعثة تخطيط إلى فنوم بنه لهذا الغرض في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأنا مُدرك تمام الإدراك ضرورة التصرف بسرعة وإلا، وعلى نحو ما أوضحته الجمعية العامة فإن فرصة تقديم كبار قادة الخمير الحمر إلى ساحة العدالة، إضافة إلى من يتحملون أكبر المسؤوليات عن المذابح الفظيعة التي ارتُكبت خلال فترة الخمير الحمر يمكن أن تضيع سريعا. ولقد انتظر الشعب الكمبودي وقتا طويلا لكي يرى هؤلاء الأفراد وقد مثلوا أمام المحكمة ويحدونا الأمل في ألا يتعيَّن على هذا الشعب أن ينتظر فترة أطول.

الشؤون القانونية

١٩٥ - خلال السنة الماضية، واصلت لجنة القانون الدولي أعمالها بشأن التحفظات على المعاهدات من خلال اعتماد

المزيد من المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بصياغة وإبلاغ التحفظات والإعلانات التفسيرية. وقد نظرت في عدة مشاريع للمواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية واستعرضت التقدم المحرز بشأن موضوع الأفعال الانفرادية للدول ووافقت على إطار مفهومي لموضوع المسؤولية الدولية في حالة وقوع خسائر نتيجة أضرار عابرة للحدود ناجمة عن أنشطة خطرة. كما عيَّنت مقررين خاصين لاثنين من الموضوعات الجديدة في جدول أعمالها وهما مسؤولية المنظمات الدولية والموارد الطبيعية المشتركة. وفي حالة الموضوع الثالث الجديد وهو تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناجمة عن تنوع وتوسع القانون الدولي - قررت أن تبدأ في دراسة قاعدة القانون الخاص ومسألة الأنظمة المستقلة ذاتيا. وفي الوقت نفسه نجحت اللجنة المخصصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ في حلّ جميع القضايا المعلَّقة المتصلة بمشاريع المواد بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية التي كانت لجنة القانون الدولي قد اعتمدتها في عام ١٩٩١، وأوصت الجمعية العامة بأن تتخذ الآن قرارا بشأن صيغتها النهائية.

١٩٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، أنهت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واعتمدت أحكامها القانونية النموذجية بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا وأعطت موافقتها التمهيدية على مشروع دليل تشريعي بشأن قانون الإعسار. وقد أكدت اللجنة على أهمية تعزيز أمانتها، في حدود الموارد القائمة، بما يساعدها على الاستجابة إلى الطلبات المتزايدة عليها لوضع تشريعات تجارية موحدة، وتقديم المساعدة القانونية الفنية، ونشر المعلومات عن أحدث التطورات القانونية وتنسيق أعمالها مع المنظمات الدولية الأخرى.

١٩٧ - كما واصلت اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، واللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، جهودهما لإعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. بيد أن مسائل التعريف والقضايا الأخرى المتعلقة بنطاق التطبيق، بما في ذلك علاقة هذا الصك بالصكوك الأخرى في الحاضر والمستقبل، ما زالت تقف في طريق اعتماد اتفاقية شاملة، بينما أفضت قضايا تتعلق بنطاق مشروع الاتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك الصك. وفي الوقت نفسه عاودت اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المنتسبين إليها اجتماعاتها في آذار/مارس ٢٠٠٣. وثمة عدد من الأمور المهمة المتعلقة بالتدابير اللازمة لتعزيز النظام القانوني القائم بموجب الاتفاقية ما زالت بحاجة إلى تدارس عميق من جانب الدول وأنوي من جانبي أن أواصل الانشغال الفعال بهذه المسألة المهمة.

١٩٨ - وفيما يتعلق بقانون البحار ثمة تحديات عديدة تلوح على الطريق: تعزيز التنمية المستدامة لموارد المحيطات، ودعم تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية لدول العَلَم وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات. وفي معرض الاستجابة إزاء الشواغل المتعلقة بقصور التنفيذ من جانب دول العَلَم للقواعد والمعايير الدولية من أجل سلامة السفن ومنع التلوث وحفظ الثروة السمكية وشروط العمل، أنشأت فريقا استشاريا مشتركا بين الوكالات معنيا بتنفيذ دول العَلَم في آذار/مارس ٢٠٠٣ لدراسة هذه المسألة. كما أن مسألة التنفيذ من قبل دول العَلَم عاودت الظهور في الاجتماع الرابع للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لدراسة القضايا المتعلقة بالسلامة الملاحية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. كما سلط الاجتماع المذكور الضوء على عدد من القضايا الأخرى: نقل المواد الخطرة وحماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار والحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المُبلغ عنه والحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بصورة فعالة فيما بين

الوكالات وإنشاء عملية منتظمة لتقديم التقارير والتقييمات العالمية للدول بشأن البيئة البحرية (التقييم البحري العالمي) ولسوف أقدم تقريرا عن المسألة الأخيرة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

١٩٩ - وخلال العام الماضي أسدى مكتب الشؤون القانوني مشورته إلى وحدات مختلفة بالأمانة العامة فيما يتعلق بصياغة قرارات مجلس الأمن الجديدة المتصلة بالعراق وبالذات ما يتصل بتشغيل برنامج النفط مقابل الغذاء. ومما يجدر التنويه به أيضا الدور الذي قام به المكتب في وضع وتنفيذ إجراء لانتخاب القضاة والمدعي للمحكمة الجنائية الدولية كما أنه عمل مع حكومة سيراليون في تنفيذ الاتفاق المتصل بإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي الوقت نفسه واصل المكتب تقديم المشورة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن ممارسة سلطتها التشريعية والتنفيذية وتقديم المشورة والدعم لبعثات حفظ السلام الأخرى التابعة للمنظمة ولا سيما في البتّ في المطالبات وفي التوصل مع البلدان المساهمة بقوات إلى ترتيبات وفي تنفيذ تلك الترتيبات. كما قدم مشورته بشأن طائفة واسعة من القضايا الأخرى التي تدخل ضمن اهتمامات المنظمة بما في ذلك الشراء والتفاوض على العقود وكثير منها ينطوي على قضايا معقدة ومستجدة وخاصة تلك المتصلة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وتنفيذ الإصلاحات المتصلة بالموظفين.

الفصل الخامس

تعزيز الإدارة

الإدارة والتنظيم

٢٠٠ - استمر تعزيز تفويض السلطة الإدارية لإدارات ومكاتب الأمانة العامة مع ما يقترن بذلك من المسؤولية التي يتحملها مديرو البرامج وذلك من خلال تنفيذ عملية الميزنة والإدارة الموجهة نحو تحقيق نتائج. كما أن وضع واستخدام نظام لمؤشرات الأداء الإداري المستند إلى المواقع الإلكترونية، ومشتملا على خمسة مؤشرات منها تتبع مسار التوظيف، وحالة التوازن بين الجنسين ونفقات الميزانية العادية، ونفقات الموارد الخارجة عن الميزانية، وتنفيذ التوصيات الواردة في المراجعات التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، جاء ليتيح أداة إدارية لمديري البرامج وللمكاتب التنفيذية التي تعمل معهم عبر الأمانة العامة لتنفيذ الإجراءات المتخذة ضمن الوحدات البرنامجية التابعة لهم بما يحقق أهداف البرنامج.

خدمات الدعم المشتركة

٢٠١ - تعمل إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام في إطار شراكة تستهدف زيادة الدعم المقدم لبعثات حفظ السلام من خلال تنفيذ الترتيبات الجديدة للشراء الميداني. وقد تم إقرار خطوط أوضح للمسؤولية والمساءلة مع إلغاء الإجراءات التي لا لزوم لها. كما شملت الدعم الفني والمباشر في مجال المشتريات، المقدم إلى بعثات حفظ السلام تقييم المرشحين لشغل وظائف في مجال الشراء في البعثات الميدانية وتنظيم برامج تدريبية وإحاطات إعلامية وتركيب خط هاتفي ساخن لدعم موظفي الشراء في مجال حفظ السلام بالنسبة لأي مسألة متصلة بالشراء على أساس دائم خلال الأربع والعشرين ساعة.

٢٠٢ - وثمة مبادرات عديدة للخدمات المشتركة، ومنها مثلا تقاسم عقود الشراء واستحداث وثيقة هوية موحدة منطبقة في جميع أجزاء المنظمة كما يجري العمل بشأن أسلوب للمساومة الجماعية على نطاق المنظومة بأسرها مع خطوط الطيران الدولية للحصول على أجور وشروط أفضل. وتضم هذه المبادرات منظمات لا تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، ومنها مثلا مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وهذه الجهود الجماعية من المتوقع أن تفضي إلى المزيد من اتساق الممارسات ضمن إطار المنظمة وأن تنجم عنها مزايا مالية.

إدارة الموارد البشرية

٢٠٣ - منذ بدء العمل بنظام جديد في انتقاء الموظفين في ١ أيار/مايو ٢٠٠٢ والنظام المنقح لتقييم الأداء الإداري، ظل الاهتمام منصبا على إضفاء الطابع المؤسسي على تلك النظم، وعلى إدخال تحسينات بالنسبة لأدوات دعم تكنولوجيا المعلومات. وقد أدى نظام انتقاء الموظفين إلى المزيد من المساءلة والشفافية وإلى الإسراع بخطى عملية التوظيف وإلى إيجاد تجمع أكبر من المرشحين ولا سيما من البلدان النامية. أما النظام الإلكتروني لتقييم الأداء الإداري، الذي يدعم الحوار بين المشرفين والموظفين، فقد زاد الامتثال وكفل تحقيق نظام أفضل في قياس التقييم في جميع أجزاء الأمانة العامة وفي بعثات حفظ السلام على السواء. كما أن توسع برامج التعلم والدعم المهني، بما في ذلك مراكز التلقين والموارد المهنية يدعم مهارات وكفاءات الموظفين والمديرين ويسهم في تغيير الثقافة الإدارية للمنظمة. وثمة تركيز خاص على الموظفين الفنيين المبتدئين بما في ذلك تنظيم دورات

تدريبية مخصصة وبرامج للتعلم المباشر وإعادة التكليف تحت إشراف إداري. كما أن ترتيبات العمل المرنة، التي أصبحت سارية في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ على صعيد الأمانة العامة بأسرها تشكل جزءا من الجهود الرامية لمساعدة الموظفين على تحقيق توازن أفضل بين حياتهم المهنية وحياتهم الشخصية. ومن الأولويات المتوخاة في هذا الصدد ما يتمثل في المزيد من وضع وتنفيذ سياسة على صعيد الأمانة العامة بأسرها تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما من شأنه أن يعزز الوعي ويوسع سبل الحصول على المشورة الطوعية وسبل الفحص والرعاية والعلاج.

٢٠٤ - ويبقى أمن موظفي الأمم المتحدة قضية ذات أهمية قصوى. ومن أسف فقد استمرت الهجمات خلال العام قيد الاستعراض وإن كانت التدابير الجديدة التي اتخذت قد أفضت، على ما يبدو، إلى أثر إيجابي. وكان عدد الموظفين الذين فقدوا حياتهم في خدمة المنظمة خلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت آب/أغسطس ٢٠٠٣ هو الأدنى منذ عام ١٩٩٢ ولكن هذا كله ما لبث أن اعتراه تغير جسيم بفعل الهجوم المدمر في بغداد الذي وقع يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ لقد جاء هذا الحدث المروع ليجبرنا على أن نعاود النظر في الظروف التي نعمل في ظلها، وأن ننظر في أمر إضفاء تغييرات أساسية في هذا الشأن رغم ما ينطوي عليه ذلك من أسى وألم.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

٢٠٥ - تأذن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ بتنفيذ تجديد مجمع المقر والمراحل المتبقية من تطوير التصميم. وبناء على طلب الجمعية العامة، يتم استكشاف الإمكانيات المتاحة من حزمة التمويل من البلد المضيف، فضلا عن مساهمات أخرى من القطاعين العام والخاص. وقد عرضت مدينة نيويورك إنشاء مبنى جديد جنوبي المقر ليكون موقعا بديلا خلال عملية التجديد مما يتيح بعد ذلك توحيد مكاتب الأمم المتحدة المتفرقة حاليا في منطقة جوار الأمانة العامة وهذا العرض السخي موضع ترحيب بالغ.

الحالة المالية

٢٠٦ - تستمر الاتجاهات المالية الإيجابية التي شهدها العامان الماضيان. وجميع المؤشرات الثلاثة وهي النقد المتاح والديون المستحقة للدول الأعضاء والمبالغ غير المدفوعة والمستحقة على الدول الأعضاء ما زالت في حال من التحسن إلا أن ثمة اتجاها خاصا يشير إلى احتمال نشوء مشاكل على الطريق فعدد الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكها في الميزانية العادية كاملا يقل عما شهدته السنوات السابقة عندما كان يتم إحراز تقد م مضطرد في هذا الصدد. وفي واقع الأمر لم يشهد عام ٢٠٠٢ سوى ١١٧ من الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها كاملة في الميزانية العادية بما يعكس نكسة خطيرة عن التقدم المحرز بين عام ١٩٩٤ عندما كان العدد الذي سدد الاشتراكات كاملة هو ٧٥ دولة عضو وعام ٢٠٠٠ عندما سددت ١٤١ من الدول الأعضاء اشتراكاتها كاملة. وهذا يعني أن الأمر قد ينطوي على وقوع حالات عجز في الميزانية العادية.

المساءلة والرقابة

٢٠٧ - يعكف مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تعزيز نظم النزاهة والأخلاقيات في المنظمة من خلال تبني مبادرة اتخذتها الأمم المتحدة بشأن النزاهة التنظيمية لزيادة وعي الموظفين وحماية موارد المنظمة وسمعتها. كما يهيئ المكتب قدرا أكبر من التخطيط المنظم والمتكامل لمهام الرقابة المكلف بها من خلال إطاره لإدارة المخاطر. وفي حدود هذا الإطار يتم إجراء تحليل للمخاطر بالنسبة إلى جميع من يتعامل مع المكتب من إدارات ومكاتب وصناديق وبرامج من أجل

تحديد وترتيب المجالات البرنامجية والتشغيلية التي تتسم بدرجة عالية من التعرض لأوجه القصور أو الغش أو الإهدار أو سوء الاستعمال.

الرصد والتقييم وإسداء المشورة

٢٠٨ - في السنة الماضية قدم المكتب مشورته إلى الإدارات الأخرى بشأن تغيير أساليب عملها وهياكلها التنظيمية تنفيذا للإصلاحات المتواصلة على نطاق الأمانة العامة. وعمل المكتب في تعاون وثيق مع أربعة من الإدارات والمكاتب العميلة له فأسهم في تأمين استمرارية وفعالية الحلول التي تم تبنيها. وفي معرض استجابته إلى طلب من الجمعية العامة، أجرى المكتب استعراضا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نجمت عنه ١٧ توصية بشأن تبسيط وتعزيز أنشطة المفوضية وإدارتها.

٢٠٩ - وخلص تقييم متعمق لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية إلى أن الشعبة اضطلعت بصورة فعالة بمسؤوليات الأمين العام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تشارك الشعبة بنشاط في إنشاء آلية التنسيق الدولية الجديدة التي طلبتها الجمعية العامة للاستجابة على نحو أفضل للطلب المتزايد على المساعدة التقنية من الدول الأطراف في الاتفاقية. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقترحات إلى لجنة البرنامج والتنسيق من أجل إجراء تقييم مواضيعي رائد يستهدف تقديم استعراض منهجي للأنشطة التي تضطلع بها عدة برامج في المنظمة تسعى إلى تحقيق مقاصد مشتركة.

إدارة مراجعة الحسابات

٢١٠ - في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أجرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ١٠١ عملية مراجعة، أسفرت ٥ عمليات منها عن تقارير قُدمت إلى الجمعية العامة. وأبرزت مراجعة لمراكز الأمم المتحدة للإعلام (A/57/747)، مثلا، الحاجة إلى التعجيل بإجراء إعادة تقييم لمفهوم مراكز الإعلام من حيث فائدتها واستمرار ملاءمتها. وقد أنفقت موارد ذات شأن على تشغيل مراكز الإعلام في البلدان المتقدمة النمو، ودعا مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اتخاذ نهج مختلف وإعادة التوجه نحو البلدان النامية. وأوصى المكتب بجملة أمور من بينها أن تعيد إدارة شؤون الإعلام تقييم واستكمال أهداف واستراتيجيات مراكز الإعلام، وقد بدأت الإدارة بالفعل في تنفيذ كثير من هذه التوصيات. وفحصت عمليات مراجعة أخرى حالة التوصيات المتعلقة بتصفية بعثات حفظ السلام (A/57/622)، وشراء السلع والخدمات لبعثات حفظ السلام من الحكومات بواسطة طلبات التوريد (A/57/718)، والسياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام (A/57/224).

٢١١ - وفحصت مراجعة أجريت للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قدرة المعهد على الاستمرار، ووضعت مجموعة من التوصيات للتصدي للصعوبات المالية والتشغيلية التي يجابهها. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بتغيير قواعد اتفاقات المشاريع مع المنظمات الدولية غير الحكومية. وقد أسفر هذا عن مزيد من الموثوقية في المعلومات المالية وإجراءات الشراء التنافسي، فضلا عن مزيد من الشفافية في الانفاق الخاص بموظفي المشاريع.

التحقيقات

٢١٢ - تستطلع شعبة التحقيقات السبل الكفيلة بمعالجة زيادة حجم الادعاءات بسوء السلوك، وسوء الإدارة، وإساءة استغلال السلطة، وتبديد الموارد، التي وصف ٢٠ في المائة منها بأنها هامة للمنظمة في عام ٢٠٠٢، الأمر الذي

يرجع جزئيا إلى الشراكات الجديدة مع السلطات الوطنية لإنفاذ القانون. ومثال ذلك أن الشعبة قامت، في التحقيقات المتعلقة بتهريب اللاجئين في شرق أفريقيا والاستغلال الجنسي في غرب أفريقيا، بتنسيق فرق عمل مخصصة شملت، بالإضافة إلى المحققين، خبراء معارين من وكالات أخرى أو بناء على اتفاقات للخدمة الخاصة، في مجالات مثل الطب وحقوق الإنسان وحماية الأطفال واللاجئين وإسداء المشورة في حالات إساءة استعمال القوانين والاعتداء الجنسي.

٢١٣ -وقد استردت الشعبة، بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الغش التابع للجنة الأوروبية، مبلغ ٤,٢ مليون دولار كان قد اختلسه أحد كبار الموظفين السابقين في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وأدى التحقيق إلى نجاح السلطات الألمانية في مقاضاة هذا الموظف في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي محاولة لإرساء قواعد معيارية، فإن المؤتمر الرابع للمحققين الدوليين، الذي استضافه مكتب مكافحة الغش التابع للجنة الأوروبية والذي عقد في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أقر بالإجماع المبادئ التوجيهية لإجراء التحقيقات بواسطة المحققين التابعين للمنظمات الدولية والثنائية، وهي مبادئ قامت الشعبة بصياغتها وتقديمها.

تعزيز المنظمة

٢١٤ -إن المبرر المنطقي الأساسي الكامن وراء برنامجي لمواصلة التغيير هو جعل أنشطة المنظمة تسير وفقا للأولويات التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات العالمية. وإبان النصف الأول من عام ٢٠٠٣، بُذلت جهود رئيسية لكفالة أن يتجلى هذا التساوق مع الأولويات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي ستقدم إلى الجمعية العامة. ويشمل الاقتراح الذي سيعرض على الجمعية في أواخر عام ٢٠٠٣ إعادة تنظيم إدارتين رئيسيتين، هما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام. وأعتزم أيضا إنشاء قدرة على التخطيط الاستراتيجي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز إدارة مفوضية حقوق الإنسان، وزيادة الاستثمار في حقوق الإنسان ودعمها على الصعيد الوطني. وتستند هذه المقترحات إلى استثمارات إضافية في تدريب الموظفين وتكنولوجيا المعلومات.

٢١٥ -وهناك عدة مجالات وضعت فيها الإصلاحات موضع التنفيذ الفعلي. فقد بدأت تؤتي أكلها الجهود الرامية إلى تحسين خدمات الجمعية العامة عن طريق تحسين تخطيط الاجتماعات والوثائق ذات الصلة، وكذلك الأعمال الرامية إلى زيادة تركيز أنشطتنا الإعلامية. وقد عُزز دور مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لكفالة اتباع نهج متسق ومتكامل تجاه مداولات الأمم المتحدة وتقاريرها وجهود الدعوة التي تقوم بها دعما لأفريقيا ومتابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢١٦ -وفي حالات أخرى، يجري العمل على قدم وساق إلا أنه لم يكتمل بعد. ومثال ذلك أن الخطط التي تستهدف تعزيز الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى القطري، وإيضاح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني، والجهود الرامية إلى تبسيط عملية تقديم التقارير وإصدار المنشورات، والعمل الذي يضطلع به فريق رفيع المستوى لاستعراض العلاقة بين المنظمة والمجتمع المدني كلها سوف تتطلب عملا إضافيا. وقد حققت الصناديق والبرامج نجاحا كبيرا في تعزيز آثارها على الصعيد القطري بتطوير أدوات البرمجة والميزنة التعاونية من أجل البرمجة المشتركة وتجميع الموارد. وسيبدأ تشغيل أدوات البرمجة الجديدة في عام ٢٠٠٣ بهدف توسيع نطاق استخدامها كي يشمل ما يزيد على ٨٠ برنامجا قطريا قبل حلول عام ٢٠٠٦.

٢١٧ -وتتضمن مجموعة الإصلاحات أيضا عددا من التحسينات المنهجية في عملية التخطيط والميزنة. وقد اتخذت خطوات أولية لتحسين وثائق الميزانية نفسها بتقديم عروض أقصر وأكثر استراتيجية، لا سيما لعمليات حفظ السلام، وبإدراج المؤشرات المرتكزة إلى النتائج في جميع المجالات البرنامجية. وسترد الأوصاف التفصيلية للتغيرات الأخرى المقترحة في تقارير أخرى تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٢١٨ -على أن الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمة ستعتمد في نهاية المطاف على قوى عاملة قادرة، متعددة الجوانب، وحسنة الإدارة. ولقد بدأت تثمر الآن التحسينات التي أدخلت على إدارة الموارد البشرية عن طريق النظام الجديد للتوظيف والتنسيب. ويجري العمل قدما على مواصلة خفض الحواجز التي تعترض سبيل تنقل الموظفين داخل مؤسسات الأمم المتحدة وفيما بينها، ولا سيما في الميدان. وستتخذ تدابير إضافية لإعطاء مديري البرامج الفردية مسؤوليات أكبر في مجال صنع القرارات.

الفصل السادس
الشراكات

الاتصالات

٢١٩ - تمثل الهدفان المتلازمان اللذان ذكرتهما منذ عامين مضيا، لدى الشروع في إجراء استعراض شامل لعمل إدارة شؤون الإعلام، في تحقيق رؤية مركزة متجددة ومزيد من وضوح الهدف. وقد وضع الآن موضع التنفيذ نموذج جديد لعمل الإدارة وهيكل تنظيمي جديد لها، وأصبحت الأنشطة مجمعة الآن تجميعا استراتيجيا في ثلاث شعب. فقد أنشئت شعبة للاتصالات الاستراتيجية تتولى مسؤولية وضع المعلومات ونشرها حول المواضيع ذات الأولوية، وشعبة للتوعية تقيم الشراكات الداعمة مع المجتمع المدني، بينما أعيد تنظيم شعبة الأنباء ووسائط الإعلام القائمة من أجل زيادة قدرتها على تقديم الأنباء في حينها بصورة دقيقة وموضوعية ومتوازنة.

٢٢٠ - والعنصر الرئيسي في نموذج العمل الجديد هو تعريف إدارات الأمانة العامة بوصفها ''زبائن'' تحدد أولوياتها الخاصة في مجال الاتصالات على أساس الأولويات التي تضعها الجمعية العامة، والتي تتولى إدارة شؤون الإعلام عندئذ إيصالها استراتيجيا إلى شتى الجماهير المستهدفة. ومتى حددت هذه الأولويات، فإنها تشكل الأساس لحملات ترويجية تدور حول القضايا، وتنفذ باستخدام جميع الأصول الموجودة تحت تصرف الإدارة والمتمثلة في الوسائط الإعلامية، بما في ذلك المطبوعات والإذاعة والتلفزيون وشبكة الإنترنت. كما تستخدم الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لنشر الرسائل، على الصعيدين الدولي والمحلي معا، عن طريق مراكز الأمم المتحدة للإعلام. وفي تأييد واضح للاتجاه الاستراتيجي الجديد، رحبت لجنة الإعلام في دورتها الخامسة والعشرين، المعقودة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٣، بإعادة تشكيل إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك نموذج عملها الجديد وهيكلها التنظيمي الجديد.

٢٢١ - وتقيم الإدارة أيضا شراكات استراتيجية مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجري وضع استراتيجية جديدة للاتصالات من أجل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعمل الإدارة أيضا على إشراك وسائط الإعلام بوصفها أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات، والتأكيد على دور حرية الكلام والصحافة. وتتولى الإدارة، بالاشتراك مع صناعة التلفزيون وحكومة سويسرا، تنظيم نشاط مواز في مؤتمر القمة، هو المنتدى العالمي لوسائط الإعلام الإلكترونية، الذي سيركز على دور وسائط الإعلام الإلكترونية في مجتمع المعلومات.

٢٢٢ - وقد أنشأت الإدارة، كجزء من استراتيجية نشطة للتوعية الموجهة للأطراف الفاعلة من غير الدول، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، دائرة المجتمع المدني في شعبة التوعية، وأناطت بها إدماج جميع البرامج التي تخدم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية وعامة الجمهور، فضلا عن إقامة وتعزيز شراكات مع كيانات جديدة، بما في ذلك تلك الموجودة في القطاع الخاص ووسائط الإعلام. ويقوم قسم التوعية التثقيفية الجديد في تلك الدائرة بتوجيه النواتج الرئيسية، بما في ذلك أهم منشوراتها وهو ''نشرة وقائع الأمم المتحدة''، وبرنامج ''الأمم المتحدة تعمل'' المتعدد الوسائط،

والمشروع العالمي للتعليم والتعلم (الحافلة المدرسية ''على البساط الإلكتروني'' المزودة بأجهزة إيصال المعلومات) لتلبية احتياجات الطلبة والمعلمين في سائر أرجاء العالم.

٢٢٣ -ولا تفتأ الإدارة تتيح للجماهير على نطاق العالم، عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، إمكانية الحصول بصورة فورية على آخر الأنباء عن الأمم المتحدة. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، حقق موقع الأمم المتحدة على الشبكة إنجازا تاريخيا جديدا حين سجل أكثر من ١٠ ملايين زيارة خلال فترة ٢٤ ساعة. وقد زاد عدد زيارات الموقع من أكثر من ١١.٥ مليون في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٦٩٥ ١ مليون زيارة في عام ٢٠٠٢، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى إضافة مواد إعلامية بجميع اللغات الرسمية. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تم توفير ٠٠٠ ٢٨ وصلة إلكترونية للوثائق التداولية على نظام الوثائق الرسمية.

٢٢٤ -ويتزايد استخدام الأمم المتحدة للبث المباشر على الشبكة العالمية، أي الإذاعة الحية للاجتماعات والأحداث على شبكة الإنترنت. وفي ٧ آذار/مارس، شهد ٠٠٠ ٢٤ مستخدم في ٦٦ بلدا البث المباشر لجلسة مجلس الأمن بشأن العراق على الشبكة العالمية، وأمكن لعدد أكبر كثيرا الوصول إلى صور الجلسة في وقت لاحق. وقد أضيف موقع باللغة العربية إلى الموقعين باللغتين بالفرنسية والانكليزية في مركز الأنباء التابع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، ويجري الآن إعداد مواقع باللغات الرسمية الأخرى. ويعد من علامات نجاح المركز تزايد عدد المنافذ الإخبارية والمواقع على الشبكة التي تشير إلى دائرة أنباء الأمم المتحدة بوصفها مصدر المواد التي تنشرها.

٢٢٥ -وقد رسخت إذاعة الأمم المتحدة أقدامها بوصفها قناة هامة من قنوات وسائط الإعلام المتعددة التقليدية للإبلاغ الاستراتيجي عن أنشطة المنظمة وشواغلها للجماهير في كل مناطق العالم. ويورد استقصاء أجري مؤخرا تقديرا محافظا بأن حوالي ١٣٣ مليون شخص يستمعون إلى برامج إذاعة الأمم المتحدة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل باللغات الرسمية الست، فضلا عن اللغتين البرتغالية والكسواحيلية. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، انضمت عشر محطات تلفزيونية رسمية شريكة إلى تلفزيون الأمم المتحدة في إذاعة برامجه، فبثت حوالي ٥٠ ساعة من برامج الأمم المتحدة إلى نحو ٢ بليون مشاهد.

٢٢٦ -واضطلعت إدارة شؤون الإعلام بعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة الإعلامية في بعثاتها لحفظ السلام والبعثات السياسية في الميدان. ويجري إعداد إجراءات تشغيل موحدة لوحدات الإعلام الموجودة في الميدان، وذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام. ويرابط الآن في قاعدة السوقيات في برينديزي، إيطاليا، خبير إعلامي، بالاتفاق مع إدارة عمليات حفظ السلام، من أجل المساعدة في تطوير قدرة تدريبية في مجال الإعلام. وأُعدت قائمة بموظفي الإعلام من أجل الوزع العاجل، كما يجري إعداد برنامج تدريبي للموظفين العاملين في الميدان الذين يمكن وزعهم على نحو عاجل. وقد نظمت الإدارة أيضا إيفاد أحد كبار موظفي الإعلام لتقييم الحالة على أرض الواقع في كوت ديفوار ولتقديم توصيات بشأن تطوير وسائط الإعلام المحلية، استُخدمت لتوجيه الجهود الإقليمية المشتركة بين الوكالات من أجل التصدي لقضايا وسائط الإعلام في ذلك البلد.

٢٢٧ -وفي تقريري المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، اقترحتُ ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شكل محاور إقليمية، بدءا بإقامة محور لإقليم أوروبا الغربية. وتتولى الأمانة العامة تنفيذ خطة لإنشاء المحور المقترح في أوروبا الغربية مع بداية عام ٢٠٠٤، وتقوم بصورة موازية بإغلاق تسعة مراكز للإعلام قائمة في تلك المنطقة.

٢٢٨ -وكان من بين المنجزات الجديرة بالذكر لمكتبة داغ همرشولد إعادة تصميم الوصلة البينية إلى قواعد البيانات الرئيسية فيها، والتي دُشنت في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وهي نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية، التي أصبحت الآن أكثر قوة وأيسر على البحث. كما جرى تحديث أدوات مرجعية هامة مثل فهرس وثائق الأمم المتحدة وصفحة المؤتمرات والاحتفالات للأمم المتحدة، ومكتز نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية الذي دُشن رسميا في ٢٧ آذار/مارس. وقد أصبح النظام إلكترونيا بالكامل كما أصبح متاحا، شأنه شأن الفهرس والصفحة، بجميع اللغات الرسمية الست.

٢٢٩ -ويتمثل أحد التطورات الرئيسية في مكتبات الأمم المتحدة في ما حدث، في آذار/مارس ٢٠٠٣، من تشكيل اللجنة التوجيهية لتحديث مكتبات الأمم المتحدة وإدارتها إدارة متكاملة، برئاسة إدارة شؤون الإعلام. وتستهدف هذه المبادرة تحقيق نظام أحدث وأكفأ وأكثر يسرا لخدمات المكتبات في سائر أرجاء المنظمة.

٢٣٠ -ويواصل قسم رسم الخرائط في الإدارة تقديم مساعدة تقنية قيمة إلى لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في إعدادها لتعيين الحدود الدولية بين البلدين، عقب نجاحها في ترسيم الحدود في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. كما ساعد رسامو الخرائط في الأمم المتحدة اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا في وضع خطة عمل لتعيين الحدود الدولية بين هذين البلدين في شباط/فبراير ٢٠٠٣. على أن هذا القسم سينقل إلى إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٤.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٢٣١ -أمكن عن طريق الشراكة الناجحة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة برمجة ٤٨٩ مليون دولار، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لـ ٢٥١ مشروعا على نطاق العالم في أربعة مجالات برنامجية رئيسية هي صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وقدمت هيئات مانحة أخرى، متعددة الأطراف وثنائية، تمويلا إضافيا بلغ ما يقرب من ١٧٥ مليون دولار للبرامج والمشاريع التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والمؤسسية.

٢٣٢ -وقد أسهمت المشاريع المضطلع بها في إطار برنامج صحة الطفل الذي ينفِّذه الصندوق في منع وفاة ٢٤٠ ٠٠٠ طفل عن طريق توفير ٣٧ مليون لقاح ضد الحصبة في عام ٢٠٠٢. وعزّزت هذه المشاريع نظم الصحة الوطنية في البلدان المستهدفة مع مواصلة تدريب أخصائيي الرعاية الصحية، وتعزيز سلامة الحَقْن، وإدراج أنشطة صحية أخرى في الحملات المتعلقة بالحصبة، مثل التكملة الغذائية بفيتامين ألف، والتحصين ضد شلل الأطفال، وتوزيع الناموسيات للوقاية من الملاريا. ونتيجة لإتاحة مبلغ ٨٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ عن طريق جهود المؤسسة والصندوق، تحررت جميع بلدان العالم الآن، باستثناء سبعة بلدان، من شلل الأطفال.

٢٣٣ -وبرز التنوع البيولوجي كمسألة لها أولوية رئيسية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي شدد على أهمية توفير وحفظ أسباب المعيشة في المجتمعات الريفية الفقيرة. وقد أدى التمويل الذي قدمه الصندوق والمؤسسة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى اتخاذ مبادرة رئيسية في أيار/مايو ٢٠٠٣ تستهدف وقف التدهور في حالة الشُعب المرجانية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، يسّر الصندوق أيضا إقامة شراكة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة شركات الكهرباء التابعة لمجموعة الدول السبع - وهي منظمة تضم تسعة مرافق رئيسية للكهرباء في اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية - من أجل العمل سويا لتوسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء على الكهرباء.

٢٣٤ - كما قام الصندوق بإسداء المشورة إلى القطاع الخاص والمؤسسات بشأن الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الإرشاد بشأن السياسات والإجراءات والمقترحات المتعلقة بالسبل الاستراتيجية التي تكفل للشركات والمؤسسات دعم الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكف الصندوق أيضا على إقامة روابط مع منظمات عديدة تستهدف جمع الأموال من أجل قضايا المنظمة.

خدمات المشاريع

٢٣٥ - في عام ٢٠٠٢، حصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أعمال جديدة بلغ مجموع قيمتها ٥٠٩ ملايين دولار لحافظة مشاريعه. وبلغت قيمة الأعمال التي تم الحصول عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٣٤,٢ مليون دولار أي بنسبة ٦٦ في المائة، وبلغت قيمة الأعمال التي تم الحصول عليها من كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ١٧٤,٩ مليون دولار، أي بنسبة ٣٤ في المائة. وفيما يتعلق بحافظة القروض، أوكل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى المكتب مسؤوليات الإشراف على المشاريع وإدارة القروض فيما يتعلق بمشاريع إضافية عددها ١٤ مشروعا ليصل بذلك مجموع حافظة القروض إلى ٢٢٥ مليون دولار أثناء عام ٢٠٠٢، بالمقارنة بمبلغ ٣٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١.

٢٣٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم برامج الأعمال المتعلقة بالألغام لعملائه الثلاثة الرئيسيين - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة لبرنامج العراق. وتنفذ هذه البرامج في ١٨ بلدا في أرجاء العالم. واتسع نطاق هذا الدور كثيرا أثناء السنة مع تزايد الأنشطة في شمال العراق، والمسؤوليات الجديدة فيما يتعلق بالبرنامج القائم في أفغانستان، وإعداد برامج جديدة، من المتوقع أن يتسع نطاقها، في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

٢٣٧ - وبدأ تنفيذ شكل جديد من أشكال الشراكة في عام ٢٠٠٢ مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عيّن الصندوق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه أحد وكلائه المحليين الأربعة المحددين سلفا، ليقدم خدمات الإدارة وللإشراف، بالإصالة عن الصندوق، على التنفيذ الوطني للبرامج التي يمولها الصندوق. وحتى الآن، وقع المكتب اتفاقات أو عيِّن بوصفه وكيل الصندوق المحلي، فيما يتصل بتيمور - ليشتي، وصربيا والجبل الأسود، والصين، ومنغوليا، والهند. وتجري المفاوضات للقيام بأعمال مماثلة في بلدان أخرى. وفي أماكن أخرى، يبحث المكتب خيارات المساعدة في عمليات الصندوق عن طريق دعم المستفيدين الرئيسيين من تنفيذ أنشطة المشاريع.

٢٣٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، عهد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى المكتب تنفيذ مشروع معنون ''الإيدز في أفريقيا: سيناريوهات للمستقبل''، تم إنشاؤه وتمويله بشراكة مع شركة شل بالمملكة المتحدة. ويهدف المشروع إلى التصدي لتأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا وتكوين فهم مشترك للمشكلة. وثمة أهداف أخرى تتمثل في المساعدة في تنشيط استجابة واسعة النطاق من جميع قطاعات المجتمع، والقضاء على وصمة العار والتمييز اللذين يعاني منهما الأفراد الذين يحملون الفيروس. وستدعم شعبة تنمية الأعمال العالمية في شركة شل الدولية هذا المشروع من خلال تقديم خبرة فنية تقنية والمساهمة في الميزانية.

٢٣٩ - وأحد الأمثلة على الجمع بين خبرة القطاع الخاص وأهداف الأمم المتحدة برنامج التنمية البشرية بأنغولا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يتولى تنفيذه المكتب وتدعمه مؤسسة ''كوب'' الإيطالية الخاصة، وهي اتحاد مالي يضم ما يزيد على ٢٠٠ من التعاونيات الاستهلاكية. وفي ظل هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تحسين حياة الأطفال في أنغولا، تم تحصين ١٠٠ ٠٠٠ طفل كما يحصل ٦ ٠٠٠ طفل على وجبة يومية، بميزانية قدرها ٢٦٠ ٧١٥ دولارا. وييسر المكتب إقامة الصلة بين مؤسسة كوب ووكالات التنمية الاقتصادية المحلية التي أنشأها برنامج التنمية البشرية بهدف إيصال البن الأنغولي إلى السوق الإيطالية، وإقامة علاقات تجارية قادرة على الاستمرار، وإيجاد تلاحم بين المساعدة الإنمائية والقطاع الخاص. ويجري تنفيذ ترتيبات مماثلة في إطار مشاريع أخرى يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المقرر أن ينفذها المكتب في جنوب أفريقيا وموزامبيق.

المجتمع المدني والشراكات التجارية

٢٤٠ - في تقريري المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، أبرزتُ أهمية إشراك القطاع الخاص كجانب من جوانب عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأعلنت أنني سأشكل فريقا من الشخصيات البارزة التي تمثل مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات لاستعراض الممارسات الماضية والحالية والتوصية بإدخال تحسينات من أجل جعل التفاعل بين المجتمع المدني والأمم المتحدة أكثر جدوى. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عينت فيرناندو إنريكيه كاردوزو، الرئيس السابق للبرازيل، رئيسا للفريق الرفيع المستوى المعني بالمجتمع المدني، الذي يضم ١٢ شخصا لهم خبرات منوعة بالقطاعين الحكومي وغير الحكومي.

٢٤١ - والمهمة الرئيسية لهذا الفريق هي وضع مجموعة من التوصيات العملية حول الكيفية التي يمكن بها تحسين علاقة المنظمة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات. وسيحدد هذا الفريق، بصفة خاصة، أفضل الممارسات في المنظمة والمنظمات الدولية بهدف تعيين طرق جديدة أفضل للتفاعل مع المجتمع المدني. وسيبحث الفريق أيضا السبل التي يمكن بها تيسير اشتراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من البلدان النامية. وقد وافق الفريق، في اجتماعه الأول المعقود في نيويورك يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على برنامج عمل يشدد على انتهاج عملية مفتوحة شفافة تشاورية. وسيقدم الفريق تقريره النهائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢٤٢ - وقد أقامت المنظمة في العام الماضي عدة شراكات جديدة. وكان هذا ابتكارا هاما من الابتكارات التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي أُنشئت خلاله ما يزيد على ٢٠٠ شراكة بواسطة مجموعة منوعة عريضة من أصحاب المصلحة، بما فيهم وكالات وصناديق وبرامج شتى داخل المنظومة. وكان الهدف من هذه الشراكات تحقيق التنمية المستدامة بوسائل مختلفة مثل بناء القدرات والتعليم وتحسين إمكانية الحصول على المعلومات. ويجب على المنظمة ضمان أن تكلل هذه الشراكات بالنجاح وتساعد على وضع الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة موضع التنفيذ الفعال.

٢٤٣ - وقد واصلت المنظمة تعزيز شراكتها مع القطاع الخاص. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تضاعف عدد الشركات المشاركة في ''الاتفاق العالمي'' من حوالي ٥٠٠ إلى ما يزيد على ١ ٠٠٠ شركة، يوجد أكثر من نصفها في بلدان نامية في جميع مناطق العالم. وفي الوقت نفسه، فقد بدأ تنفيذ الاتفاق العالمي في ١٤ بلدا، بحيث بلغ عدد البلدان التي ضرب الاتفاق العالمي جذوره فيها أكثر من ٥٠ بلدا. وفضلا عن ذلك، فقد رُحب بانضمام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عضوا إضافيا في المجموعة الأساسية من الوكالات الأعضاء في الاتفاق العالمي، التي

تتألف من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتدعم هذه المجموعة الأساسية من الوكالات الاتفاق العالمي عن طريق توفير مواد تدريبية بشأن مبادئه ودعم أنشطة التوعية الخاصة به. وتتولى اليونيدو المسؤولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اعتمد الاتفاق العالمي نهجا استراتيجيا جديدا لإجراء عملياته يطلب بموجبه من الشركات أن تنشر ''رسالة عن التقدم'' في تقاريرها السنوية أو غيرها من التقارير البارزة من أجل زيادة الشفافية والمساءلة العامة. ويتمثل عنصر هام من هذا النهج الاستراتيجي في تركيزه على الحوارات المتعلقة بالسياسات، التي تجري داخل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين للتعرف على المشاكل في المجالات التي تهم المجتمع الدولي والتصدي لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الاتفاق العالمي حوارات حول السياسات بشأن الأعمال التجارية والتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، وإدارة سلسلة الإمدادات والشراكات في عام ٢٠٠٣، ضمت مشتركين من الأعمال التجارية والقوى العاملة والمجتمع المدني. وقد أسفرت هذه الحوارات عن مبادرات مشتركة مثل وضع وتطبيق دليل للأعمال التجارية لمساعدة الشركات على ضمان ألا يسهم سلوكها بصورة سلبية في النزاعات؛ ومجموعة مشتركة من التوصيات حول الكيفية التي يمكن بها للشركات والمنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تسهم في زيادة الشفافية وأن تساعد في مكافحة الفساد؛ ومبادرة بشأن تعزيز الوعي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل. وشنت في أفريقيا مبادرة لتشجيع التجارة المستدامة في أقل البلدان نموا في العالم، ووضعت خطط للقيام بأنشطة في هذا الصدد في أنغولا وبنغلاديش وكمبوديا ومدغشقر. وتجمع هذه المبادرة الشركات مع أصحاب المصلحة الآخرين كي يتعرفوا في أقل البلدان نموا على الفرص التجارية التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار والتي سوف تصمم بطرق تكفل مساعدة المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤٥ - ويجب على المنظمة أن تواصل إعطاء الاتفاق العالمي الفرصة الإبداعية التي يحتاجها كي ينمو، تمكينا له من بلوغ هدفه في المساعدة على إيجاد اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا ولكفالة أن تحدث استراتيجية الاتفاق الجديدة، ''رسالة عن التقدم''، أثرا ذا شأن.

الخلاصة

٢٤٦ - إن سنة واحدة في منظور التجربة البشرية تعد لحظة عابرة. ولن يتسنى لمهلة من الوقت إصدار أية أحكام نهائية بشأن الكثير من أنشطة الأمم المتحدة. غير أنه من الجلي أن المنظمة تسهم في الاستقرار والتقدم على الصعيد الدولي بطرق إيجابية وعملية وأنها تحدث تغييرا حقيقيا في حياة البشر في سائر أرجاء العالم.

٢٤٧ - ويدل سجل أنشطة الأمم المتحدة على أن المنظومة تتسم بمرونة فائقة. وسيكون لزاما على المنظمة أن تحافظ على قدرتها على التكيف مع التحديات الجديدة والظروف العالمية المستجدة، مع بقائها ملتزمة بمقاصد الميثاق ومبادئه.

٢٤٨ - وعلى الرغم مما يشوب الأمم المتحدة من سلبيات، فإنها لا تزال تجسد آمال شعوب العالم في عالم يسوده السلام والعدل. وخليق بهذا الاستعراض لأعمال المنظمة في العام الماضي أن يسهم في تحسين تفهم الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الشؤون العالمية، ولا سيما بوصفها أداة فعالة للتعاون الدولي.

110903 100903 03-47607 (A)